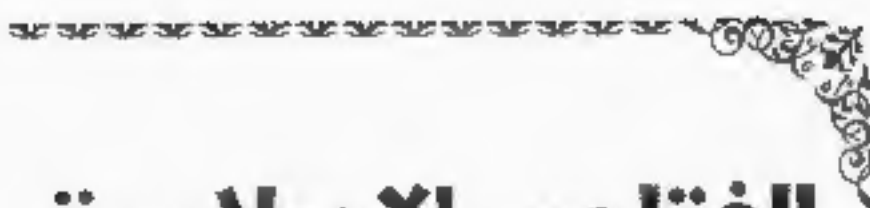


أخي العزيز  
من فضلك

إذا أعجبك الكتاب فم بشارته



# **الفتاوى الإسلامية**

## **الجزء الثالث**



## الناشر: دار الفاروق للنشر والتوزيع

### 👉 الحائزة على الجوائز الآتية 👈

- جائزة أفضل ناشر ثقافي عام في مصر لعام ٢٠٠٤
- جائزة أفضل ناشر للأطفال والناشئة في مصر لعام ٢٠٠٢
- جائزة أفضل ناشر مدرسي في مصر لعام ٢٠٠٢
- جائزة أفضل ناشر للترجمة من وإلى اللغة العربية في مصر لعام ٢٠٠٢
- جائزة الإبداع في مصر لعام ٢٠٠٢ (الجائزة الذهبية)
- جائزة أفضل ناشر علمي وجامعي في مصر لعام ٢٠٠١
- جائزة أفضل ناشر علمي وجامعي في مصر لعام ٢٠٠٠
- المركز الرابع كأفضل دار نشر على مستوى العالم
- في مجال الترجمة في معرض فرانكفورت عام ٢٠٠٠

وسط البلد: ٣ شارع منصور - المبتديان - متفرع من شارع مجلس الشعب

محطة مترو سعد زغلول - القاهرة - مصر.

تليفون: ٧٩٥٣.٣٢ (٠٠٢.٢) - ٧٩٤٣٢.٣ (٠٠٢.٢)

فاكس: ٧٩٤٣٦٤٣ (٠٠٢.٢)

العنوان الإلكتروني: [www.darelfarouk.com.eg](http://www.darelfarouk.com.eg)

### حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الفاروق للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

عدد الصفحات ٣١٢ صفحة



رقم الإيداع ٨١٢٨ لسنة ٢٠٠٥

الترقيم الدولي: 977-345-941-1



# **الفتاوى الإسلامية**

## **الجزء الثالث**



فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر  
جاء الحق علي جاء الحق  
رحمه الله



## **التعريف بالإمام الأكبر**

### **فضيلة الشيخ جاد الحق**

#### **مولده ونشأته:**

هو فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق، حنفي المذهب، ولد بجهة بطرة مركز طلخا محافظة الدقهلية في عام ١٩١٧م، حفظ القرآن الكريم وجوده بعد أن تعلم القراءة والكتابة بكتاب القرية، ثم التحق بالجامع الأحمدى بطنطا في سنة ١٩٢٠م واستمر فيه حتى حصل على الشهادة الابتدائية في سنة ١٩٢٤م وواصل فيه بعض دراسته الثانوية، ثم استكملها بمعهد القاهرة الأزهرى حيث حصل على الشهادة الثانوية سنة ١٩٢٩م، بعدها التحق بكلية الشريعة وحصل منها على الشهادة العالية سنة ١٩٤٣، ثم التحق بتخصص القضاء الشرعى في هذه الكلية، وحصل منها على الشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء الشرعى سنة ١٩٤٥م.

#### **• مناصبه:**

عمل فور تخرجه موظفًا بالمحاكم الشرعية، ثم أمينًا للفتوى بدار الإفتاء المصرية، ثم قاضيًا في المحاكم الشرعية، ثم تدرج في القضاء بعد إلغاء المحاكم الشرعية حتى أصبح مفتشاً أول بالتفتيش القضائي بوزارة العدل.

#### **• منصب الإفتاء:**

عين فضيلة الإمام مفتياً للديار المصرية عام ١٩٧٨، فكرس كل وقته وجهده في تنظيم العمل بدار الإفتاء، وعمل على تدوين كل ما يصدر عن الدار من فتاوى في تنظيم دقيق حتى يسهل الاطلاع عليها عند الحاجة في أقل وقت ممكن، ثم توج

عمله بإخراج الفتاوى التي صدرت عن الدار في قرابة ثمانين عاماً من سجلات الدار حتى تكون في يد كل مسلم يريد الاطلاع عليها والاستفادة منها.

### • وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر:

في يناير من عام ١٩٨٢ اختير فضيلته وزيراً للأوقاف، وفي نفس العام صدر القرار الجمهوري بتعيين فضيلته شيخاً للأزهر.

### • إنتاجه العلمي:

لفضيلته العديد من الأحكام القضائية التي اشتملت على بحوث واجتهادات فقهية أخرجها طوال عمله بالقضاء، وكذلك البحوث الفقهية والتقارير الفنية في التفتيش على أعمال القضاة.

وقد تم نشر هذه البحوث في مجلة المحاماة الشرعية وغيرها من المجلات. أما الفتاوى فتأبى بثابة بسجلات دار الإفتاء وبها مجموعة من الفتاوى الخاصة بأمور مستحدثة لم تطرح للبحث من قبل. هذا بخلاف الأبحاث المطولة التي قدمها فضيلته في المؤتمرات التي شارك فيها أو التي ترأسها.

## مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وبعد.

فإن آفة كثير من المسلمين في الوقت الراهن التأرجح بين أمرين أولهما: الجهل التام بتعاليم الإسلام الصحيحة؛ وبالتالي التفريط فيما أمر الله به والبعد شكلاً ومضموناً عن هدي النبي ﷺ والأمر من ذلك أن هذا الجهل ينتج شعوراً لدى أصحابه بأن الإسلام دينٌ صعبٌ، يحمل النفس أعباءً كثيرة، التحل منها والتساهل فيها يعد راحة ومطلباً يسعون إلى تحقيقه بكل الصور المشروعة وغير المشروعة.

أما الأمر الآخر فهو الإفراط والتشدد في التعامل مع أوامر الدين ونواهيه، دون وعي أو فهم لمستجدات الأمور، والنظر إلى كل المستجدات العصرية على أنها بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

والغريب أن الفريق المتشدد غالباً ما ينطوي على نفسه رافضاً أي حوار مع المجتمع أو إفادته أو الاستفادة منه ناسياً قول الله - عز وجل:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۚ وَجَدِلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ

إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ۝﴾<sup>(١)</sup>

---

(١) الآية ١٢٥ من سورة النحل.



وقد حثنا الإسلام على التحاور بوجد ومحبة، دون تعصب لرأي أو مذهب، فوصفنا ربنا في كتابه الكريم قائلاً: (رحماء بينهم)<sup>(١)</sup>، وحتى مع غير المسلمين من أهل الكتاب أمرنا الله عز وجل أن نتحاور بالتي هي أحسن، قال تعالى:

(( وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ))<sup>(٢)</sup>

والناس كافة قال تعالى:

﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾<sup>(٣)</sup>

ولا تزال كلمة الإمام الشافعي نبزاً مضيئاً لكل صاحب رأي يحب أن يتحلى بالموضوعية والنأي عن التعصب، فقد قال: رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب.

فما دام الأمر بعيداً عن النصوص القطعية التي حسم الله الأمر فيها في القرآن الكريم أو الرسول ﷺ في السنة المطهرة فلا بأس من الأخذ والرد والاختلاف لأن هذا كله في مصلحة الإسلام والمسلمين.

لكننا نجد في هذه الأيام بعض الناس يتجراؤون على الفتيا في الدين دون علم أو سند، من أجل ذلك، وحرصاً من دار الفاروق على نشر العلم الصحيح الخالي من تساهل المتساهلين وأصحاب الهوى وتشدد المتعصبين الغلاة؛ قمنا بنشر فتاوى الديار المصرية - والتي أخرجها كبار العلماء الثقات في ثمانين عاماً - والتي كان قد جمعها ورتبها الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق - وهو من هو فضلاً وعلماً رحمه الله - إبان رئاسته لدار الافتاء.

(١) من الآية ٢٩ من سورة الفتح.

(٢) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٨٣ من سورة البقرة.

## مقدمة

وهذه الفتاوى تشتمل على أجوبة مؤصلة لكل ما يخطر على بال المسلم أو يعترض حياته في أمور: (أحكام القرآن - الطهارة - الصلاة - الزكاة - الحج - الزواج - النفقة والأجور - الحضانة)

هذا بخلاف بعض الفتاوى في الأمور التي تثير جدلاً في هذه الأيام. ودار الفاروق إذ تقدم هذا العمل لكل المسلمين إنما تبتغي رضا الله عز وجل والمساهمة في نشر الوعي بالإسلام الصحيح.



## من أحكام القرآن الكريم

### التعريف الاصطلاحي للآية الواحدة، وعدد آيات الفاتحة أو ترتيب الآيات وعلامات الوقف

١ - هل يمكن أن يوجد تعريف اصطلاحي شرعي جامع للآية الواحدة من آيات القرآن الكريم؟

٢ - اشتهر بين المسلمين أن عدد آيات القرآن الكريم توقيضي لا مدخل فيه للاجتهد، مع أنه يوجد اختلاف في عدد آيات الفاتحة.

٣ - إن ترتيب الآيات في المصحف هو الترتيب المطابق لما في اللوح المحفوظ، والربط المعنوي بين الآيات واضح في كتب التفسير. أما الربط اللفظي بين كلام الله من أوله إلى آخره، ففي حاجة إلى بيان شاف.

٤، ٥ - مسألة الوقف في القرآن الكريم. وعلامات هذا الوقف وتقسيماتها ورموزها مما يعسر فهمه وتطبيقه في التلاوة. ولا بد لهذه الأمور من بيان واضح، إذ إن المعنى يختلف تبعاً للوقف والوصل في القراءة.

#### الإجابة

نفيد السائل الموقر عن هذه الأسئلة بإيجاز على الوجه التالي أجمع أهل العلم المعتد بهم على أن آيات القرآن الكريم رُتبت على الوجه لورد بالمصحف العثماني بتنزيل من الله تعالى. إذ كانت الآية إذا نزلت يعدها النبي ﷺ بتلاونها على كُتّاب لُوحى وسائر الصحابة ويقول "صعوها في موضع كذا في سورة كذا" وهكذا وضعت آيات المكية في السور المكية والمدنية كذلك في السور المدنية، إلا بعض آيات مدنية وضعت في سور مكية بأمر من رسول الله صلوات الله وسلامه عليه. وكانت المرة الأخيرة التي قرأ النبي عليه الصلاة والسلام فيها القرآن على

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

جبريل عليه السلام بترتيب الآيات في هذا الوجه - ولقد انعقد إجماع الأمة على هذا منذ لحاق الرسول بربه، وأجمع العلماء على أن من أنكر هذا كان منكراً وممارياً فيما عرف من الدين بالضرورة، ويخشى عليه الخروج من الدين وملة الإسلام وإذا كانت الآيات قد وصعت في أماكنها بمعرفة لرسول الذي تلقاها وحياً من جبريل، فإنه لا محل لاجتهاد فيها، لأنها نزلت محددة بالجمل والكلمات والحروف والبدء والنهاية وعلى ذلك، فهل يجوز وضع تعريف اصطلاحى شرعى جامع للآية الواحدة من آيات القرآن الكريم كما جاء في الفقرة الأولى من ورقة الاستفسار أو لا؟ والإجابة أنه متى لوحظ مما سبق من أن بيان الآيات في القرآن الكريم توقيفى أى أنه منقول عن صاحب الرسالة ومتلقى هذا لكتاب وحياً صلوات الله وسلامه عليه، فإنه لا محل لوضع تعريف اصطلاحى شرعى جامع للآية الواحدة؛ إذ ليست هذه الآيات في حاجة إلى توصيف أو تعريف. ومع هذا، فإن الإمام أبا عبد الله القرطبي ذكر<sup>(١)</sup> أن لآية هي علامة بمعنى أنها علامة لانقطاع الكلام الذي قبلها من الذي بعدها ونفصالها أى هي بئنة من اختها ومفردة، كقول العرب بيني وبين فلان آية أى علامة ومن ذلك قوله تعالى

﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّانُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْفَرَسُ ﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ

لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢﴾

(١) كتب اجماع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله القرطبي

(٢) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة.



## من أحكام القرآن الكريم

الرابع، أنها ليست قرآنا في فواتح السور، وإنما وصعت للفصل بين السور. وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والأوراعي ورواية عن أحمد

ولكل رأي من هذه الآراء الأربعة أدلته المبسوبة في كتب الفقه والتفسير والحديث وظهر من الآراء الثلاثة الأول بظاهرها على أن البسملة آية من القرآن، وأن الرأي الثالث اعتبره آية من سورة الفاتحة دون غيرها. وهذا الرأي هو المتفق مع إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على وضعها في المصحف العثماني على هذا الوجه.

وبعد، فقد وضح أن الاختلاف في عدد آيات سورة الفاتحة ليس اختلافاً في تحديد الآيات، وإنما أساسه احتساب البسملة آية منها أو عدم احتسابها كغيرها من السور.

أما عن ارتباط كلام الله تعالى من أوله إلى آخره ارتباطاً لفظياً وأنه مُشْكِن، فالإحالة إن هذا الإشكال كان أولى بإثارتها أولئك العرب وقت نزوله وتلاوته عليهم فقد تحداهم أن يأتوا بحديث مثله أو بعشر سور أو بسورة وهم من بلغوا شأواً لا يجارى ولا يمارى. وقد انفرد القرآن الكريم بالنظم البديع المخالف لكل نظم معهود في لسان العرب، وبأنسب المخالف لجميع أساليبهم، وبالجرالة التي لم تصح من مخوق. كذلك، ينفرد القرآن الكريم بالربط المحكم في كل آية وكل سورة فهو متميز عند تلاوته وسماعه عن أي حديث يقرأ أو سمع من كلام يسمع من كلام البشر. وقد شرح كثير من العلماء إعجاز القرآن وارتباط آياته وتربطها فتراجع مؤلفاتهم في هذا الصدد.<sup>(١)</sup>

(١) مثال: عمار القرن لبقلاوي، وإعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعي والتصوير الفني في القرآن لسيد قطب، وللائل الإعجاز لعبد الفهر

## القواعد الإسلامية - الجزء الثالث

وما من مسألة الوقوف في القرآن وعلامات الوقف ورموزه وقسمه، فقد أجهد العلماء أنفسهم واجتهدوا في خدمة القرآن، وفي وضع هذه لعلامات وتلك لرموز لتسهيل تلاوته تلاوة صحيحة لمسى والمعنى مراعين ههنا التفسير الصحيح لمعاني الآيات ولعبارات ولأربط بيدها في لسياق ولسبق وللاحق، وفي هذا، كتب علماء القراءات في لوقف التام والوقف الكهفي والوقف الحسن والوقف الناقص وما يحوز الابتداء به في التلاوة وما لا يحوز إلى آخر ما هو مفصل لقواعد في كتب القراءات وهي ميسرة ومطبوعة

وبعد، فإن القرآن كتب به لا بآيته لدخل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، تلقاه المسلمون بالقبول جيلا عن حيل أربعة عشر قرنا من الزمان وعكف عليه العلماء بالتفسير وبيان إمعانه في المعنى والمبنى وما حواه من تشريعات ولما يسبروا عوره أو يصلوا إلى مكنون سره، وما زال يصدق عليهم من فيضه ويمدهم من ثمره، فهو كتب مفتوح مع الزمان يأخذ كل مسم منه ما يسر له. وقد وسع القرآن الكريم لفرق الإسلامية على اختلاف مصادرها في لأصول والفروع، وتسع للأراء العلمية على اختلاف وسببها في التقديم والحديث. وإنا لننصح الأخ المستفسر عن تلك الأمور لتعقبة بكتاب به أن يعود لدراستها على مهر وسيجد أن بحوث علمائنا الأول قد أوفت واستوفت وأرئت كل شبهة وأدانت كل من حاد عن الحجة. وما أبينا فيما سطرنا بجديد، ولكننا قبس مما ندر به الطريق، فعليا أن يسبح هديهم، فقد بدلوا وسعهم وبلغوا شأؤهم، وقد احسن قائلهم في شأن الوقوف في التلاوة لا يسعي أن يعتمد هي الوقف إلا على ما يرتضيه المتفكرون من أهل لعربية ويتأوله المحققون من لأئمة، فليس كن ما يعسفه بعض المعربين أو يتكلفه متكلف من المقرئين أو يبدوله محرف من أهل الأهواء المخطئين يعتمد عليه. وبعد، فإننا نأمل في وعد الله الحق



﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِتُونَ ﴾ <sup>(١)</sup>

وحفظ هذا الذكر بانتباه المسلمين لهذه الأفكار التي يبثها أعداء القرآن والإسلام والتي يحاولون بها لتشكيك في مصدري الإسلام - القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولكن الله متم بوره وحافظ ديبه، فقد هبأ له من أرسوا عمده ومكنوا له هي النفوس بالعلم والحكمة.

وآخر، ننصح السيد المستفسر بالاستماع إلى القرآن الكريم ممن نقبو النطق به عربياً فصيحاً مقروءاً قراءه صحيحة مروية عن السلف لأصالح من الفرع الصحيحة تعين على الفهم الصحيح. هـ وسئل الله التوفيق للعمل بكبه الكريم وسنة ختم المرسلين سبحانه هو لهادي إلى لصراط المستقيم. والله أعلم.

## المصحف الإمام

يسأل سائل إنه كان يقرأ كتاب "موطأ الإمام مالك" رواية: يحيى بن يحيى الليثي - طبعة دار النقاش - ولما وصل إلى الحديث رقم ٢١٠ ص ٩٩ تحت عنوان "الصلاة الوسطى" (عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين أنه قال: "أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحف، ثم قالت إذا بلغت هذه الآية فأذني (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين). فلما بلغت أذنتها فأملت علي (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين). قالت عائشة: سمعتها من رسول الله ﷺ". وفي نفس الصفحة رقم ٩٩ تحت رقم ٢١. حديث ثان في هذا المعنى عن عمرو بن رافع أنه قال: "كنت أكتب مصحفاً لحفصة أم المؤمنين فقالت: إذا بلغت هذه الآية فأذني. فلما بلغت أذنتها فأملت علي (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين). وقرر السائل أنه يقرأ القرآن في مصحف عثمان بن عفان الطبعة المتداولة في مصر والمشرق العربي. وليس في هذا

(١) الآية ٩ من سورة حجر

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

المصحف جملة (وصلاة العصر). وطلب السائل بيان هل هذه الجملة نسخت؟ وهل النسخ يجوز أن يتم بعد وفاة الرسول وانقطاع الوحي مع أن المعروف أن النسخ جاء على لسان الرسول ﷺ وبوحي في حياته؟ وما الرأي في صحة الحديثين؟ وما الرأي في تاريخ كتابة مصحف عائشة وحفصة؟ وهل كتب قبل انتهاء الرسالة أو بعدها؟

#### الإجابة

إن الثالث قطعاً أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وقت خلافته قد كتب المصحف الإمام ووزعه على الأمصار، وأنه قد حرق ما عداه من صحف أو مصاحف و لمقطوع به كذلك أن نزول القرآن قد انتهى بلحاق الرسول ﷺ بربه، وبالتالي لا نسخ ولا تبديل فيه بعد ذلك. أما عما ورد في السؤال من جاء بموطأ الإمام مالك من أن السيدة عائشة والسيدة حفصة من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن قد أمرتا كاتبتي مصحفيهما عندما بلغا قول الله تعالى

﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قِبَتَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup>

أن يكتب الآية هكذا (حافظوا على الصلوات و لصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قستين) بزيادة كلمة (وصلاة العصر) مع أن هذه لزيادة غير واردة في مصحف عثمان، فإن العلامة لشوكاني قد نقل<sup>(٢)</sup> عدد تفسير هذه الآية هاتين القراءتين، المقولتين عن السيدة عائشة والسيدة حفصة، وأصاف أنه قد ورد ما يدل على نسخ هذه لقراءة فيما أخرجه عبد بن حميد ومسلم وأبو داود في سننه وابن

(١) من الآية ٢٣٨ من سورة اسقرة.

(٢) في كتابه فتح القدير ص ٢٣٠ بالجزء الأول

جرير والبيهقي عن البراء بن عازب قال "نزلت (حافظوا على الصلوات وصلاة العصر)"، فقرأناها على عهد رسول الله ﷺ ما شاء الله، ثم نسخها الله فأنزل (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى). هذا ولقد حثف المفسرون والمحدثون في تحديد الصلاة لوسطى ونقل لقرطبي في هذا عشرة أقوال<sup>(١)</sup>، ثم انتهى إلى أن الاختلاف في الصلاة الوسطى يدل على بطلان من أثبت (وصلاة العصر) المذكور في حديث أبي يونس مولى عائشة حين أمرته أن يكتب لها مصحفاً قرآناً، وأضف القرصبي قل علمونا وإنما ذلك كالتفسير من لسي ﷺ، ثم نقل اختلاف الروايات في هذا عن السيدتين عائشة وحفصة في عبارة «وصلاة لعصر». ونقل عن أبي بكر الأنباري تعقيباً على تلك الروايات قوله «وهذا الخلاف في هذا اللفظ المزيد يدل على بطلانه وصحة ما في المصحف الإمام مصحف جماعة المسلمين».

وبعد، فإنه من هذه الإشارات الموجزة يتضح للسائل أن ما قرأه في موطأ مالك مروياً عن عائشة وحفصة لا يعدو أن يكون قد نسخ كما روى البراء بن عازب، ونقله الشوكاني عن مصادره من المحدثين، وإما أن تكون هذه الزيادة قد سمعتها كل منهما تفسيراً من الرسول ﷺ، فاعتبرتها كل منهما من لفظ الآية كما جاء في القرطبي. وأميل إلى هذا الرأي الأخير. وعلى السائل أن يترم المصحف الإمام مصحف عثمان فقد تلقته الأمة بالقبول. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) ج ٣ ص ٢٠٩ ٢١٢.



## من أحكام الطهارة وما يتعلق بها

### عبادة الحائض والنفساء

تجيء أيام على الفتاة المسلمة في شهر رمضان الكريم لا تستطيع فيها الصيام والصلاة وتنقطع عنهما في هذا الشهر.

فهل يجب عليها الإفطار في تلك الأيام من أول النهار؟ وهل يجوز لها إذا لم تصل وتصم في تلك الأيام أن تذكر الله مثل التهليل والتحميد والتكبير والتسبيح؟ ومتى يجب عليها أداء تلك الأيام التي أفطرتها؟

يقول الله تعالى في كتابه الكريم

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ  
وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْنَةٌ صَعَامٌ مِّنْكَائِمْ فَمَنْ تَصَوَّغَ حَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ  
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٢٨٠ ﴾<sup>(١)</sup>

ويستفاد من هذه الآية أن من كان به عذر - كالمرضى ولسافر - ولم يستطع الصيام، يفطر ويقضي بدل الأيام التي فطر فيها بعد زوال هذا العذر على تفصيل بينته السنة لشريفة.

والحيض والنفساء من الأعداء الشرعية التي لا يصح معها الصوم ولا الصلاة وقد روي عن معاذة قالت "سألت عائشة فقبت ما بال لحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ قالت كان يصينا ذلك مع رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة"<sup>(٢)</sup>.

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٢) روه لحماة (نير لأوطار للشوكي ج١ ص ٢٨٠)

### العناوين الإسلامية - الجزء الثالث

فإذا نزل بالمرأة المسلمة الحيض أو لنفاس وهي تصوم رمضان أو غيره، وجب عليها الإفطار من وقت نزول الدم، ولا ثواب لها إذا صامت مع الحيض أو النفاس، أما الصلاة فإذا كان عدها الحيض أو النفاس فقد سقطت عنها في مدة كل منهما، ولا تقضي لحديث السابق تحقيفاً عليها لتكرار الحيض كل شهر، والنفاس يتكرر أيضاً بتكرار الحمل والولادة.

ويجب فقط قضاء الصيام كما مر، ولا بأس بذكر الله من تهليل وتحميد وتكبير وتسبيح مع هذه الأعذار، بل يباح لها فعل ذلك في أي وقت من ليل أو نهار، ويحرم مس المصحف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

### عبادة المستحاضة

زوجتي عادت لها الشهرية عشرة أيام، وبعد انقضاء هذه المدة ظهرت وعادت للصلاة، ثم بعد ثلاثة أيام من الظهر عاد الدم ثانية بنفس عادة الدورة الشهرية. فهل يعتبر هذا حيضاً، لا تصلي فيه ولا تمس المصحف ولا تصوم أو أن هذا شيء آخر؟

#### الإجابة

إن النساء أقسام أربعة صاهر وحائض ومستحاضة ورات الدم الفاسد. فالظاهر ذات النقاء من الدم، والحائض من ترى دم الحيض في زمنه وبشروطه، والمستحاضة من ترى الدم بعد الحيض على صفة لا يكون فيها حيضاً، وذات لفساد من الدم من يبتدبها دم لا يكون حيضاً، كمن نزل منها لدم قبل بوع سن التاسعة من العمر، والتمييز بين دم الحيض ودم الاستحاضة إنما هو بجاري عادة المرأة في زمن رؤيتها الدم ومدته، ثم بعلامات مميزة هي ذات الدم. وقد وصف رسول الله ﷺ دم الحيض بقوله دم الحبض أسود خساثر تعلوه حمرة، ودم الاستحاضة أصفر رقيق<sup>(١)</sup> وفي رواية أخرى دم الحيض لا يكون إلا أسود

(١) روه لدرقطني وليهقي والطبراني من حديث أبي أمامة مرفوعاً.

## من أحكام الطهارة وما يتعلق بها

غليظاً تغلوه حمرة، ودم الاستحاضة دم رقيق تغلوه صفرة<sup>(١)</sup>. وعن عائشة: "إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف هأمسكي عن صلاة، فإذا كان الأحمر فتوصني فأبما هو عرق"<sup>(٢)</sup>. وقال بن عباس: أما من رأت الدم البحراني فإنها تدع الصلاة وقال "و به لن ترى لدم الذي هو الدم بعد أيام حبضها إلا كعسالة ماء اللحم"<sup>(٣)</sup> وقد فسر الإمام النووي لور دم لحيض بئنه للأسود وهو ما اشتدت حمرة فصار يميل إلى لسواد، والقائي في احره همزه، وهو الذي اشتدت حمرة، وأنه ليس المراد بالأسود في الحديث الأسود الحالك بل المراد ما تغلوه حمرة مجسدة كأنها سواد بسبب تراكم الحمرة. لما كان ذلك، كان ما ينزل من زوجة السائل بعد صهرها من حيضها على عبر عارتها استحاضة وليس حيضاً، لأنه لا يتوالى حيضن بل لابد أن يفصل بينهما طهر تام، وأقله خمسة عشر يوماً في فقه الأئمة أبي حنيفة ومالك ولسافعي وثلاثة عشر يوماً في فقه الإمام احمد بن حنبل. وقد اتفق فقهاء المذاهب على أن حكم لمستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة وتجلي بهذا الوضوء الفرض الذي بوصأت له في وقته وما شاعت من النوافل، وأجار لها بعض الفقهاء أن تقضي ما فاتها من فروض بذات الوضوء، ولها كذلك في ذات الوقت مس المصحف وحمله وسجود التلاوة والتكبر. وعليها الصلاة والصوم وغيرها من لعبادات المفروضة على الطاهر ونقل ابن جرير الإجماع على أن لها قراءة القرآن. وروى إبراهيم النخعي أنها لا تمس المصحف وهو أيضا فقه مذهب الإمام أبي حنيفة، وفيه أيضا أنها لا تمس ما فيه أية تامة من القرآن. هذا وينتقص وضوء المستحاضة بخروج الوقت الذي توضأت لصلاته، فإذا توضأت

(١) مجموع سووي السافعي و لحيص لحير في تحريج حديث الرفعي الكسر اس حر  
لعسقلاني على فتح لعرير شرح الوجيز ج٢ في باب الحيض.

(٢) رواه السنني و أبو داوود.

(٣) المعني لاس قد مة في كتاب الحيض

لصلاة الظهر في وقته، فلا يصلي بهذا الوضوء العصر. بر عيها أن تتوضأ من حديد متى حان وقت العصر وهذا غير بواقص الوضوء الأخرى التي يستقضى فيها بصروبها. وأمبل إلى الأخذ بقول القائلين بأنها متى توضأت لوقت الصلاة جاز لها فعل كل عبادة جائزة للمتوضئ من قراءة لقرن ومس، لمصحف وحمله وصلاة النافسة وسجدة لتلاوة وسجدة لشكر والله سبحانه وتعالى أعلم.

### حكم سلس البول

سائل مسلم متدين يصوم شهر رمضان، ولكنه لا يصلي لأنه يعتقد أن صلاته لا تصح لأن حالته المرضية تجعله غير أهل للصلاة، لأن الصلاة يشترط لصحتها طهارة الجسم والثوب وهذا غير متحقق. ذلك لأنه عندما يتبول ويفسل مكان التبول جيداً تنزل منه قطرات من البول على جسمه وملابسه إذ لا يستطيع التحكم في منع هذه القطرات من النزول مهما عمل. وبالرغم من أنه حاول علاج نفسه من هذه الحالة عند أطباء المسالك البولية، إلا أن العلاج كان دون جدوى أو فائدة. وهو يريد أن يصلي، ولكنه يتحرج من الصلاة لهذه الحالة المرضية.

وطلب السائل بيان حكم الشرع في حالته وكيف تصح صلاته؟

الإجابة

إن من شروط صحة الصلاة في الإسلام طهارة لثوب والحسد من لنحاسات نجد هذا واضحاً وصريحاً في قول الله سبحانه

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ خُفًا فَطَهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْصِيٍّ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ حَاءُ أَحَدٍ مِّنْكُمْ مِّنَ اللَّعَاطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ



## مر أحكام الطهارة وما يتعلق بها

فَلَمْ تَحْذُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ بِعَمَلِهِ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾

ونجد هذا كذا في قوله

﴿وَتَيَمَّمْ فُطَيْرًا﴾ (٢)

ولقد أبانت السنة الشريفة أهمية وضرورة التطهر من البول والتنزه عنه في الثوب والجسد. وحث على هذا رسول الله ﷺ فيم رواه عنه أنس "تنزهوا من البول". (٣) وفيما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما (٤) من أن لبي ﷺ مر بقبرين فقال "إنهم يعذبان وما يعذبن في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله، وما الآخر فكان يمتشي بالنميمة" (٥) وفي رواية لمسلم وأبي داود (يستتره).

وإعمالاً لهذه النصوص وغيرها من لقرآن والسنة، اتفق فقهاء المسلمين على أن الوضوء ينتقض بالخارج من القبل أو الدبر مطلقاً في حال الصحة فإن كان هذا الخارج حال المرض كسلس البول - بمعنى استرساله واستمرار نزوله وعدم ستمساكه - كان صاحب هذه الحال معذوراً في عرف الفقهاء. وقد أوجبوا على صاحب مثل هذا لعذر بعد التبول والاستحاء عصب مخرج البول بما يمنع نزوله بقدر المستطاع، واختلفوا في حد السلس الذي يصير به صاحبه معذوراً ففي

(١) الآية ٦ من سورة المائدة

(٢) الآية ٤ من سورة البقرة

(٣) نس الأوطار ج ١ - ص ٩٣

(٤) رواه الدارقطني.

(٥) نس الأوطار ج ١ - ص ١٠.

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

الفقه المالكي، أن يلزم عليه أوقات الصلاة أو نصفها وأن يكون غير مضطرب وألا يقدر على رفعه بالتداوي، وفي لفقه لحنفي، إن من به سلسل بول ولا يمكنه إمساكه يقال له معذور ويثبت عذره ابتداءً إذا استمر نزول البول وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة. وفي فقه الإمام أحمد، أنه يصير معذوراً إذا دم الحدث - أي نزول البول دون انقطاع وقتاً يتسع للطهارة والصلاة.

وحكم المعذور في فقه المذهب لحنفي وهو ما نميل للفتوى به في هذا الموضوع - أن يتوضأ صاحب هذا العذر لوقت كل صلاة، ويصلي بوضوئه هذا ما شاء من الفرائض والنوافل، ومتى خرج الوقت الذي توضأ لفرضه، انتقض وضوؤه، وعلى ذلك، فلا يصلي فرض العصر في وقته بوضوء فرض الظهر في وقته.

لما كان ذلك

فإذا كانت حالة السائل تجعله معذوراً - بمعنى أن البول يتقاطر منه بعد الاستنجاء على جسده وملابسه ويعجز عن حبسه (وهذا ما يظهر من واقعات السؤال)، وحب عليه أن يحاول قدر الاستطاعة الإقلال من نزول البول بعد الاستنجاء بربط مخرج البول وحشوه، ثم يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلي بوضوئه ما شاء من الفرائض والنوافل في ذات الوقت. فإذا خرج الوقت بحلول وقت صلاة فريضة أخرى، انتقض وضوؤه ووجب عليه الوضوء للوقت الجديد.

ولا يضره ما يصيب ثوبه أو جسده من تقاطر البول إن لم يمكن حبسه برباط أو غيره ولا يحب عليه غسله مادام مريضاً أو معذوراً بتقاطر البول أو استمراره، إن الإسلام يسر لا عسر فيه. قال الله تعالى

﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ

خُرْجٍ مَلَّةٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَرَاهِمُ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لَمَّا كُنْتُمْ

من أحكام الطهارة وما يتعلق بها

لِرَسُولٍ شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا

الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ هُوَ مَوْلاكُمْ فَنِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرُ ﴿١﴾

فاستقم على طاعة الله وتوضأ وصلى الفرائض والسوافل واستعن بالله ولا تعجز. فقد قال سبحانه تعليماً بعد الأخذ بالأسباب

﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (٢)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) آية ٧٨ من سورة الحج

(٢) آية ٨٠ من سورة الشعراء



## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

### مواقيت الصلاة

استفسر كثير من المواطنين عما أثارتها بعض الجماعات من أن وقت صلاة الفجر بالحساب الفلكي المعمول به في مصر متقدم بسحو العشرين من الدقائق عن دخول الوقت الشرعي بطلوع الفجر الصادق حسب علامات الشرعية. وأن انتهاء وقت المغرب ودخول وقت العشاء بذات الحساب غير صحيح أيضاً؛ إذ لا يطابق كل هذا ما جاء في السنة. وإن بعض هذه الجماعات قد ضللت الناس وأثارت الشك في عبادتهم، لا سيما في شهر رمضان، فقد أفتوا بامتداد الإفطار إلى إسفار النهار وظهوره، متجاوزين وقت الفجر المحدد حسابياً، بقول الله سبحانه:

﴿ حِجُّ لَكُمْ لَيْلَةِ الضِّيَامِ كَرَفَتْ إِلَى بِسَائِكُمْ هُنَّ لَكُمْ وَأَنْتُمْ بِسَ لَهْرٍ عَمَ اللَّهُ أَنْكُمُ كُنْتُمْ تَخْتَابُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ قَالُوا سُبْرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا كَيْسَكُمْ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبْشِرُواهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١)

وأن هؤلاء كانوا يحضرون خيطين أبيض وأسود ويبسحون الأكل والشرب حتى يميزوا لأبيض من الأسود منهما.

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة

إزاء كثرة الاستفسارات عن هذا تليفونيا وكتابيا، فقد عرضت دار الإفتاء المصرية أمر الحساب الفلكي لمواقيت الصلاة الذي تصدره هيئة المساحة المصرية في تقويمها الرسمي على لجنة من الأساتذة المتخصصين في علوم الفلك والأرصاد والحساب الفلكية بأكاديمية البحث العلمي وجامعتي الأزهر والقاهرة وهيئة المساحة المصرية لإبداء الرأي العلمي لمقارنة المواقيت الشرعية على المواقيت الحسابية الجارية، وشارك في الفحص السيد/ رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي، وقد كان واحداً من أولئك الذين أرسلوا لدار الإفتاء تقريراً عن عدم صحة الحسابات المعمول بها في مصر لأوقات الصلاة، خاصة صلاتي العشاء والفجر.

وقد تقدمت هذه اللجنة بتقريرها الذي انتهت فيه (بعد البحث) إلى أن الأسلوب المتبع في حسابات موقيت الصلاة في جمهورية مصر العربية يتفق من الناحية الشرعية والفلكية مع رأي قد مى علماء الفتن المسلمين وتأكيداً لهذا، اقترحت اللجنة تشكيل لجنة علمية توالي الرصد والمصابقة مع الموقيت الشرعية في فترات مختلفة من العام ولدة عامين. ولما كان هذا الاقتراح حديراً بالأخذ به استيثاقاً لمواقيت العبادة في الصلاة والصوم وأخذاً بما فتح به على لإنسان من علم سبحانه

﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (١)

فقد تبادل لمفتي الرأي مع السيد الأستاذ الوزير الدكتور إبراهيم بدران رئيس أكاديمية البحث العلمي لتشكيل اللجنة المقترحة وتحديد مهمتها العلمية

(١) آية ٥ من سورة العلق

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

وتيسير ما تتطلبه أبحاثها في الجهات التابعة للأكاديمية، وتم الاتفاق على كل الخطوات بتوفيق من الله.

والمفتي إذ يبين ذلك للمواطنين جميعاً، إنما يؤكد لهم صحة المواقيت الحسابية للصلاة وشرعية العمل بها والالتزام بها والوقوف عندها في الصوم والصلاة مع مراعاة الفروق الحسابية للمواقيت التي تختلف من مكان إلى مكان، إذ بذلك تكون المواقيت الحسابية مواهقة للمواقيت الشرعية التي نزل بها جبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ بأعلامات الطبيعة الواردة في الأحاديث الشريفة التي رواها أصحاب السنن في كتاب مواقيت الصلاة.

أما هؤلاء الذين ينظرون إلى الخيط الأبيض والخيط الأسود لتحديد وقت الفجر وبدء الصوم، فقد سبقهم إلى هذا أعرابي في عهد رسول الله ﷺ. فقد روى البخاري ومسلم عن سهل بن سعد قال: نزلت الآية.

﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِهِنَّ لَهْنٌ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَابُونَ أَنْفُسَكُمْ فَثَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَمَّا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُنَاسُوا هِيَ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝ (١)﴾

(١) آية ١٨٧ من سورة البقرة

ولم ينزل (من الفجر)، وكان رحل إذا أرادو لصوم ربط أحدهم في رجليه الخيط الأبيض والأسود، ولا يزال يكل ويشرب حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل به بعد (من الفجر) فعلموا أنه إنما يعني بذلك بياض النهار، وعن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله ما الخيط الأبيض من لخط الأسود؟ أهما الخيطان؟ قال إيك - لعريض القفا إن أبصرت الخيطين ثم قال لا، بل سواء الليل وبياض النهار<sup>(١)</sup>. وسمي الفجر خيطاً لأن ما يبدو من البياض يرى ممتداً كالخيط.

وقد أوضح رسول الله ﷺ علامة الفجر الصادق في أحاديث المواقيت المشار إليها، وعليها يجري حساب المواقيت بالدقة التامة التي أكدها تقرير اللجنة لعلمية التي عهد إليها بالفحص.

وبعد

فإن على هؤلاء الذين يقولون في الدين بغير علم أن يتقوا الله حتى لا يضلوا الناس في ديبهم. ولقد حذر به سبحانه هؤلاء لقائلين في دينه بغير علم فقال  
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلْالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُصُوبَ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ<sup>(٣)</sup>

وبين هذا رسول الله ﷺ في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال<sup>(٤)</sup> سمع لبي ﷺ قوماً بتمارون في لقرن فقال إنما هلك من كان قبلكم بهذا،

(١) أخرجه البخاري

(٢) الأيتان ١٦٨ و ١٦٩ من سورة البقرة

(٣) رواه الرهري



## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

صربوا كتاب الله بفضه ببعض و بما برل كتب الله بصدق بعضه بعضاً ولا يكذب بعضه بعضاً فم عميم منه فقولوا وما جهلتم منه فكلوه إلى عالمه

على هؤلاء أن لا يلبسوا الدين سغراض أخرى يستغفونها لا يريدون بها وجه الله ولا إقامة دينه، فإن الحق أحق أن يتبع

« وَلَا تُسْئَلُوا لِحَقِّ النَّاسِطِ وَتَكْتُمُوا لِحَقِّ وَأَسْمَ تَعْمُورِ ۖ وَاقْبُمُوا  
أَصْلُوهَ وَأَسْمَ تَوَكَّرُوهَ وَأَرْكُمُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ۖ » (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## صلاة العيد في الشارع أمام المسجد

يوجد بحى الشيخ مبارك بمصر القديمة بالقاهرة مسجد كبير يتسع لجميع المصلين من أهل الحي، كما يوجد مسجدان آخران. تتولى إحدى الجمعيات الإسلامية شؤون المسجد الكبير وتؤدي فيه صلاة العيدين. وقد طلب بعض المصلين من الجمعية أن تقام صلاة العيد في الشارع أمام المسجد أحياء للسنة النبوية الشريفة. فما الحكم الشرعي في هذا الموضوع.

الإجابة

حرت سنة رسول الله صوات الله وسلامه عليه على صلاة العيدين في المصلى، وقد كان يترك المسجد في هاتين الصلاتين. كما روي أنه - ﷺ - صلى العيد في المسجد في يوم مطر، وقد حرى الحلفاء الراشدون على هذه السنة. وقد صرح هذا في مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام أحمد بن حنبل. ويرى الإمام مالك أن صلاة العيد مسوبة خارج المسجد، ويكره أباؤها في المسجد بعبر عنز. أما الإمام الشافعي فيرى أن صلاة العيد في المسجد أفضل لا لعذر كما إذا

(١) لايتان ٤٢ و ٣. من سورة البقرة.

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا حُطُوتَ الشَّيْطَانِ ۚ  
بِعَدْلٍ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ۖ﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَنِ اللَّهِ مَا  
لَا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾

(١) الأيتان ١٦٨، ١٦٩ من سورة البقرة.

من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

## حكم قراءة القرآن في المسجد يوم الجمعة والصلاة على النبي ﷺ عقب الأذان

يؤذن في المسجد الأذان الشرعي، وعقب الأذان تقوم بالصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترض البعض مدعين أن ذلك حرام كما حرموا تلاوة القرآن الكريم قبل صلاة الجمعة.

فما الحكم الشرعي في ذلك؟

الإجابة

عن عبد الله بن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاة صلى الله بها عليه عشرًا ثم سلوا لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو. فمضى سأل الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة" (١) وهي رواية أخرى "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرًا". وقد اختلف الفقهاء في الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، هل يشمل المؤذن فيكون مأموراً بالصلاة على النبي بعد الأذان؟ بالأول قل فقهاء الشافعية والحنابلة.

ودهوا إلى أنه يسن للمؤذن والسماع أن يصلي على النبي ﷺ بعد الأذان وهو بعمومه يشمل كل أذن. وفي حاشية رد المحتار لابن عابد من كتب الحنفية والدردير في فقه المالكية، أن التسليم بعد الأذن حدث في سنة ٧٨١ هـ في العشاء ثم هي لجمعة ثم هي باقي الأوقات إلا المغرب. وأنه بدعة حسنة في فقه المذهبين.

(١) رواه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي.

ونقل السيوطي في حبر المحاضرة عن السخاوي أنه حدث في سنة ٧٩١ هـ في عهد لسلطان الناصر صلاح الدين بأمر منه و لدين لا يرون لصلاة والتسليم على النبي ﷺ من المؤذن بعد الأذان يلتمون بما وردت به السنة من ألفاظ الأذان دون زيادة عليها حتى لا تفسر بمضي الأيام بأنها من الأذان. وإلى هذا ذهب الظاهرية والريضية والزيغية والذي أميل إلى الأخذ به هو ما قل به فقهاء المذاهب الأربعة من جواز الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ بعد الأذان بل إن فقهاء الشافعية والحنابلة قد ذهبوا إلى أنه من السنة، وذلك حرصاً على أن يشهد الجماعة الأولى أكبر عدد من المسلمين الذين قد تشدهم أعمالهم فلا يتبهنون لوقت الصلاة إلا بسماع الأذان، ولكن على المؤذن أن يفحص بين ألفاظ الأذان وبين الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ بسكينة لينضح انتهاء الأذان فعلاً. إذ لا شك أن الصحيح هو ما أرشد إليه لرسول ﷺ في قوله "من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجرهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء" <sup>(١)</sup> و لنطق بالصلاة على رسول الله بعد الأذان مع الفصل بينهما إذا عد في البدع في هذا الموضع كان من أحسنها. أما تلاوة القرآن الكريم في يوم الجمعة، فعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال الرسول ﷺ "ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وعشيتهم الرحمة وحفنتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده" <sup>(٢)</sup> وذلك الذي يجري في المساجد من قراءة لقرآن يوم الجمعة في الوقت الذي يفد فيه المسلمون إلى المساجد من هذا القبيل و عتيا الناس قراءة سورة

(١) رو ه البخاري ومسلم وأحمد.

(٢) رو ه مسلم

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

الكهف يوم الجمعة لا بأس به ولا حرمة ولا كراهة فيه، وإنما المكروه هو لاقتصار على آيات محددة يُصلى بها لمن يحفظ غيرها. هذا وننصح السائل وغيره من المسلمين بالبعد عن المشادة في الدين وأحكامه والتثبت من صحة لقول قبل إطلاقه بالتحريم أو التحيل. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## فوائت الصلاة

شخص كان يؤدي بعض أوقات لصلاة ويترك كثيرا من الفروض ولا يعرف عددها ولا عدد السنوات التي مرت مع العلم بأنه يقوم الآن بأداء الصلاة دون أن يترك أي فرض منها. ويريد أن يعرف الحكم الشرعي بالنسبة لما فاتته من أوقات الصلاة.

### الإجابة

الصلاة هي من أفضل أعمال الإسلام شأنًا، وهي ركن من أركان الإسلام الخمسة، بل هي عماد الدين، من أقامها فقد أقام الدين ومن هدمها فقد هدم دين. وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة. أما الكتاب فقوله تعالى

﴿ إِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا

أَطْمَأْسْتُمْ فَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ۖ ﴾ (١)

### وأما السنة فقوله ﷺ

"خمس صلوات كتبتن الله على العباد، فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئًا استخفنا بحقهن، كن له عهد الله عهد أن يدخله الجنة" (٢). وقد وردت أحاديث كثيرة في تعظيم شأن الصلاة ولحث على أدائها في أوقاتها والتهيؤ عن الاستهانة

(١) الآية ١٠٣ من سورة النساء.

(٢) رواه أحمد وأبو داود والسنائي وابن ماجه وغيرهم.





### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وإذا كان ذلك، كانت الصلاة في المكان المعد للرقص ولحمر والصبح مكروهة، ولكنها جائزة إذا طهر المكان عن دات الجاسات لتحقيقه شرط المكان وهو طهارته عن النجس.

هذه وقد نص فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة على أن لصلاة مكروهة بحسرة كل ما يشعل لئال كالزينة ونحوها أو يخل بالخشوع كاللهو واللعب، ونص فقهاء مذهب الإمام الشافعي - كما تقدم - على كراهة الصلاة في محال المعاصي.

ونص فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل على أن الصلاة مكروهة إلى مجلس يتحدث فيه الذنوس أو إلى ما يشعل المصلي كحائط منقوش.

ومن هذا نستبين - على وجه الإجمال - أن الصلاة مكروهة في مكان يذهب بالخشوع فيها، وأن تنظيف صالة الرقص والحمر من لنجاسة لحسية لا يطهرها من النجاسة المعنوية النصيقة بها - والتي عبر عنها الفقهاء ووصفوها بأنها مأوى الشيطان - إذ فيها تتوارد الحواضر الأثيمة على المصلي فتشعله عن الخشوع ولطمأنينة هي صلاته، فتصبح مجرد حركات وأفعال لا روح فيها.

وإذا كان من واجبات المسلمين اسراع السعة، فيه إذا لم يتيسر لهم صلاة العيد في الصحراء، كان عليهم صلاتها في مساجدهم، كما نص على ذلك فقهاء المذهب لشافعي لأن المسجد أشرف مكان للصلاة. لكن لا تحوز صلاة العيد على دفعتين في مسجد واحد، وإنما تجوز في مسجدين أو في عدة مساجد في وقت واحد كالشئ في صلاة الجمعة يحوز أدائها في أكثر من مسجد ولا تتكرر في مسجد واحد.

لما كان ذلك، كان إجمال الإجابة على تلك الأسئلة كما يلي



## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

أولاً: إن السنة الشريفة تقضي بأن يجتمع المسلمون في أقرب فضاء كالصحراء على مشرف لمدن أو القرى لصلاة العيد لأن هذه لصلاة لا يجوز تكرارها في مكان واحد وإن جاز تعددها في عدة مساجد كالشرف في صلاة الجمعة.

ثانياً: إن النهي عن الصلاة في الأماكن المعدة أصلاً للرقص وشرب الخمر إنما هو لما اقتصر بالمكان من ملابست توهن خشوع المصلي وتطوف به فيما دار في هذا الموضع من أمور ينكرها الإسلام. فهي أماكن كما وصفها الفقهاء أخذاً من الحديث الشريف - يؤول إليها الشيطان ويصد فيها عن ذكر الله وعن الصلاة

﴿ وَلَا يَصُدُّكُمْ الشَّيْطَانُ بِهِ، لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾<sup>(١)</sup>

وهذا على مثال النهي عن أداء الصلاة في الدار المعصوبة، فإنه ليس لعدم جواز لصلاة فيها ووقوعها باطلة، وإنما النهي عن هذا لما اقتصر بها من العصب. ومن ثم، فإذا تعددت صلاة لعيد في الصحراء كما هي السببة، أو في حديقة مثلاً تتسع لجميع المسلمين في هذه الصلاة التي لا تتكرر في العام الواحد، كان أداؤها في المسجد أحق وأولى وإن صاق المسجد، اقتصر الحضور فيه على المصلين فقط دون النساء والأطفال وإن تعددت المساجد في المدينة صلى المسلمون صلاة العيد فيها في وقت واحد، ثم يتجمعون لساحة والتهابي بالعيد في المكان الذي يختارونه في غير مكر يتقرفونه.

(١) الآية ٦٢ من سورة الرخرف

ثالثاً، إن تنضيف تلك القاعة وكنسها يزيل عنها النجاسة لحسية التي قد تكون عالقة بأرضها أو جدرانها، ولكنه لا يطهرها من النجاسة المعنوية التي هي رحس الشيطان، والتي يستفاد لزومها بإياها من وصف الفقهاء بأن أماكن المعاصي مأوى للشيطان وحكموا بكراهة الصلاة فيها

رابعاً، لصلاة في هذه القاعة لا تدخل في باب الضرورت لوجود المساجد، وأداء صلاة العيد في المسجد عند تعذر إقامتها في الصحراء أو الفضاء أحق وأولى وأفضل تواباً عند الله، لأن المسجد الذي أسس على التقوى وعلى ذكر الله لا يسكنه الشيطان ولا يتوكل عليه، لكن لا يجوز أداء صلاة العيد في مسجد واحد على دفعتين كالثان في صلاة الجمعة وإن جار تعدد أدائها في وقت واحد في عدة مساجد.

وبعد، فإيه على الجماعات الإسلامية في كندا وهي غيرها من شتى أنحاء أرض الله أن تحافظ على وحدة لصف بين المسلمين، وأن تيسر أداء شعائر الإسلام في شهر ريسر متمسكة بمبادئ الإسلام وهدايتة ملتزمة بسنة رسول الله ﷺ لا تحيد عنها ولا تنفي به بديلاً، كما أنه على هذه الجماعات تعويد نساء المسلمين ولأدهم مراعاة آداب الصلاة، فإذا حضرن إلى المساجد، فليكن ذلك في وقار وملابس ساترة لا تكشف ولا تحدد وليكن معلوماً أن النساء مؤحرات في الصلاة، فلا يقفن مع الرجال في صف واحد ولا يتقدمن عليهم، بل يتأخرن عنهم ولا ينبغي أن تكون صلاة العيد واجتماع المسلمين فيها تسليبة لغير المسلمين لأن دخول غير المسلمين، المساحد والمسجد الحرام موضع نقاش وحلاف بين الفقهاء، فقال أهل المدينة (مذهب مالك) «يمنع المشركون من دخول سائر المساجد»، وقال الشافعي «إنهم يسمعون من دخول المسجد الحرام ولا يسمعون من دخول غيره». وقال أبو حنيفة وصحابه لا يسمع اليهود والنصارى من دخول المسجد الحرام ولا

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

غيره» ولعل استقبال رسول الله ﷺ لنصارى بجران في المسجد يؤيد، لقائلين بحواز دخول غير المسلمين المساجد، ومع يؤكد هذا أيضاً ما ثبت من أن رسول الله ﷺ ربط ثمامة في المسجد وهو مشرك، وقد قيل إن هذا كان لينظر ثمامة حسن صلاة المسلمين و اجتماعهم عليها وحسن أرائهم في جوسهم في المسجد، فيستأنس بذلك ويسلم - وهذا ما كان من ثمامة فعلاً.

وحذا لو أحسن المسمون تنضم جموعهم في صلاة العيد، كما يتطلب الإسلام ذلك من المسلمين لتكون مشاهدة العير لهم مدعاة لدحولهم في الإسلام كما كان من ثمامة رضي الله تعالى عنه.

وأنصح الأخ صاحب الرسالة بأن يتسع صدره ويحتهد في بيان حجته وفي النصح والإرشاد. إذ ينبغي لنا أن نترفع عن الاختلاف والشقاق، وأن نبني الهدى هي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقد قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما - كتاب الله وسنتي<sup>(١)</sup>. هذان الله وياكم للتمسك بحبله المتين ودينه الأقويم، وأداء شعائره كما أمرت بها والله سبحانه وتعالى أعلم.

## حكم القعود الأول في الصلاة ورضاع محرم

يسأل سائل:

أولاً: إن زميلاً له حدثه أن هناك آية في القرآن تقول: يا عبدي اطعني تكن عبداً ربانياً تقول للشئ كن فيكون.. ويسأل في أي سورة هي؟

ثانياً: قيل له إن نصف التشهد يقرأ بعد كل ركعتين في الصلاة إذا كانت أكثر من اثنتين كالظهر والعصر والمغرب والعشاء فما هو مصدر ذلك؟ علماً بأنني كنت أصلي المغرب فقط بنصف التشهد بعد ركعتين.

(١) التمهيد لاسن عبدالبير

### العتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

ثالثاً، يقول إن بنت خالته رضعت من أمه رضاعة كاملة مشبعة أكثر من سبع مرات، وكانت أمه قد قطعت أختها الشقيقة لمدة ستة أشهر، وعندما أرضعت بنت أختها التي هي بنت خالته جاء اللبن من عند الله. فهل يجوز لي الزواج من بنت خالتي المذكورة أم لا؟

#### الإجابة

عن السؤال الأول. لا يوجد في القرآن الكريم أية بهذه العبارة.  
وعن السؤال الثاني، اختلف الفقهاء في حكم القعود الأول في الصلاة الرباعية والثلاثية والتشهد فيه وأثر تركه في الصلاة عمداً أو سهواً.  
فالقول الصحيح في فقه الإمام أبي حنيفة أن هذا القعود والتشهد فيه من واجبات الصلاة التي يجبرها سجود السهو إذا ترك سهواً. وإن تركه المصلي عمداً وجب إعادة الصلاة وإن لم يعدف كانت صحيحة مع إثمه.  
وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل أن هذا القعود من الواجبات إذا تركه المصلي عمداً بطلت صلاته، وإذا تركه جهلاً أو سهواً لا تبطل وعليه السجود للسهو

وفي فقه الإمامين مالك والشافعي أن هذا القعود والتشهد فيه من سنن لصلاة، وتركه على هذا لا يترتب عليه بطلان الصلاة هذا، وقد ثبت في الحديث لشريف عن مالك بن الحويرث - الذي رواه أحمد والبخاري - قول الرسول ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي». وقد كان يحل في الصلاة الرباعية والثلاثية القعود الأول ويتشهد فيه. فكان علينا اتباعه بغض ليطر عن الخلاف في توصيف هذا القعود بأنه واجب أو سنة لأن الخلاف مناطه درجة الدليل.

وعن اسئـل لثالث فإنه لما كرر الثابت من واقعة السؤال أن أم السائل قد أرضعت بنت أختها (خالته) إرضاعاً مشبعاً أكثر من سبع مرات كنت هذه البنت أختاً للسائل من لرضاع ولا حل له لزواج منها في قول فقهاء المذاهب جميعاً

## من أحكام صلاة وما يتعلق بها

مضى بم هذا الإرصاع في مدله الشرعية، وهي ستان قمريتان على الأصح المسمى به حيث صدق عليها قول الله سبحانه في سورة النساء في آية المحرمات

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَهَتُّكُمْ وَنِسَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَتُكُمْ وَحَدَثُكُمْ وَنِسَاتُ  
الْأَخِ وَنِسَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ نِسَى أَرْصَعَتِكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ مِنْ كَرِّصَعَةٍ  
وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَزَنَائِكُمُ الَّتِي فِي حُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ  
فَبِئْسَ مَا تَكُونُونَ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلِيلُ نِسَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ  
أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَحْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا  
رَحِيمًا ۝ (١) ﴾

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## صلاة الجنائز وستر الجثة عند نقلها

س ١١: ما الحكم في مشروعية تكبير المأمومين وراء الإمام في صلاة الجنائز والنداء للميت بعد الصلاة؟

س ٢: هل في أحكام الشرع نقل الجثة إلى المقابر بدون عمل أي ستر كغطاء. بالملاية مثلاً. وينقل الميت إلى المقابر بكفنه فقط؟

س ٣: ما الحكم في إقامة صلاة الجماعة في أي مكان خلاف المسجد ولو كان هناك بعد في المسافة والناس يسمعون الأذان من المسجد بواسطة مكبر الصوت؟

س ٤: ماذا يعني حديث رسول الله ﷺ للرجل الضريير الذي كان معتاداً الصلاة في المسجد ثم أراد التخلف بحجة أنه لا يجد أحداً يوصله إلى المسجد فرخص له

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء.

## الساوئ الاسلامى - الجزء الثالث

الرسول ﷺ، وبعد ما خطا خطوات ناداه رسول الله ﷺ وسأله أسمع النداء. فقال نعم. قال فأجب.

وطلب السائل بيان قصد رسول الله ﷺ من كلمة (فأجب) وهل تعتبر هذه الكلمة امرا من الرسول ﷺ إلى الرجل الضرب بالحضور إلى المسجد. أم قصد الرسول ﷺ بهذه الكلمة شيئا آخر؟

### لإجابة

عن السؤال لأول التكبير في صلاة الجذرة قائم مقام الركعات. وقد أجمع الفقهاء على أن التكبيرات على لميت أربع، وأن على المأمومين متابعة الإمام فيها واختلفوا فيما إذا زاد الإمام على أربع تكبيرات - فقال الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يتبعه المأمومون - وهو رواية لإمام أحمد، وعنه رواية أخرى بالمدعية في التكبيرة الخامسة ورواية ثالثة في المتبعة إلى السابعة.

ونميل للعمل بوجوب متابعة المأمومين للإمام في التكبيرات الأربع فقط. وقد اجمع أهل العلم على أن المصلي على الحفازة يرفع يديه في التكبيرة الأولى ففص، واختلفوا في الثلاثة لأخرى. فقال الإمامان لشافعي وأحمد باستحباب رفع اليد فيها ومع لرفع فيها الإمامان أبو حنيفة ومالك.

أما الدعاء للميت فإنه بعد التكبيرة الثالثة باتفاق الأئمة. أما الدعاء له بعد الصلاة، فالدعاء للميت مشروع في كل وقت أخذاً بالحديث الشريف، الذي رواه أبو هريرة عن عبد مسلم وأهل لسنن ونصه «إذا مات الإنسان قطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو عم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»<sup>(١)</sup>.

(١) نيل لأوطار ج ٤ ص ٩٣

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

وعن السؤال الثاني في فقه مذهب الإمام الشافعي «أنه يستحب ستر الميت رجلاً كان أو امرأة عند نقله إلى لقبر» وقال الأئمة أبو حنيفة ومالك وأحمد «يستحب هذا في المرأة فقط».

وما قال به الفقه الشافعي في هذا الموضوع أولى بالعمل به.

وعن السؤال الثالث إن المسجد ليس شرطاً في صحة الصلاة مطلقاً سواء أكنت تؤدي فرادى أو جماعة. لقول رسول الله ﷺ فيما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأيما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف العلماء في إقامة الجماعة في الصلاة المفروضة في البيت، والأصح أنها جائزة كإقامتها في المسجد.

ومن ثم تصح الجماعة هي الفروض في أي مكان ظاهر غير المسجد ولو كان أهر هذه الجماعة يسمعون الأذان من لمسجد سواء عن طريق مكر لصوت أو بدونه.

ولكن الأولى هو تلبية هذا النداء وإقامة الجماعة في لمسجد، لما في ذلك من تكثير جمع المصلين وتعمير المساحد بكثرة روادهم والمصلين فيها.

عن السؤال الرابع أسقط العلماء وجوب صلاة الجمعة عن الأعمى إذا تعدر عليه الوصول بنفسه إلى المسجد بدون مشقة ولم يجد من يقوده إليه - وقد فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل «إن لجمعه تسقط عنه حتى إن أمكه الوصول بنفسه إلى المسجد بدون مشقة». وقال الإمام أبو حنيفة «لا يجب عليه وإن وحد قائداً». وقال الإمامان مالك والشافعي يجب عليه إذا وحد قائداً - هذا في شأن

(١) رواه سحري ومسلم بن ذوطر ج ١ ص ٢٥٩

## العبادة الإسلامية - الجزء الثالث

صلاة الجمعة التي قال في شأنها رسول الله ﷺ «لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم»<sup>(١)</sup>

وفي شأن الجماعة في الفروض لأخرى مع اختلاف الفقهاء في حكمها من الوجوب العيني والكفائي ولسنة المؤكدة لسببها الواجب يسري ذلك الحكم أيضاً.

ما قول رسول الله ﷺ للأعمى الذي استرحص في عدم الذهاب إلى المسجد لأنه لا يجد قائداً «أسمع النداء» قال نعم. قال «فأجب»<sup>(٢)</sup>. فيحمل على أن هذا الأعمى كان في غير حاجة إلى من يهده إلى المسجد وإنما يهتدي إليه بنفسه.

ويحمل أيضاً على أن المقصود بعبارة «أجب» أي قم بقول المؤذن، وهذا الاحتمال هو الأول والأقرب، لأنه بعد الترخيص له بعدم حضور صلاة لجماعة علمه رسول الله ﷺ ما يشرك به ويجب المؤذن.

وعلى هذا يكون الأمر في هذه العبارة للسب، ويؤكد الأحاديث الشريفة الواردة في إجابة المؤذن. وقد قال الفقهاء بأن إجابة المؤذن مدونه على خلاف بينهم في عبارات الإجابة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## صلاة المريض ومن به سلس بول

رجل يسأل أنه قد بلغ من العمر ٧٨ عاماً ومريض بمرضاتيزم المثفل مما لا يمكنه من أداء الصلاة قائماً إلا إذا كان مستنداً على حائط أو عصاً. ويسأل عن حكم ذلك شرعاً. وفي بعض الاوقات يخرج منه نقطة من البول دون أية مناسبة كما يحصل ذلك بعد الوضوء وفي أثناء الصلاة. ويسأل عن تأثير ذلك على صحة الوضوء والصلاة

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه السنن.



## الإجابة

أولاً: اتفق فقهاء المذاهب على أن القيام هي صلاة المفروضة في موضعه منها فرص على المستطيع - وأنه متى أحل لصلي بالقيام مع القدرة بطلت صلاته. استدلالاً بقوله تعالى

﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قِيعِينَ ﴾ <sup>(١)</sup>

وبحديث عمران بن الحصين رضي الله تعالى عنه قال كانت بي بواسير فسألت رسول الله ﷺ عن الصلاة فقال «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب» <sup>(٢)</sup> وزاد النسائي «فإن لم تستطع فمستلقياً». كما اتفق الفقهاء على أن من لم يستطع القيام في صلاة لفرص كان له أن يؤديها قاعداً، كما جاء في هذا الحديث وأنه إذا لم بقدر على النهوض للوقوف في الصلاة إلا بمعين وكان إذا بهص لا ينادى بقيام، لزمه الاستعانة، إما بمتبرع وإما بخره المثل إن وحده، وكذلك إن قدر على القيام متكئاً على عصا أو مستنداً إلى حائط من غير ضرر ولا أذى يلحقه في حسده، وجب عليه القيام في صلاة لفرص. لأنه صار في حكم القادر. لما كان ذلك، كن للسائل إذا استطاع لقيام في صلاة الفرض سو، بنفسه أم بئيه وسيلة مما تقدم دون ضرر ولا أذى لزمه ذلك. فإن عجز عن الوقوف بنفسه أو بوسيلة مساعدة كان له أن يصلي قاعداً، ويسقط عنه الوقوف لقوله تعالى

(١) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة.

(٢) روه البخاري ج ١ ص ١٨٣ وفي سنن أبي داود ج ١ ص ١٥١

لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا إِنْ نُسِيْبَ أَوْ أُخْضِتْ رُءُوسُنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا وِزْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَنِ الْكَذِبِ مَنْ قَتَلَ رُءُوسًا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ - وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿١٠٠﴾ (١)

وقول لرسول لكرم ﷺ «هَذَا أَمْرُكُمْ بِالشَّيْءِ فَخَدُوا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ» (٢).

وقد أحسن بن جزي (٣) أحوال صلاة المريض انفاقاً استنباطاً من السنة الشريفة بقوله صلاة المريض لها أحوال - أن يصلي قائماً غير مستند فإن لم يقدر أو قدر بمشقة فادحة صلى قائماً مستنداً، ثم جالساً مستقلاً ثم جالساً مستنداً، ثم مضطجاً، ثم على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة بوجهه ثم مستلقياً على ظهره مستقبلاً القبلة برجليه وقيل يقدم الاستلقاء على الاصطجاع، ثم مضطجاً على جنبه الأيسر ويومئ بالركوع والسجود في الاصصحاء والاستلقاء، فإن لم يقدر على شيء نوى الصلاة بقلبه وفاقاً للشافعي، وقيل تسقط عنه وفاقاً لأبي حنيفة.

ثانياً، الأصل أن الوضوء يستقضى بخروج أي شيء من القبل أو من الدبر لقوله

تعالى

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) رواه أبو هريرة رضي الله عنه في لسانه ص ١١٠ (باب الحج).

(٣) لقو من لفظة ص ٧٤ بحفيو لمرحوم عبد عرير سيد لأهر ح ١ دار العلم للملايين

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ حُلًا وَطَهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ حَاءُ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ ﴾ (١)

وبالسنة المستفيدة وبالإجماع ودالقيس على العائط - هذا قدر مقرر منفق عليه بين فقهاء المذاهب بالسنة للإنسان الصحيح، إذ عليه أن يتحقق من صحة طهارته بالاسنجاء وغسل القبل والدر جيداً - وألا يتسرع في الغسل بمجرد بقطع نزول البول، بل بتريث ريثم يقطع بهائياً ويبتغي إحساسه بلحاحة إلى التبول.

أما من به مرض مما سماه الفقهاء سلس البول أو سلس المني، وهو نزول قطرات ماء من القبل في فترات متقطعة مع العجز عن التحكم في منع نزولها فقد قال الفقهاء إن من هذا حاله حكمه حكم المرأة المستحاضة التي يسيل منها الدم مرضاً ونزيفاً لا حيضاً - ذلك الحكم هو وجوب غسل محل النجاسة ثم حشو عضو التبول والربط عليه ربطاً محكماً، ثم الوضوء لكل وقت صلاة مفروضة والمبادرة بالصلاة بعد الوضوء - ويصلي من هذا حاله بهذا الوضوء ما يشاء من الصلوات ويسقط وضوؤه بانتهاء وقت صلاة المفروضة التي يوضأ لها ويتوضأ لفرض آخر بدخول وقته

(١) الآية ٦ من سورة المائدة.

## العاشرة الإسلامية - الجزء الثالث

والأصل في هذا حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن حده عن النبي ﷺ في المستحاضة «بدع الصلاة أيام إقرائها ثم يغتسل وتصوم وتصلي وتتوضأ عند كل صلاة»<sup>(١)</sup>. وفي الباب أحاديث أخرى. لا كان ذلك، كان على السائل المبادرة بالصلاة عقب الوضوء إذا كان يزول نقط الماء منه في أوقات مساعدة، وأن يريث ولا يسارع إلى الاستحشاء إلا إذا انتهى بحسبه بحاجته للبول، فإذا لم يستطع أو كان يزول نقط البول أو المذي اضطراراً ولا يمكن التحكم فيه وقت الصلاة كان عليه بعد الاستسجاء أن يحشو فحة عصو البول منه ويربط عليه ربطاً جيداً محكماً ثم يتوضأ لوقت كل صلاة وبهذا لا تنتحس تناء بما ينزل منه، وليعم أن عليه التطهر للصلاة بقدر الاستطاعة وفي سطاق ما تقدم إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وهو القائل في كتابه

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ لَئِلَّا تُفْسِدَ ۖ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>

سبحانه وتعالى أعلم.

## سنن الأضحية وأوقات الصلاة

١- بعض العمال يشتغلون في بعض الشركات، وعند قبض النقود آخر الشهر تبقى الشركة قسماً من المال لهذا العامل أو لجميع العمال عندها في البنوك، وبعد خمس سنوات تبلغ الشركة كل عامل أنه يوجد لك عندنا ثمانية آلاف شيكل. وبعد خمس سنوات أخرى تسلم كل عامل ستة عشر ألف شيكل. فهل يطيب للمسلم أخذ هذا المال ولا بعد دبا، أم كيف يكون الحكم في هذه القضية؟

(١) رواه أبو داود والترمذي.

(٢) الآية ١٦ من سورة التيس.

## ص أحكام الصلاة و ما يتعلق بها

٢- بعض الناس عندنا - عربا ويهودا - يعنون بربية البصر من الجنس الهولندي. وبعد مضي عشرة أشهر على ولادة رأس البقر من هذا النوع. يبلغ وزنه ( ٢٣٠ ) كيلو. فإذا بقي رأس البقرة بعد هذه المدة لا يزيد وزنه شيئا. ويخسر صاحبه علفه وتربيته بدون فائدة على رأي أهل المعرفة بتربية الأبقار. فهل تجوز الأضحية برأس البقر الذي هذا وزنه وسنه كما ذكرنا بخلاف السن المقررة للأضحية في كتب الفقه. مع العلم بأن البقر البلدي بعد تمام السن المقررة لا يصل الى هذا الوزن. والناس عندنا يسألون عن حكم الأضحية من هذا النوع من البقر بهذه السن. ولم نر قولا للفقهاء يرشد الى الحكم في مثل هذه القضية؟

٣- نحن نجمع في اليوم المطير بين الظهر والعصر جمع تقديم. وفي الليلة المطيرة أو لباردة نجمع بين المغرب والعشاء. هذا ما درج عليه الإمام السابق الشيخ م. م. ع. الذي سكن في بلدنا سبع عشرة سنة. وقد سرنا على عمله هذا. وكان يأخذ بحديث ابن عباس رضي الله عنه الذي رواه خمسة من حفاظ الحديث كما ذكر صاحب كتاب التاج في المجلد الأول أن النبي ﷺ جمع من غير خوف ولا سفر. ومن غير خوف ولا مطر. رواية الإمام مسلم.

٤ نحن نقوم بصلاة التراويح بثمان ركعات. لحديث أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان لا يزيد على ثمان ركعات. وإذا قمنا بصلاة عشرين ركعة فإن المصلين يطلبون التخفيف كل التخفيف. والنفس لا تطمئن إلى هذا التخفيف الذي يطلبونه ولا تتم الأركان به. ونحن نرى أن صلاة التراويح بثمان ركعات بالاطمئنان أولى من التخفيف الذي يطلبونه فما رأيكم؟

٥- كم الوقت بين المغرب والعشاء؟ إن صاحب كتاب روضة المحتاجين في الفقه الشافعي يقول. لقد قدروا الوقت بين المغرب والعشاء من ساعة واحدة إلى ساعة وأربع دقائق. وقد قرأنا في رسالة حجمها صغير في الفقه المالكي يقول المؤلف ساعة وثمان دقائق. ونا رأيت الشفق الأحمر قد غاب في بلدنا بعد ساعة وعشر دقائق؟.

الإجابة

عن السؤال الأول إن الله سبحانه وعالي دعا إلى العمل وكسب الرزق فقال في القرآن الكريم

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَاسْتَبِرُوا فِي الْأَرْضِ وَانْتَعُوا مِنْ قَضَى اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ ﴾<sup>(١)</sup>

وأمر بالإفراق من طيب الكسب فقال

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أُخْرِجَ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ۝ ﴾<sup>(٢)</sup>

ونهى عن أكل المال بالباطل فقال

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى أَخْصَامٍ بَتَّاءِكُلُوا فَرِيقًا مِمَّنْ أَمْوَالِ آسَاسٍ بِالْإِثْمِ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝ ﴾<sup>(٣)</sup>

ومن كل لأموال بالباطل الربا. وقد نهى الله عنه في بيت كثيرة منها قوله سبحانه

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِثْلِكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ١٠ من سورة الجمعة.

(٢) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٨٨ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٢٩ من سورة النساء.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا وَتَتَّقُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّكُمْ عِنْدَهُ مُنْجَبُونَ

وقال

مِنَ الْمَسِيحِ ذَبْتَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَشَرُ مِثْلُ آبَرَاهِيمَ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ

الزُّبُونِ فَمِنْ حَآءٍ دُرٍّ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَهُوَ مَا سَفَّ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ

وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْأَسَارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٧﴾

قال أبو بكر الجصاص الحنفي<sup>(٣)</sup> في تفسير قول الله سبحانه (الذين ياكلون الرب لا يقومون) لا كما يقوم الذي يخطئه الشيطان من المس، أخص الربا هي اللعبة هو الزيادة، وهو في اشترع يقع على التفاضل وعلى النسبة، فيكون كل من ربا الريادة ورا السيئة محرماً، ولا خلاف في هذا بين فقهاء مذهب الأئمة الأربعة، باعتبار أن آيات تحريم الرب في سورة البقرة هي آخر ما نزل في شأنه من القرآن، كما روي ذلك عن عمر وابن عباس، وسعيد بن جبير رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup>

(١) الآية ١٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٢٧٥ من سورة لفرة

(٣) أحكام القرن لاني بكر إحصاء الحيوي - ١ ص ٥٥١ وما بعدها ط. مطبعة سنية بالقاهرة سنة ١٣٤٧ هـ.

(٥) الدر مختور في تفسیر بالمختار للسيوطی ج ١ ص ٢٦٥ وعلى هامشه لتفسير  
المسبوق لابن عباس

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وجاءت أحاديث رسول الله ﷺ منسوبة ومصدقة. من هـ ما روي عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمسح بالملح مثلاً بمثل» بيد فمن زاد أو استرداه فقد أربى<sup>(١)</sup>.

لما كان ذلك، فإذا كانت عقود العمل التي يستقيها لشركاء لديها مودعة في البنوك للاستثمار بعائدة مقدرة مقدماً زمنياً ومقدراً، كئن يكون بواقع كذا في المائة سنوياً، كانت هذه الفائدة داخلة في نطاق ربا الزيادة المحرم شرعاً، لأن ربا الفضل أو ربا الزيادة في عرف الفقهاء

هو زيادة مال في معاوضة مال بمال دون مقابل، وإيداع الأموال لدى البنوك بعائدة محددة مقدماً زمنياً ومقدراً من باب القرض بعائدة، أما إذا كانت هذه الأموال مودعة من الشركات في البنوك للاستثمار العادي، دون تحديد لهدر العائدة وزمنها كانت مباحة، لأنها تدخل في نطاق الاستثمار المشروع، وعندئذ يطلب للعامل الانتفاع بهذا العائد من أمواله المدخرة والمستثمرة بطريق مشروع في الإسلام.

عن لسؤال الثاني جرى فقه أئمة المسلمين على أنه لا يحزى، في الأصحية إلا الأنعام، وهي الإبل والبقر والغنم، لقوله تعالى

«لَيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ  
نَهْمَةٍ الْآتَعِمُوا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا النَّاسَ الْفَقِيرَ»<sup>(٢)</sup>

(١) روه البخاري وأحمد - كتاب نيل الأوطار ج ٥ - ص ١٩٠

(٢) الآية ٢٨ من سورة الحج



## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

وأقل ما يُحزى من هذه الأنواع في الأضحية الجذع من لصل، والثنية من المعر وغيرها. لما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال « لا تذبحوا إلا مسنة، إلا إن تعسر عيكم، فاذبحوا جذعة من الصن»<sup>(١)</sup> وروى عن علي رضي الله عنه قال (ولا يجوز في الصحايا إلا الثني من المعر والجذعة من الصن) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال (لا تضحوا بالجذع من المعز والإبل والبقر) والثني من البقر والمعر ما كان لها سنتان ودخلت في الثالثة، ومن الإبل ما كان لها خمس سنوت ودخلت في السادسة وقد جزم الثقات من أهل اللغة بأن الجذع من الصن ولدعز والطء والبقر ما أتم عم كاملاً ودخل في الثني من أعومها فلا يزال جذعاً حتى يتم عامين ويدخل في الثالث فيكون ثنياً. وتحديد سن لأضحية توقيفي، بمعنى أنه ثابت بالسنة الصحيحة أن لجذع من الصن كاف تجوز به الأضحية، أما من غيره فلا تجزى وليس لحكمة في هذا - والله أعلم - كثرة اللحم مع تلك السن، وقتته مع هذه، وإما الحكمة - كما نقل بعض الفقهاء - أن الجذع من الصن يلقح أنثاه، ولا يلقح الجذع من غير الصن أنثاه<sup>(٢)</sup>

(١) روه أحمد في مسنده

(٢) لمجموع لسووي شرح لمذهب لشير ري الشافعي ح ٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٤ - مع فتح العرير سر هفي ح ٢ ص ٢٣٨ ومعه، ومواهب الحيل مع لندج و لأكلير شرح مختصر خليل والمعني لاسر قدمة لحنسي مع الشرح بكير ح ١١ ص ٩٩ وما بعدها، والروص البصير شرح مجموع الفقه بكير ح ٣ و ١٤٣، و لفتح لربني لتريب مسند الإمام أحمد مع شرح سوع لأمسي ح ١١ ص ١١ وما بعده باب السن لدي بحري هي الأضحية، و لاحتبار شرح المحبار في الفقه الحنفي ح ١ ص ١٧١، وكتاب حوهر الكلام في شرح شرع الإسلام لنقاصي محمد حسن - قر في أحكام الهدى و لأضحية من كتب بح، وهو الذي قرر بعض الآثار التي تشير إلى أن تحديد سن لأضحية توقيفي، وأن سن يراعى فيه سن التلقيح في كل نوع من الأنعام

### العناوين الإسلامية - الجزء الثالث

كان ذلك لم جزئ الأضحية من البقر المسؤول عنه ما دام سمه مند ولادته عشرة أشهر، ولا بد لجوزة أضحية مشروعة أن يكون له عامان ودخل في الثالث على ما تقدم بيانه لأن الاعتبار لبوغي سن التلقيح لا لكثرة اللحم

وعن السؤال الثالث، انفق الفقهاء بوجه عام على أن الحاج يجمعون عرفات بين الظهر والعصر في وقت الظهر، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء، وهذا ثابت بالإجماع، ولا يجوز جمع صلاة الصبح إلى غيرها، ولا صلاة المغرب إلى العصر بالإجماع كذلك.

أما في غير هذا، فقد اختلفت كلمة الفقهاء بما موزجه

في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة، لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد، لا في السفر ولا في الحضر، وللجمع في عرفات شروط موضحه في كتب فقه هذا المذهب.

وفي فقه مذهب الإمام مالك، أن السفر والمرص والمطر ولطين مع الظلمه في آخر الشهر ووجود الحاج بعرفة والمزدلفة، وكل أولئك أسباب للجمع فيما أحبب الجمع فيه. أي قبل عدا صلاة الصبح، فلا يجمع إلى غيرها، وصلاة المغرب، فلا تجمع إلى العصر، والمقصود بالمطر، العزيز الذي يحمل أواسط الناس على تعطيه الرؤوس أو وجد وحل كبير يتعذر معه على أواسط الناس لسير فيه بالحداء، في هذه الحالة، يجوز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محفظة على صلاة العشاء في جماعة من عبر مشقه، وهو خلاف الأولى، وجواره على هذا الوجه عند المالكة خاص بالمسجد ولا يمد الحوار إلى المصلي في غير الجماعة وفي غير المسجد.

وفي فقه مذهب الإمام الشافعي، يجوز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر لمقيم غير المسافر، بشرط أن

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

يكون المصرب بحيث يسر أعي لتوب أو أسهل العمل، ومثل المطر الثلج والبرد الذائب. ومن لشروط التي شرطها فقهاء المذهب في هذه الحالة أن يكون المطر ونحوه موحوداً عند تكبيرة الإحرام.

وفى فقه مذهب الإمام أحمد، بسن الجمع بين الظهر والعصر تقدبما للحاح عرفات، والمغرب والعشاء تأخيراً بالمرافعة، وقد قل ابن قدامة لحنبلي في المغني إن حملة القول في الجمع بين الصلوتين في السفر هي وقت إحداهما حائز في قول أكثر أهل العلم وهي موضع آخر قال ويحوز الجمع لأجل المطربين لمغرب والعشاء، وكذلك بسبب البرد والثلج والوحس و لريح الشديدة لباردة، ويشترط لجمع التقديم استمرار العذر، لمسيح للجمع إلى فراغ وقت الثانية، ولجمع التأخير بقاء العذر لمسيح للجمع من حين بقاء الجمع وقت، لإحرام لدخول في وقت الثانية.

ثم عن الحديث المشار إليه في السؤال، فقد قل ابن قدامة إنه لا يجوز لجمع غير من ذكرنا (يعني أصحاب الأعذار ومنها لمطر.)، وقال ابن شبرمة "بحورنا كانت حاحة أو شيء مالم يتحذه عادة. لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر. فقيل لاس عباس - لم فعل ذلك؟ هل أراد ألا يحرح أمته ثم قال بن قدامة ولما عموم أخبار التوقيت وحديث ابن عباس حمناه على حالة المرض، ويجوز أن يتناول من عليه مشقة كالمرضع والشيخ الضعيف وأشباههما ممن عليه مشقة في ترك الجمع، ويحتمل أنه صلى الأولى في أحر وقتها والثانية في أول وقتها، فإن عمرو بن دينار روى هذا الحديث عن حابر بن زيد عن ابن عباس قال عمرو قنت لجابر أن الشعشاء طنه آخر الظهر وعجل العصر، وآخر المغرب وعجر العشاء. قال وناظن ذلك.

وبهذا القول يطهر أن التأوس وارد على الحديث الذي أشار إليه السؤال وأنه لا يعمل به بإطلاق.

هذا، وفي أقوال فقهاء مذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد السعة لهذا العذر الوارد في السؤال وغيره مع الشروط التي اشترطوها لكل عذر والأقوال في حملتها تسري على تلك الحالة الموصوفة في السؤال، وإن كنت أميل إلى القول بأن الأولى مراعاة المواقيت لكل صلاة، أخذاً بعموم الأدلة وعلى المسلم أن يتحرى وقت العبادة ولو أصابته بعض المشقة، إلا إذا كانت مشقة، معجزة فعندئذ تكون الرخصة.

عن السؤال الرابع، الإجماع منعقد منذ عصر أصحاب رسول الله ﷺ على أن قيام شهر رمضان مرغوب فيه أكثر من سواء من الأشهر. لقول الرسول عليه الصلاة والسلام من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه<sup>(١)</sup> أما التراويح التي جمع الناس عليها عمر بن الخطاب، فهي سنة مؤكدة في قول فقهاء المذاهب عدا مالك وقد اختلف الفقهاء في المختار من عدد ركعاتها، فقال الأئمة أبو حنيفة ومالك هي أحد قوليه والشافعي وأحمد وداود هي عشرون ركعة سوى الوتر، وروي عن مالك أنه كان يستحسن ستاً وثلاثين ركعة، والوتر ثلاث.

وسبب اختلاف الفقهاء في عدد الركعات، اختلاف الرواية في ذلك. وقد روي عن أبي حنيفة في هذا قوله<sup>(٢)</sup> "التراويح سنة مؤكدة ولم بتخرصه"<sup>(٣)</sup> عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدعاً، ولم يأمر به إلا عن أصر لديه، وعهد من رسول الله ﷺ. ولقد سن عمر<sup>(٤)</sup> هذا والصحابه متوافرون، وما رد عليه واحد منهم ووافقوه وأمروا بذلك، وعبد مالك التراويح مندوبة ندبا أكيدا لكل مصر من الرجال

(١) رواه البخاري عن أبي هريرة.

(٢) الاحتدر شرح المختار ج ١ ص ٦٧.

(٣) جاء في قاموس، تخرصه، افتري عليه.

(٤) يعني عشريين ركعة لتراويح عدا ركعات الوتر الثلاث

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

والنساء، هذا ويسن إقامتها في جماعه سنة كفاية، لو تركها أهل مسجد أثموا، وإن تحلف عن الجماعة أفراد وصلوا في منازلهم لم يكونوا مسبئين والجماعة مندوبة فيها عند الإمام مالك.

أما حديث عائشة الذي رواه البخاري والمشار إليه في السؤال، فليس بصاً في عدد ركعات صلاة التراويح، وإلا لما احتج الإمام أبو حنيفة على أنها عشرون ركعة بما سنه عمر، ولما حفي عن عمر أيضاً و لصحابة متوافرون موافقون على ما سن للناس.

لما كان ذلك، كان ما سنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولى وأحق بالاتباع هذا والتخفيف في لصلاة، لا سيما في الجماعة مطلوب لحديث معاذ المشهور في هذا الموضع، لكن ليس معنى التخفيف أن لا يحسن الإمام القراءة ولا أن يتمها، بل يتحرى أقل ما تجوز به صلاة الجماعة مع الاطمئنان والخشوع الذي هو الفرض الأصبي في لصلاة، ومن شقت عليه الجماعة فلينفرد، لكن لا يخلو مسجد من الجماعة في التراويح.

عن السؤال الخامس أوقات الصلوات بدءاً وبهاية حددتها أحاديث الموقيت بعلامات طبيعية هذه العلامات هي الأساس في تحديد هذه الأوقات الآن بالدقائق والساعات حسابياً.

ورقت المغرب يبدأ من غروب الشمس، وينتهي بمعيب الشفق الأحمر الذي يظهر في الأفق الغربي بعد غروب الشمس، وهذا قول الأئمة مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد صاحب الإمام أبي حنيفة، أما الإمام أبو حنيفة فقد أفاد أن وقت العشاء يدخل بانتهاء وقت المغرب، وهذا بما ينتهي بدخول الظلمة والسواد في لأفق بحيث لا يكون به بياض، وتختلف مدة وقت المغرب بدءاً وبهاية حسابياً من بلد لآخر تبعاً لاختلاف خطوط الطول والعرض، وهذه حقيقة علمية لم تعد موضع جدل.

## العناوين الإسلامية - الجزء الثالث

لما كان ذلك، كان لكل بلد مؤهله الحسبي، وبعل ما جاء في الكتب التي هراها السائل، كان بياناً لوقت في بلد المؤلف لكتاب، ولا يصلح أن يكون وقتاً لكر بلاد لما نقدم من اختلاف البوقيت، لحسابي بعد لموقع لبلد على أرضه، فالعلم، لذي علمه به الإنسان ايه على امرد أحكام لإسلام وشمولها لكل زمان ومكان.

ولقرأ قول به سبحانه لرسوله ﷺ في القرآن الكريم هي موأقت الصلاة

﴿ قُمْ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ كَسَمْسِ إِلَى عَسَقِ لَيْلٍ وَقُرْءَانَ أَنْصَحَرٍ إِنْ قُرْءَانَ أَنْصَحَرٍ

كَانَ مَشْهُودًا ۖ ۞ (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم .

### قضاء الفوائت

سائل قرأ في كتاب السنن والمبتدعات للسيد / محمد خضر القشيري في حكم قضاء المكتوبات الفائتة طول العمر، أن أقوال الفقهاء في وجوب قضائها ليس عليه دليل يعول عليه، بل التوبة من ترك الصلاة ومداومة أدائها كافية دون حرج. وفيه أيضا من انتم بمن يرى بطلان صلاة إمامه حسب مذهبه هو فصلاته صحيحة ما دامت صلاة الإمام صحيحة في مذهبه. فهل هذا صحيح؟

### الاجابة

عن السؤال الأول الصلاة من فروض الإسلام وهي أحد ركائز الخمسة ففي القرآن الكريم

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعودًا وَعِى حُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا

أُظْمِئْتُكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ۖ ۞ (٢)

(١) الآية ٧٨ من سورة إسراء

(٢) الآية ١٠٣ من سورة النساء

## من أحكام الصلاة وما يتعلق بها

وفي السنة قوله ﷺ «خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن ولم يصيب مسهن شيئاً استحقاقاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع لعلماء لذين بعند بهم على أن من ترك صلاة عمداً لزمه قصاؤه وخالف في هذا أبو محمد علي بن حزم من الظاهرية وقال "لا يقضي بل يكثر من فعل الخير وصلاة لتطوع وقوله هذا باطل لأنه مخالف للإجماع، كما نقل الإمام النووي الشافعي في كتابه المجموع، والدسل على ذلك الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم عن أنس قال قال رسول الله ﷺ «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذ ذكر»<sup>(٣)</sup>، قال "النووي وإذا وحب القضاء على التارك ناسياً، فالعمد أولى ويؤيد هذا ما ورد في حديث الخثعمية حيث قال لها رسول الله ﷺ "فدين به أحق أن يقضى وهو حديث صحيح وفيه من لعموم ما يشمل هذا الباب"<sup>(٤)</sup>

وبعد تفارق لفقهاء على العزم بهذا ووجوب قضاء الفوائت عمداً أو سهواً أو بعد اختلفوا في ترتيب أدائها فقال الإمام أبو حنيفة ومالك يجب الترتيب ما لم تزد الفوائت على صلوات يوم وليلة. وقال الإمام الشافعي لا يجب الترتيب ولكن يستحب وبه قال طائفة من أصحابنا وأبو حنيفة وأبو ثور وأبو داود، وقال الإمام أحمد ورقر إن الترتيب واجب لفوائت أو كثرت. ولكن هو أدلتها المبسوطة في كتب فقه المذاهب.

(١) رواه مالك وأبو داود وابن حبان في صحيحه - البرقي - لزمه ٦ ص ١٦١ و ١٦٢

(٢) رواه الجماعة إلا البخاري.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ج ٢ ص ٢٩٦

(٤) بل لأوطر ج ١ ص ٢٩١

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

لما كان ذلك، فإذا كان ما جاء في الكتاب المشر إليه في السؤال صحيحاً،  
يكون جازياً فيما قال على مذهب داود الظاهري وهو ما لا يفتى به في هذا الموضع  
باعتبار أن الصلاة من الفرائض التي لا تسقط عن المسلمة والمسلم البالغ العاقل إلا  
إذا كانت المسلمة حائضاً أو نفساء فلا صلاة عليها هذه الحيص والنفس ولا قضاء  
عليها كذلك. وهذا ثابت بالنصوص الشرعية.

أما من أئتم في الصلاة بإمام يرى بطلان صلاته حسب مذهبه، فصلاة  
المأموم صحيحة باعتبار صحة صلاة الإمام في ذاتها، فقد أخرج البخاري وغيره  
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ "يصلون بكم فإن  
أصابو فلکم ولهم، وإن خطأوا فلکم وعليهم"<sup>(١)</sup> وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث  
سهل بن ساعدة.

(١) رواه أحمد في مسنده



## من أحكام الصيام وما يتعلق به

### صوم مريض القلب

هل يصوم مريض القلب؟

الإجابة

صوم شهر رمضان من أركان الإسلام. قال الله تعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ١٨٤ وَعَلَى الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامُ مَسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ حَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ١٨٥ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ١٨٦﴾<sup>(١)</sup>

وقال رسول الله ﷺ "بني لإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان"<sup>(٢)</sup> ولا خلاف بين المسلمين في فرض صوم شهر رمضان ووجوب الصوم على المسلم البالغ لعقل لمصيق للصوم. وقد وردت الأخبار والأحاديث الصحاح والحسنان في فضل الصوم بأنه عظيم وثوابه كبير من هذا ما ثبت في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال محبباً عن ربه<sup>(٣)</sup> يقول الله تعالى كل عمل من آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به "وقد فضل الصوم باقي لعبادات بأمرين أولهما أن الصوم يمنع من

(١) الآيتان ١٨٣ و ١٨٤ من سورة البقرة

(٢) التمهيد لابن عبد البر ج ٩ ص ٢٤٦.

(٣) رواه البصري ومسلم

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ لَمْيْتَةً وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْرِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ نَاعٍ وَلَا عَدِيٍّ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ ﴾ (١)

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى  
وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ ﴾ (٢)

وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (۲)



## من أحكام الصيام وما يتعلق به

كما رخص للمتضرر من استعمال الماء في الصهارة للصلاة بالتميم بالتراب. ولمريض في صوم شهر رمضان حاله. الأولى أنه يحرم عليه الصوم ويجب عليه الفطر إذا كان لا يطيق الصوم بحال أو غلب على ظنه الهلاك أو الضرر الشديد بسبب الصوم. والحالة الأخرى أنه يستطيع الصوم لكن بضرر ومشقة شديدة، فإنه يجوز للمريض في هذه لحالة الفطر وهو مخير في هذا وفقاً لأقوال فقهاء الحنفية والشافعية والمالكية. وفي فقه أحمد بن حنبل أنه يسن له الفطر ويكره له لصوم. هذا إذا كان المسلم مريضاً فعلاً، أما إذا كان طبيعياً وظن حصول مرض شديد له فقد قال فقهاء المالكية "إن الشخص الطبيعي إذا ظن أن يلحقه من صوم شهر رمضان أذى شديد أو هلاك نفسه وجب عليه الفطر كالمريض"، وقال فقهاء الحنابلة إنه يسن له الفطر كالمريض فعلاً ويكره له لصيام" وقال فقهاء الحنفية إذا غلب على المسلم أن الصوم يمرضه يباح له الفطر". أما فقهاء الشافعية فقد قالوا: إذا كان لإنسان طبيعياً صحيح الجسم وضمن بالصوم حصول لمرض فلا يجوز له الفطر ما لم يشرع في الصوم فعلاً ويتيقن من وقوع الضرر منه. من هذا يتضح أن المريض مريض له في الإفطار في رمضان بالمعاصر السابق بيانها. وكذلك الشخص الطبيعي إذا خاف لحوق مرض به بالصيام بالتفصيل المنوه عنه في أقوال فقهاء المذهب. ولكن ما المرض الذي يوجب الفطر أو يبيحه؟ لا حدال في أن نص القرآن الكريم الذي رخص للمريض بالإفطار في شهر رمضان جاء عاماً لوصف المرض، ولذلك اختلفت أقوال العلماء في تحديده. فقال الكثيرون إذا كان مرضاً مؤلماً مؤذياً أو يحاف الصائم زيادته أو يتأخر الشفاء منه بسبب الصوم - ولا شك أنه لا يدخل في المرض المبيح للفطر المرض اليسير الذي لا يكلفه مشقة في الصيام. ولذلك قال فريق من الفقهاء إنه لا يفطر بالمرض إلا من دعت ضرورة المرض إلى الفطر، ومتى احتتم لضروره

معه دون ضرر أو أذى لم يفطر. ومن هذا يمكن أن نقول إن معيار المرض الموجب أو المبيح للفطر بالتفصيل السابق معيار شخصي، أي أن المريض هو الذي يقرر مدى حاجته إلى الفطر وحبوياً أو حوزاً، وله بل وعيه أن يأخذ برأي طبيب مسلم متدين يتبع نصحه في لزوم الفطر أو أن الصيام لا يضره. ومن هنا نعلم أن مريض القلب أو أي مرض آخر عليه أن يستشير برأي الطب فيما إذا كان الصوم يضره أو يستطيعه دون ضرر. وليعلم المسلم أن الله الذي فرض الصوم قد رخص له في الفطر عند المرض. وإذا أفطر المريض وكان يرجى له الشفاء قضى أيام فطره، وإن كان مرضه مزمناً لا أمل في البرء منه أصعب عن كل يوم مسكيناً، ومن الأعذار المسبحة للفطر بالنسبة للنساء الحمل والإرضاع. ففي فقه المذهب الحنفي أنه إذا خافت الحامل أو المرضع الصرر من الصيام جار لها الفطر سواء كن الخوف على نفس المرضع والحامل وعلى الولد والحمل جميعاً، أو كان الخوف على نفس كل منهما فقط. ويجب على الحمل والمرضع إقضاء عند القدرة بدون فدية وبغير تتابع الصوم في القضاء، ولا فرق في المرصع من أن تكون أمّاً أو مستأجرة للإرضاع، وكذلك لا فرق بين أن تتعين للإرضاع أو لا، لأن الأم واجب عليها الإرضاع ديانة والمستأجرة واجب عليها لإرضاع بحكم العقد. وفي الفقه المالكي أن الحامل والمرضع سواء كانت هذه لأهيرة أمّاً أو مستأجرة إذا خافتا بالصوم مرضاً أو زيادة سواء كان الخوف على نفس كل منهما أو على لولد أو الحمل. بحوز لهما الإفطار وعليهما القضاء. ولا فدية على الحامل، بخلاف المرضع فعليها الفدية. أما إذا خافتا الهلاك أو وقوع ضرر شديد لنفسيهما أو الولد فيجب عليهما الفطر، يباح الفطر للمرصع إذا بعيت للإرضاع. وقد أجاز فقهاء الحنابلة للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا الضرر على نفسيهما والولد و لحمل جميعاً، أو خافت على نفسيهما فقط، وعليهما في هاتين الحالتين القضاء فقط. أما إذا كان الخوف

## من أحكام الصيام وما يتعلق به

من الصوم على الولد فقط فلهما الفطر وعليهما القضاء والفدية. وأوجب فقهاء الشافعية على الحامل والمرضع الفطر في رمضان إذا خافتا بالصوم صرراً لا يحتمل في نفسيهما فقط، وعليهما القضاء فقط في الحالتين الأولين أما في حالة الخوف على الولد فقط فعليهما القضاء والفدية. وبعد، فإن الله قد يسر للمسلمين عبادته فقال سبحانه

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَتَقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١)

وإن الله سائل كل مسلم عن أمانة العبادة وغيرها من الأمانات حفظاً أو ضياعاً وهو العليم بالسرائر المحاسب عليها، فليتق الله كل مسلم وليؤد ما فرض الله عليه ولا يتخلق أعذاراً ليست قائمة بدات نفسه توصلاً للتحلل من تأدية العبادة. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ويوفق للخير والحق

### الفطر في السفر

يقول سائل أنه سافر ذات يوم في تمام الساعة السادسة صباحاً من الإسكندرية إلى القاهرة وهو صائم، وأثناء سفره قرأ في إحدى الجرائد عن الإفطار أثناء السفر، وأنه منة من الله وحرصاً منه على أن ينال الأجر والثواب. فقد أفطر ابتغاء مرضاة الله تعالى. وبعد عودته من سفره بدا له أثناء مطالعته لبعض المراجع الدينية أنه يشترط للإفطار أثناء السفر ألا تقل المسافة عن ٨٠ كيلو وأن يبدأ السفر قبل صلاة الفجر. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك.

(١) الآية ١٦ من سورة لتعاس

يرى فقهاء أدهب لثلاثة عدا لحنابة - أنه يباح الفطر للمسافر بشرطين أولاً أن يكون السفر مسافة تبيح القصر وهي أكثر من ٨١ واحد وثمانين كيلو. ثانياً أن يشرع في السفر قبل طوع الفجر، ويرى هؤلاء لأئمة أنه يندب للمسافر لصوم إن لم يشق عليه لقوله تعالى

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ  
وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ  
وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١)

فإن شق عليه كان الفطر أفضل، وعليه، فإذا شرع الصائم في السفر بعد صلوع الفجر حرم عليه الفطر، فلو أفصر فعليه القضاء فقط عند فقهاء الحنفية والمالكية. ويرى الشافعية أنه إذا أفطر بما يوجب القضاء فقط لزمه القضاء دون الكفارة أما لو أفطر بما يوجب القضاء والكفارة فعليه القضاء والكفارة. أما فقهاء الحنابلة فيقولون "إنه يسن للمسافر الفطر ويكره له الصوم ولو لم يجد مشقة لقول النبي ﷺ "ليس من البر لصيام في السفر" (٢) وإذا كان حل لسائل وفطره مطابقاً للرأي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، فنرجو ألا يأتهم بفطره. وعليه قضاء اليوم الذي أفطره فقط. ولا كفارة عليه. هذا والأولى مستقبلاً الصوم متدلاً لقول الله سبحانه (وأن تصوموا خير لكم) والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ١٨٤ من سورة لقرة

(٢) رواه أحمد وأبو داود و النسائي وغيرهم.

من أحكام الصيام وما يتعلق به

## العمل في نهار رمضان لا يمنع الصيام

هل يجوز في شهر رمضان المعظم أن تعمل لجنة تقدير الأيجارات؟

الإجابة

إن صوم شهر رمضان فرض على كل بالغ عاقل من المسلمين والمسلمات قال تعالى

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى  
وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۚ ۝۱﴾<sup>(١)</sup>

وهذا الصوم لا يستتبع تعطيل العمل أو إهماله، فالمسلمون منذ فرض الصوم عليهم يعملون وهم صائمون، بل كانوا يحاربون وهم صائمون.

ولأهمية العمل في الإسلام أتيح الفطر لأصحاب الأعمال الشاقة المضطرين لمزاولة نهاراً ولا مورد لهم سواه، وتعرضوا بسبب الصوم مع العمل لحظية حصول المرض أو الضعف المعجز عن مباشرة العمل الذي يحصل منه قوته ومن تلزمه نفقته

ومن ثم كان العمل عبادة كالصوم، وإذا تعذر العمل مع الصوم وحب تقديم العمل باعتباره وسيلة لحفظ الحياة، والله أعلم.

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

## صيام المجهد جسمياً أو ذهنياً

١ - سائل مسلم يدرس الطب ولا يتحمل الصوم، ولقد صام ١٢ يوماً في شهر رمضان الماضي، ثم لم يستطع اكماله حيث لا يتحمل الصوم إلا لوقت الظهر، وبعد هذا يشعر بدوخة ولام شديدة بالبطن ويشعر بتعب شديد وإرهاق يمنعه من الدراسة، وأنه يعلم أن الذي لا يقدر على الصوم تجب عليه الضدية وأنه لا يقدر على هذه الضدية لأنه يعيش على الصدقة.

٢ - أنه متزوج بمسيحية تتولى الإنفاق عليه من مرتبها ومن مالها المودع في البنك بفائدة.

٣ - أنه يأكل لحماً مذبوحاً بغير دبح المسلمين ولا يستطيع الاستغناء في طعامه عن اللحم.

٤ - أنه ترك الصلاة في رمضان خجلاً من الله لظنّه.

وطلب في الختام بيان رأي الدين في كل ذلك.

الإجابة

عن السؤال الأول قال الله سبحانه وتعالى في يات الصوم

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ

وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٢٨٤ ﴾ (١)

وفي الآية الأخيرة من هذه السورة قوله تعالى

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتْ رَبَّنَا لَا

تُؤَاخِذُنَا بِإِنْ كُنَّا أَوْ أَخْطَاؤًا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفُ لَنَا

وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ٢٨٦ ﴾ (٢)

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٢) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة



## من أحكام الصيام وما يتعلق به

ومن هذا نرى أن الإسلام دين السماحة واليسر، لا يكلف الإنسان إلا بما يطيقه، فمن كان مريضاً مرضاً يرجى الشفاء منه، أبيح له الفطر ومتى شفي من مرضه صام ما أفطره من أيام شهر رمضان، وإن عجز عن لصوم لمرض لا يرجى منه الشفاء أو لضعف جسدي، أو بسبب تقدم السن كأن كان يقدر عليه بمشقة بالغة أبيح له الفطر ووجبت عليه الفدية، وهي إطعام مسكين عن كل يوم يفطره من شهر رمضان.

لما كان ذلك، فإذا كانت حالة السائل لا تمكنه من الاستمرار في صوم شهر رمضان بسبب جهد جسدي أو ذهني يبذله كان عليه أن يجاهد نفسه ويروضها على الصوم بقدر استطاعته، فإن عجز أو ترتب على الصوم خلل في دراسته أو تعطيل لها كان عليه الفطر، وهو في مستقبل عمره عليه قضاء هذه الأيام التي يفصر فيها من رمضان. إن كان عجزه عن ضعف مؤقت طارئ بسبب العمل أو الدراسة أو المرض، وإن كان عجزه داتياً مستمراً كانت عليه لفدية، فإذا لم يستطع أداؤها فوراً، كانت ديناً في ذمته يحصيها ليؤديها وقت استطاعته، واستعين بالله ولا تعجز، وعالب النفس ولشيطان واعصهما، لأن الله يعلم السر وأخفى فهو العليم بحالك وقدرتك. وإذا أعسرت الآن بالهدية وفرج الله كربتك ووسع في رزقك فأد ما تراكم في ذمتك من حقوق الله

((سَيَجْعَلُ اللَّهُ نَعْدَ عَشْرِي سِتْرًا))<sup>(١)</sup>

(١) من لاية ٧ من سورة الصلاق.

عن السؤالين الثاني والثالث إن زواج المسلم بامرأة مسيحية وأكل طعامهم وذبائحهم جائز بنص القرآن الكريم في قوله تعالى

((وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِينَ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ هُمْ وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَتْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ حُوزَهُنَّ مَخْصِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّحِدِينَ أَحْدَانٍ))<sup>(١)</sup>

عن عائشة "أن قوماً قالوا يا رسول الله إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ - فقال: سموا عليه أنتم وكلوا"<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الدليل الواضح على حل طعام أهل الكتاب وذبائحهم، وأن على مسلم احتياطاً في الدين أن يذكر اسم الله حين ابتداء الأكل كأمر لرسول ﷺ في هذا الحديث، وهذا ما لم يتكده لمسلم من أن ذبح غير المسلم وقع بالخنق وغيره من الطرق التي تجعل الذبيحة ميتة.

لما كان ذلك، كان للسائل التمتع بأموال زوجته المسيحية ما دامت قد أحلتها له وأباح له الانتفاع منها، لأنه على ما يبدو من السؤال ليست كل أموالها ربا وإنما هي مختلطة، والأموال التي اختلط فيها الحلال والحرام بحيث لا يمكن الفصل بينهما تصير مباحة ضرورة<sup>(٣)</sup> وكان له أيضاً أكل لحوم ذبائح أهل الكتاب ومنهم المسيحيون مع التسمية عند ابتداء الأكل أخذاً بنص ذلك الحديث الشريف

(١) من الآية ٥ من سورة المائدة.

(٢) رواه البخاري والنسائي وابن ماجة (نيل الأوطار ج ٨ ص ١٣٩).

(٣) حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٤ ص ١٢٧ في كتاب البيوع.

## من أحكام الصيام وما يتعلق به

وعن السؤال الرابع إن سه قرض هر، نصّ متنوعه لكل منها أوقاتہ وشروطہ، وهي في مجموعها أسس الإسلام. فإذا حال عذر دون أداء واحد منها فوراً لم يكن ذلك مدعاة للامتناع عن أداء باقي الفرائض. يدل لذلك قول الله سبحانه

﴿ فَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ

شَحْ نَفْسِهِ فَوَلِيكَ هُمْ الْمَفْلِحُونَ ۚ ﴾ (١)

وحديث رسول الله ﷺ لذي في سنن ابن ماجه ونصه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فانتهاوا (٢)

وإذا كان ذلك كان ترل، السائل أداء الصلوات في مواقيتها لأنه عجز عن صوم كل شهر رمضان خطأ في الدين، وعليه أن يؤدي من العبادات ما استطاع وإلا كان تاركاً للصلاة بدون عذر واستحق عقاب الله.

ولعه إن داوم على الصلاة وحافظ عيها عانه الله ووفقه إلى الطاعات والفروض الأخرى كالصوم قل تعالى

﴿ أَتْلُ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ

الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْعُونَ ۚ ﴾ (٣)

و الله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ١٦ من سورة انفاس.

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٤، ٥

(٣) الآية ٤٥ من سورة العنكبوت

## الإفطار بدون عذر

ما الحكم الشرعي لشاب في الخامسة والعشرين من عمره وليس عنده أي عذر شرعي من مرض أو سفر أفطر عدة أيام في شهر رمضان المعظم. فهل تجب عليه كفارة أم لا ؟

الإجابة

أجمع المسلمون على أن من أنكر ما ثبتت فرضيته - كالصلاة والصوم، أو حرمة القتل والزنا - بنصر شرعي قطعي هي ثبوته عن الله تعالى وفي دلالة على الحكم وتناقه جميع المسلمين كان خارجاً عن رتبة الإسلام لا تجري عليه أحكامه ولا يعتبر من أهله قال ابن تيمية في مختصر فتاويه "ومن جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلاة، أو جحد تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة كالفواحش والظلم والخمر والزنا ولربما، أو جحد من بعض المباحات المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو كافر". لما كان ذلك، فالشاب الذي أفطر في نهار رمضان عمداً من غير عذر شرعي، إذا كان حاحداً لفريضة الصوم منكراً لها كان مرتدّاً عن الإسلام، أما إذا أفطر في شهر رمضان عمداً دون عذر شرعي معتقداً عدم جواز ذلك، كان مسلماً عاصياً فاسقاً يستحق العقاب شرعاً، ولا يخرج بذلك عن رتبة الإسلام، ويجب عليه قضاء ما فاتته من الصوم باتفاق فقهاء المذاهب. وليس عليه كفارة في هذه الحالة في فقه الإمام أحمد بن حنبل وقول للإمام الشافعي، ويقضي فقه إمامين أبي حنيفة ومالك، وقول في فقه الإمام الشافعي بوجوب الكفارة عليه إذا ابتلع ما يتفدى به من طعام أو دواء أو شراب. وهذا القول هو ما نميل إلى الإفتاء به - وكفارة الفطر عمداً في صوم شهر رمضان هي كفارة الظهار المبينة في قوله تعالى

## من أحكام الصيام وما يتعلق به

﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قِتْلِ رِ  
يْتِمَاسًا ذَلِكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ  
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِّن قِتْلٍ أَوْ يَتِمَاسًا ۚ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيًّا ذَلِكُمْ  
لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ ﴾ (١)

سأل الله لنا وللمسؤول عنه قبول توبتنا وهم يتنذرون إلى العسر بأحكام الدين، والله سبحانه  
وتعالى أعلم.

## الأعذار المبيحة للفطر

سأل رجل يصوم رمضان منذ صغره، وأنه بدأ يشعر بالإرهاق الزائد عن الحد منذ العام  
الماضي بما يفقد جسمه كل نشاط وحيوية، ويثور لأتفه الأسباب بما يؤدي إلى نزاع دائم  
في البيت. كما أنه مصاب بقرحة معدية وارتقاع في ضغط الدم يعالج منهما باستمرار.  
وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يجوز له الإفطار طبقاً لحالته المرضية هذه؟

### الإجابة

فرض الله الصيام على كل مسلم - نكراً كان أو أنثى - بالغ عاقل قادر على  
الصوم مقبم غير مسافر - يقول الله تعالى

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِّن قِتْلِكُمْ لَعَنَ لَّعْنُكُمْ تَتَّقُونَ ۚ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى  
سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۚ فَمَن  
تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۚ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۚ ﴾ شهر

(١) لايتار من ٣، ٤ من سورة المحادلة.

رمضان الذي أُنزل فيه القرآن هدى للناس وبينت من الهدى وفرقان  
فمن شهد منكم الشهر فليصمه<sup>١</sup> ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام  
أخر<sup>٢</sup> يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة  
ولتذكروا لله على ما هديكم ولعنكم تشكروا<sup>(١)</sup>

ويقول الرسول فيما رواه البخاري ومسلم عن عبدالله بن عمر رضي الله  
عنهما "بني الإسلام على خمسة على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة،  
وصيام رمضان، والحج".

وقد رخص الله في الفطر للشيوخ والكبير والمرأة العجز، والمريض الذي لا  
يرحى شفاؤه، وأصحاب الأعمال الشاقة التي لا بدل لها، وذلك إن كان الصوم  
يجهد هؤلاء ويشق عليهم مشقة شديدة لا تطيق، وعيهم أن يصعموا عن كل يوم  
يفطروه مسكيناً.

ولما كان السائل يشكو إصابته بقرحة معدية وارتفاع في ضغط الدم يعالج  
منهما باستمرار، فإذا كانت هذه الإصابة المرضية يزيد بها هذا الصوم حدة وتصير  
خطرًا على حياة السائل، وثبت ذلك إما بالخبرة أو برأي طبيب ثقة كان ضمن  
المرخص لهم بالإفطار للمرض في آيات الصوم.

وإذا كانت هذه الأمراض مرمية بحيث لا يرحى من السائل قضاء ما أفطر  
فيه من شهر رمضان كن عليه العدة - وهي إطعام مسكين عن كل يوم وجدين  
مشيعتين من أوسط ما يأكل السائل هو وأسرته - ويمكن له تقدير قيمة الوجبتين  
وإخراجهما عن كل يوم أو جملة.

(١) آيات من ١٨٣ - ١٨٥ من سورة البقرة.

من أحكام الصيام و ما يتعلق به

هذا و لله سبحانه هو الذي فرض الصوم وهو الذي رخص بالفطر لأصحاب الأعداء، فليتق الله كل مسلم فيما يقدم عليه من رخص لأن الله يعلم لسر وأحقي. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## كفارة إفطار المرأة عمداً في رمضان

سيدة تطلب بيان الحكم الشرعي في الآتي:

١ إن من أفطر في نهار رمضان عمداً متعمداً عليه القضاء والكفارة فإذا تعينت الكفارة بالصيام، فتكون بصيام ستين يوماً متتابعة. فكيف تصوم المرأة هذه الكفارة؟ مع العلم بأن الدورة الشهرية تأتيها كل اثنين وعشرين يوماً فلا يمكنها أن تصوم ستين يوماً متتابعة.

٢ نعلم أن الحج عرفة، فما الحكم إذا وقفت المرأة بعرفة فنزل عليها دم الحيض؟ وما حكم حجها؟

الإجابة

إن الحيض والنفاس أمر خلقى، كتبه الله على بنات آدم وحواء ومن أجل هذا اختصهن لإسلام بأحكام خاصة في الصلاة والصوم والحج.

وفي حديث السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها الذي رواه أصحاب السنن أنها قالت "خرجنا مع رسول الله ﷺ لا سكر إلا الحج حتى جئنا سره، فطمثت، فدخل علي رسول الله ﷺ، وأنا أبكي، فقال مالك؟ لعنك نفست، فقالت نعم قل هذا شيء كتبه الله على بنات آدم، افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري" وفي صحيح مسلم في رواية فاقضي ما يقضي الحاج، غير ألا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي.

لما كان ذلك فإنه عن السؤال الأول إذا أفطرت امرأة عمداً في نهار رمضان وحج عنها قضاء اليوم أو الأيام التي تعمدت الإفطار فيها دون عذر شرعي، ووجب عليها الكفارة، فإذا بدأت صوم الكفارة شهرين متتابعين، وحاصت

### الغايوس الإسلامية - الجزء الثالث

في خلالهما، كان عليها أن تقصر مدة نزول الحيض، وتتبع الصوم بعد ارتفاعه حتى تتم اشهرين عدداً، ولا يعتبر فطرها من خلال صوم مدة لكفارة قصفاً، لأن الحيض عذر شرعي فلا يفسد به نافع لصوم في الكفارة

وعن السؤال الثاني فإن الحديث الشريف الذي روته اسيدة عائشة صريح في أن للمرأة أن تقوم بكر مناسك الحج من الإحرام والوقوف بعرفة ورمي الحمار وغير هذا وهي حائض، غير أنها لا تطوف بالبيت للروم لطهارة، فإذا اضطرت للسفر مع الرفاق وكانت حائضاً، كان لها أن تصوف طواف الإفاضة بعد أن تعصب مكان نزول الدم حتى لا سزل منها الدم في الطواف حول البيت وفي المسجد أو تندب من يطوف عنها على ما اخترناه.

وبذلك يكون وقوف المرأة الحائضة بعرفات صحيحاً مؤدياً به لركن الأعظم هي الحج، ويكون حجه صحيحاً إذا أتمت باقي مناسك على وجهها لمطوب شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم.

### بدء الصيام وانتهائه في النرويج

سفارتنا في أوسلو أرسلت برقية بتساؤلات عن احكام الصيام في النرويج، باعتبارها بلداً له نظامه الجغرافي الخاص من ناحية استمرار ضوء النهار طوال الاربع والعشرين ساعة تقريباً.

وقد أرفقت ترجمة لصورة هذا الكتاب تلخص في الآتي:

إنه بمناسبة حلول شهر رمضان على الأمة الإسلامية فإن الجالية الإسلامية في النرويج هي حاجة إلى أن تعرف. بقدر الإمكان. القواعد التي تتحكم في الآتي:

١- إذا كانت بداية كل من الشهر المقدس وعيد الفطر محددة على أساس التقويم.

٢- قدر مدة الصيام اليومي، أخذاً في الاعتبار ظروف الأحوال الخاصة للنرويج، وضوء النهار الذي يمتد تقريباً كل الأربع والعشرين ساعة خلال فترة الصيف.



## الإجابة

إن الله سبحانه قال:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۚ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ صَاعٌ مِّسْكِينٍ ۚ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۚ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۚ ۝ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۚ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰٰنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۚ ۝﴾ (١)

هذه الآيات فرص الله سبحانه وبعالى صوم شهر رمضان على المسلمين وهو خطاب تكليفي عام موجه إلى كل المسلمين في كل زمان ومكان ولم يقصد الإسلام بتكاليفه للناس عنتاً ولا إرهاقاً ولا مشقة، بل قال الله سبحانه

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۚ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِيَٰ أَوْ أَخْصَيْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ ۚ عَلَىٰ

(١) آيات ١٨٣ ١٨٥ من سورة البقرة.

الدين من قبلنا زنا ولا تحملك ما لا طاقة لنا به<sup>١</sup> وأعف عنا وأعف ربنا  
وأرحمنا أنت موسى فأنصرتنا على القوم الكافرين<sup>(١)</sup>

وقال تعالى

﴿ وَحَبِطْ وَأَيُّ اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ<sup>٢</sup> هُوَ أَحْتَسِبُكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ  
خَرَجٍ مَلَّةً أُنِيَكُمْ إِتْرَاهِيمَ<sup>٣</sup> هُوَ سَمَّكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا يَنْكُورُ  
الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّوَّةَ وَآتُوا  
الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فِئَعُمُ الْيَوْمِ وَيَعْمَ النَّصِيرُ<sup>(٢)</sup> ﴾  
ومن تيسير الله على عباده أنه حرم بعض المطعومات، ومع هذا رخص لمن  
أشرف على لهلاك أو خاف الضرر بجوع أو عطش، أن يأكل أو يشرب مما حرمه  
الله بقدر ما يحفظ عليه حياته، قال تعالى

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْجَرِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ<sup>٤</sup> لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ  
أَضْطَرَّ غَيْرَ نَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>(٣)</sup> ﴾

بل إن الله أوجب دفع هذا الضرر بالأكل من المحرم حفظاً للحياة، وإذا ما أوعل  
المسلم في الدين في هذه الحال والتم باجتناب المحرم، ولم يأكل أو يشرب حتي  
مرض أو مات بهذا السبب كان اثماً، لأن الله الذي حرم هو الذي أباح حفظاً  
للنفس قال تعالى

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

## من أحكام الصيام وما يتعلق به

﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١)

وكذلك رخص لمن يتضرر أو يخاف الضرر بسنعمال الماء في طهارة الصلاة أن يقيم صعيداً طيباً، وهكذا نجد في كل تكليف تخفيفات من الله رحمةً ورفقاً وكان صوم رمضان على هذه السنة الرحيمة، فهو مفروض على كل مقيم صحيح قادر عليه دون ضرر في بدنه أو كسبه وأبيع للمريض والمسافر الإفطار مع وجوب القضاء، ورخص في الإفطار دون قضاء لمن يشق عليه الصوم لسبب لا يرجي زواله، ومنه ضعف الشيخوخة والمرض المزمن والعمل الشاق يستمر طوال العام دون بديل له، على أن يؤدي فدية هي الإطعام عن كل يوم مسكيناً واحداً بما يشبعه في وجبتين طعاماً متوسطاً، وهي مسألة أمانة ومراقبة لله الذي يعلم السر وأخفى.

وقد جرت سنة الله في لتكاليف أن ترد على غالب لأحوال، دون أن تعرض لبيان حكم ما يخرج على هذا الغالب. وحين فرض الله سبحانه صوم شهر رمضان، بين أيضاً بدء الصوم ونهايته يومياً فقال تعالى

﴿ أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِنَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِنَاسٍ لَهُنَّ عِلْمٌ بِاللَّهِ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَحْتَاوُونَ أُنْفِسِكُمْ فَنَافَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْأَنسُ نَشْرُوهُنَّ وَنَتَعَوَّاهُ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ

(١) الآية ١٩٥ من سورة البقرة

أَخِيطُ الْأَتِصُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَحْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَمَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا  
تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ  
يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١﴾

حيث جعل الله سبحانه في هذه الآية الليل وقتاً للأكل والشرب واتصال  
الزوجين، وجعل النهار وقتاً للصيام، وبيّن أحكام الرمانين (الليل والنهار) وغاير  
بينهما بفواصل ينتهي إليها كل منهما حيث يبدأ الآخر في أغلب الأحوال  
والأوقات، وبهذه العبارة من الآية لكريمة تحدد النهار المفروض صومه وهو من  
طلوع فجر الصادق بظهور النور المستطير في الأفق إلى دخول الليل بغروب  
الشمس، كما فسره لرسول ﷺ في الحديث الذي رواه الشيخان عن عمر رضي  
س عنه أنه قال "إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس  
فقد أفطر الصائم.." (١).

ورمضان شهر قمري له بدء وغاية قمرية وفق الحديث الشريف صوموا  
لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وانسكوا لها، فإن عم عليكم فأتوا ثلاثين يوماً. (٢)  
وإن كان الصوم موقوتاً هكذا بالشهر وباليوم، وكان الخطأ بفرضه موحهاً  
إلى المسلمين أيًا كانت مواقعهم على أرض الله دون تفرقة في أصل الفرضية بين  
جهة بطول ليلها، أو يستمر الليل أو النهار دائماً، وحب على الجميع صومه، متى  
تحققت فيهم شروطه التي بينها الله سبحانه في آيات الصوم (٣) وأوضحها رسوله  
ﷺ في أحاديثه وعمله وتقريره.

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة

(٢) رواه الشيخان في كتب الصوم

(٣) مستقى لأخبار وشرحه بيل لأوطار الشوكي ج ٤ ص ١٨٩ كتاب الصيام

(٤) الآيات ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ من سورة البقرة

## من أحكام الصيام وما يتعلق به

ولا طهر بعد عصر الرسالة ن في الأرض جهات يطول فيها النهار حتى لا يكون ليها إلا جزءاً يسيراً، أو يطول ليها حتى لا يكون بهارها إلا ضوءاً يسيراً كذلك، وجهات يستمر فيها الليل نصف لعام بينما يستمر النهار انصف الآخر، وجهات أخرى على العكس من ذلك - لا طهر هذا - اختلف الفقهاء في موقيت العبادات في تلك البلاد، وهل تتوقف على وجود العلامات الشرعية أو يقدر ويحسب لها؟

وفي لفظه الحنفي في شأن لصلاة أنه إذا فقد الوقت، كم في بعض البلاد التي يطلع فيها الفجر قبل غروب الشفق، يقدر له، ومعنى التقدير أنه إذا طلع الفجر قبل غروب الشفق يكون وقت العشاء قد مضى حيث طلع لفجر من قبل غروب الشفق، فباعتبار أن وقتها قد وجد تقديراً، كما في أيام الدجال، ويحتمس أن المراد بالتقدير هو ما قاله الفقهاء الشافعيون من أنه يكون وقت العشاء في حقهم بقدر ما يعيب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم.

ثم ثار الخلاف بين فقهاء هذا المذهب فيما إذا كن تقدير لوقت الاعتدالي الذي تؤدي فيه الصلاة لتي لم توحّد الدلائل الشرعية على دخوله يكون أداء للصلاة في وقتها، أو قضاء باعتبارها فائتة. وأفاض في نقل أقوالهم وناقشها علامة بن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار في كتاب الصلاة<sup>(١)</sup>. ثم قال في شأن الصوم لم ر من تعرض عندن لحكم صومهم فيما إذا كن يطلع الفجر عندهم كم تغيب الشمس أو بعده بزمن لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم بنيته، ولا يمكن أن يقال بوجوب موالة الصوم عليهم لأنه يؤدي إلى الهلاك، فإن قلنا بوجوب الصوم، يلزم لقول بالتقدير، وهل يقدر لهم بأقرب البلاد إليهم كما قال

(١) ح ١ ص ٢٧٤ إلى ص ٢٧٩ عند بيان وقت العشاء، وفتح تقدير على الهدية ح ١ ص

١٥٦ هي دت لموضع، وحاشية طهطاوي على الدر المختار ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧

الشافعيون هل أيضاً؟ أم يقدر لهم ما يسهل الأكل و لشرب؟ أم يجب عليهم لقضاء فقط دور لأداء؟ كلٌ محتمل ولا يمكن القول بعدم وجوب الصوم عليهم أصلاً، لأن الصوم قد وجد سببه، وهو شهود جزء من السهر وطوع فجر كل يوم وفي مراقبي لفلاح شرح نور الإيضاح<sup>(١)</sup> وحاشية الطهطاوي من كتب هذا المذهب. ومن لم يجد وقتهم أي العشاء والوتر لم يجبا عليه، لعدم وجود الوقت، كالبلاد التي بطع فيها الفجر قبل معيب الشفق وليس مثل اليوم الذي كسنة من أيام الدجال، للأمر فيه بتقدير الأوقات، وكذا الاجال في البيع والإجارة والصوم والحج والعدة، حيث ينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصر من العصور الأربعة بحسب ما يكون لكل يوم من الزيادة والنقص كما في كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تنأه وأضف في حاشيته على الدر المختار<sup>(٢)</sup> في ذات الموضوع قوله ونحن نقول بمثله، إذ أصل التقدير مقول به إجماعاً في الصلوات. وفي فقه الإمام مالك قال الخطاب في التبييه الخامس<sup>(٣)</sup>، عند ميقت الظهر ورد في صحيح مسلم أن مدة لدحال ربعين يوماً، وأن فيها يوماً كسنة ويوماً كشهر، ويوماً كجمعة، وسائر أيامه كأيامنا، فقل لصحابة يا رسول الله فذاك اليوم الذي كسنة أيكفينا فيه صلاة؟ قال. لا: اقدروا له قدره.

قل لقصي عيص هذا حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب لشرع. ثم قال وبفقه عنه النووي وقوله وقال بعده ومعنى اقدروا له قدره أنه إذ مضى بعد طلوع فجر قدر ما يكون بينه وبين ظهر كل يوم فصلو الظهر، ثم إذا مضى بعده

(١) ص ٩٦.

(٢) ص ١٧٥ - ١٧٧ عند بين وقت العشاء.

(٣) كتب شرح مواهب الحبل على مختصر حيدر ١ ص ٢٨٨ مع الدح والإكليل للموق ط. أولى دار لسعادة.

## من أحكام الصيام وما يتعلق به

قدر ما يكون بينها وبين العصر فصلوا لعصر، وهكذا تم نقل عن القر في أن إمام  
أحرمين قل لا تصلي العشاء حتى يغيب الشفق ولا تكون قضاء لبقاء وقتها ويتحرى  
بصلاة لصبح فجر من بينهم من البلاد ولا يعتبر لفجر الذي لهم.

وهي فقه الإمام أحمد بن حنبل حاء في كتاب مختصر الدرر المضية من  
الفتاوى المصرية في كتاب الصلاة<sup>(١)</sup> و المواقيت التي علمها جبريل عليه السلام  
للنبي ﷺ وعلمها النبي ﷺ لأمتة، حين بين مواقيت الصلاة، وهي التي بكرها  
العلماء في كتبهم، هي في الأيام المعتادة، فَمَا ذلَكَ اليوم الذي قال فيه رسول الله  
ﷺ (يوم كسنة) قال (اقدروا له قدره) فله حكم آخر. ثم قال والمقصود أن ذلك  
اليوم لا يكون وقت العصر فيه إذا صار ظل كل شيء لا مثله ولا مثليه، بل  
يكون أول يوم قبل هذا الوقت شيء كثير، فكما أن وقت الظهر والعصر ذلك اليوم  
هما قبل الزوال، كذلك صلاة المغرب والعشاء قبل الغروب، وكذلك صلاة الفجر فيه  
تكون بقدر الأوقات في الأيام المعتادة، ولا ينظر فيها إلى حركة لشمس، لا بربو  
ولا بغروب ولا مغيب شفق وبحر ذلك وهكذا وقول الصحابة رضي الله عنهم يا  
رسول الله أرأيت اليوم كالسنة أيكفينا فيه صلاة يوم؟ فقال لا، ولكن قدروا له.  
رأوا اليوم واليلة.

وفي كشف القناع للسهوتي عني من الإقناع لحاوي<sup>(٢)</sup> قل ومن أيام  
لرجال ثلاثة أيام صوال، يوم كسنة، فيصل في صلاة سنة وكذا الصوم، ولركة،  
ويوم كشهر، فيصل في صلاة شهر ويوم كجمعه، فيصل في صلاة جمعة، فيقدر  
لنصلاه في تلك الأيام بقدر ما كان في الأيام المعتادة لا أنه يلظهر مثلاً بالزوال.

(١) المختصر لسر أسس سعلي بحسبي لفتاوى بقي لدر من اسمه لعللي ص ٣٨، ٣٩ ط

محمد حامد الفقي ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م

(٢) ١ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ حر د شروط لصلاه ط نصار السنة المحمدية ١٣٦٦هـ

١٩٤٧م.

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وانتصاف النهار، ولا للعصر بمصير ظل الشيء مثله، بل يقدر الوقت بزمن يساوي الزمن الذي كان في الأيام لمعاداة، أشار إلى ذلك الشيخ تقي الدين هي الفتاوى المصرية، و الليلة في ذلك كالיום، فإذا كان الطور يحصل في ليل، كان للصلاة في الليل ما يكون لها في النهار.

وفي كتب فقه المذهب الشافعي، جاء في كتاب المجموع للنووي<sup>(١)</sup> شرح المذهب للشيرازي في مواقيت الصلاة فرع ثبت في صحيح مسلم عن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال "ذكر رسول الله ﷺ الدجال، قلنا يا رسول الله وما لبثه؟ قال أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم. قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أتكفيها فيه صلاة يوم؟ قل لا. اهدروا له قدره".

ثم قال النووي. فهذه مسألة سيحتاج إليها فنيها عليها ليعلم حكمها. بنص كلام رسول الله ﷺ في الحديث وبالله التوفيق.

وفي تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي وحاشيتي الشرواني والعبادي عليها في مواضع متفرقة<sup>(٢)</sup> أنه لو عدم وقت العشاء، كأن طلع الفجر كما غربت الشمس وحب قضاؤها على لأوجه مع اختلاف فيه بين المتأخرين، ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العشائين، فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم بأقرب بلد يليهم، وفرع عليه لزركشي وابن العماد أنهم يقدرّون في الصوم ليلهم بأقرب بلد إليهم، ثم يمسكرون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم، وما قالوا إنما يظهر إن لم تسع مدة غيبوتها أكل ما يقيم بنية الصائم، لتعذر العمر بما عدهم، فاضطررنا

(١) ح ٣ ص ٤٧ مع فتح لعرب شرح ابوجير لرافعي، والتلخيص لجيد بتحريج أحاديث لرافعي لكبير لابن حجر العسقلاني ط. الصناعة لميرية دلفهرة.

(٢) ح ١ في أوقات الصلاة بالصحف من ٤١٩ إلى ٤٢٥



## من أحكام الصيام وما يتعلق به

إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك، وليس هذا حينئذ كأيام لدجال لوجود الليل هنا، وإن قصر ولم يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قدر أكله وقضى المغرب فيما يظهر وفي مغني المحتاج بشرح المنهاج في كتاب الصلاة<sup>(١)</sup> ومن لا عشاء لهم بأن يكونوا بنواح لا يغيب فيها شفقهم، يقدرون قدر ما يغيب فيه الشفق بأقرب البلاد إليهم، كعادم القوت المحزى في الفطرة في بلده، أي فإن كان شفقهم بعيد عن ربيع ليلهم مثلاً اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبة، واستطرد في الشرح إلى أن قال فائدة تم نقل حديث مسلم عن النواس بن سميعة وقال قال الأسنوي فيستثنى هذا اليوم مما ذكره في المواقيت، ويقاس عليه اليومان التاليان.

وفي نهاية المحتاج بشرح المنهاج<sup>(٢)</sup> ومن لا عشاء لهم لكونهم في نواح تقصر لياليهم ولا يعيب عنهم اشفق، تكون العشاء في حقهم بمضي زمن يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم. وفي الحاوي للفتاوى للحافظ جلال الدين السيوطي في باب المواقيت<sup>(٣)</sup>، نقل حديث الدجال الذي رواه مسلم عن النوس بن سميعة، وبطريق آخر عند ابن ماجه والصراني وقال إن أصحابها حديث مسلم، ثم تحدث عن قول فقهاء المذهب الشافعي في تقدير لأوقات الصلاة التي طالت فيها الأيام والتي قصرت وهي صدد الصوم قال وأما الصوم ففي اليوم الذي كسرة يعتبر قدر مجيء رمضان بالحساب، ويصوم من النهار جزءاً بقدر بهار بالحساب أيضاً ويفطر ثم يصوم، وهكذا، وفي اليوم الذي كسره، يصوم اليوم كله عن لشهر، ويفطر فيه بقدر ما كان يجيء الليل بالحساب، وفي الأيام القصار، يصوم النهار فقط ويحسب عن يوم كامل، وإن قصر حداً ويفطر به، غربت

(١) ج ١ ص ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥.

(٢) ج ١ ص ٣٥١ ط. الحسي سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.

(٣) ج ١ ص ٤٠ - ٤٤.

### الغياوس الإسلامية - الجزء الثالث

الشمس، ويمسك إذا طلع الفجر، وهكذا، ولا يضره قصره، ويقاس بذلك سائر الأحكام المتعلقة بالأيام من الاعتكاف، والعدد والأجال ونحوها.

وفي تفسير المنار<sup>(١)</sup> لقوله تعالى

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى  
وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَصُومَهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ  
فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا  
الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>

قال الأستاذ الإمام وإنما عبر بهذه العبارة ولم يقل (فصوموه) لمثل الحكمة التي لم يحدد القرآن مواقيت الصلاة لأجلها، وذلك أن القرآن خطاب الله العام لجميع البشر، وهو يعلم أن من المواقع ما لا شهور فيها ولا أيام معتدلة، بل السنة كلها قد يكون فيها يوماً وليلة تقريباً كالجهاز القطبية، فالمدة التي يكون فيها القطب الشمالي في ليل، وهي نصف السنة، يكون القطب الجنوبي في نهار وبالعكس، ويقصر الليل والنهار ويطولان على نسبة القرب والبعد من القطبين، ويستويان في خط الاستواء وهو وسط الأرض، فهل يكلف الله تعالى من يقبم في جهة أي القطبين وما يقرب منهما أن يصلي في يومه (وهو مقدار سنة أو عدة أشهر، خمس صلوات، إحداها حين يطلع الفجر، والثانية بعد زوال الشمس وهكذا، ويكلفه كذلك أن يصوم شهر رمضان بالتعيين ولا رمضان له، ولا شهور).

(١) ج ٢ ص ١٦٢ و ١٦٣ ط. ثنية - مطبعة المنار.

(٢) الآية ١٨٥ من سورة البقرة



## من أحكام الصيام وما يتعلق به

﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ لَرَفْتُ إِلَى سَائِبِكُمْ هُنَّ يَسَّرُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِنَاسٍ  
لَهُنَّ عِلْمٌ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَنَ عَلَيْكُمْ وَعَمَّا عَلَيْكُمْ  
فَالَّذِي سَيَرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ  
الْحَبْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَبْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا  
تُنْشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ  
يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة



## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

### دفع الزكاة

في طلب من وزارة الخارجية تضمن أن القرار لسنة ١٩٧٤ الصادر بتنظيم الخدمات الاجتماعية للعاملين المدينين بالدولة تنفيذا للقانون، قد نص على أن من أغراض هذا الصندوق صرف إمكانيات مالية للمذكورين في حالات الوفاة أو المرض الذي يستلزم علاجه نفقات تجاوز إمكانيات العامل، وكذلك صرف إعانات في حالات الكوارث الأخرى وفي سواها من الحالات التي تستدعي ذلك. كما تحددت موارد الصندوق ومن بينها: ما يتقرر في موازنة الوزارة من اعتمادات لهذا الغرض، وكذلك ما يقدم إلى الصندوق من الهبات والتبرعات، وأن البعض قد رغب في أداء ما يجب عليهم من الزكاة الشرعية سواء كانت زكاة مال أو زكاة فطر إلى هذا الصندوق. وقد انتهى كتاب الوزارة إلى طلب الإفادة عن حكم الشريعة الإسلامية في هذا الشأن، وهل يجوز أن تؤدي الزكاة للصندوق المذكور ويسقط بذلك الفرض عن مؤديها؟

### الإجابة

بعد بأن مصارف الزكاة أيا كان نوعها مبيحة في قوله تعالى

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَلِأَمْوَالِهِمْ قُلُوبُهُمْ وَفِي  
الْأَرْقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ  
حَكِيمٌ ۝ (١) ۝

ولما كان الثابت أن من أغراض صندوق الخدمات الاجتماعية لعاملين بالوزارة صرف إعانات مالية للمريض الذي يستلزم علاجه نفقات تجاوز إمكانياته، وهي

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة.

حالات الكوارث الأخرى وحالات الوفاة. وكان من المصارف المبينة في تلك الآية (الغارمين) أي المدينين (وفي سبيل الله) وتشمل جميع أوجه الخير جرياً على تفسير لبعض فقهاء المذهب الحنفي، لما كان ذلك يجوز دفع الزكاة بأنواعها إلى هذا الصندوق باعتباره وكيلاً عن المزكين الدافعين إليه في توزيع زكواتهم في مصارفها الشرعية. وعلى المزكي في هذه الحالة أن ينوي عند الدفع إلى الصندوق أنه يؤدي زكاة ماله أو فطره حتى تقع موقعها شرعاً، ويعتبر بها مؤدياً ما فرض عليه. وعلى الصندوق ألا يعطي مما يُدفع إليه من الزكاة مديناً بسبب شرب الخمر أو لعب القمار أو أي فعل محرم شرعاً، وبالجمله يراعى في الصرف من حصيلة الزكاة المعنى السابق إيضاحه في تفسير (والغارمين وفي سبيل الله) فلا يعطي ورثة المتوفى من العاملين إلا إذا تحقق فيهم المعنى السابق، أو دخلوا في معنى الفقراء والمساكين، أو صاقت مواردهم عن الوفاء بضرورات حياة أمثالهم على الوجه المشروع. والله الموفق وهو سبحانه أعلم بالصواب.

### دفع الزكاة لمشروع إنشاء معهد أمراض الكبد

سؤال من مجلس إدارة مشروع إنشاء معهد أمراض الكبد، المطلوب به بيان ما إذا كان يجوز شرعاً دفع الزكاة أو جزء منها لهذا المشروع أم لا يجوز؟

#### الإجابة

إن فقهاء المسلمين قد استنبطوا من القرآن الكريم والسنة الشريفة أن لأحكام الشريعة الإسلامية مفاصد ضرورية كانت هي العاية من بشريعانها وقد أطلقوا عليها الضروريات الخمس هي حفظ الدين وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال.

ومن أوضح الأدلة في القرآن على الأمر بحفظ النفس قول الله سبحانه

((وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))<sup>(١)</sup>

وقوله

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْغَبِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>

وفي السنة الشريفة الدعوة الواضحة الصريحة إلى التداوي فقد روى أحمد عن أسامة بن شريك قال جاء أعرابي فقال يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال «نعم. فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه وجهله من جهله» وفي لفظ قالت الأعراب يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال «عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو دواء، إلا داء واحد». قالوا يا رسول الله وما هو؟ قال «الهرم»<sup>(٣)</sup> وفي سنن ابن ماجة<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير».

وقوة المؤمن في عقيدته وفي بدنه وهي كل شيء يحتاج إلى العزم والعزيمة والمجادة.

ومن هذه النصوص - من القرآن والسنة - نرى أن الإسلام قد حث الناس على المحافظة على أنفسهم صحيحة قوية قادرة على أداء واجبات الدين والدنيا. وإذا

(١) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة

(٢) الآية ٢٩ من سورة النساء

(٣) رواه ابن ماجة وأبو داود وترمذي وصححه، ح ٨ متفقاً لأخبار من أحاديث سبب لأحير لاس تيمية وشرحه نيل لأوطار للشوكاني ص ٢٠٠ في باب الصب.

(٤) ج ١ ص ٤١ مع حاشية لسدي.



### العناوى الإسلاميه - الجزء الثالث

كان التداوي من المرض مطلوباً ليشفى المريض، ويصير عضواً نافعاً في مجتمعه الإسلامي والإنساني

وإذا كانت امراض الحضارة قد انتشرت واستشرت، وصارت تقوض بقاء الإنسان بعد أن تسري في دماغه وأوصاله.

وإذا كان العلم الذي علمه الله الإنسان، قد وقف محارباً لهذه الأمراض والأوبئة في صورة معاهد ومستشفيات متخصصة في نوعيات من المرض هي بعض أعصاء الإنسان.

وإذا كان الكثيرون من الناس قد تعجز مواردهم عن مواجهة نفقات العلاج المتخصص.

إذا كان كل ذلك، وجب على المجتمع أن يتساند ويتكاهن، كما فرض الإسلام، وكما تدعو إليه غريزة حب البقاء مع النقاء والتكافل والتعاون بين الناس في درء المفاسد والأمراض، يدعو إلى ذلك حديث الرسول ﷺ «مثل المؤمن في توارهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو منه تدعى سائرته بالحمى والسهر»<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت الزكاة قد فرضها الله في أموال الأغنياء لتعود إلى الفقراء، فإنه لم يترك أمر صرفها وتوزيعها دون تحديد، وإنما بيده في قوله تعالى

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي

الرِّقَابِ وَالْغُرَمِمْ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآسَ السَّبِيلِ فَرِيصَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

حَكِيمٌ ۝ (٢)

(١) من حديث العمان بن بشير رضي الله عنه متفق عليه

(٢) الآية ٦٠ من سورة لقوة

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

وها نحن نجد أن أول أصناف المستحقين للزكاة بترتيب الله سبحانه الفقراء، وتحديد معنى الفقر وإن تناقش فيه الفقهاء وتنوعت أقوالهم، كم تنوع الرأي في حد العطاء، ولكننا هنا سنأخذ الفقير والمسكين. بمعنى صاحب الحاجة التي لا بد منها ولا يستطيع الحصول عليها. ومن ثم ينبغي أن تكون من الحاجات تيسير سبل العلاج إذا مرض الفقير أو المسكين، هو أو أحد أفراد أسرته الذين تلزمهم نفقته، ولا يترك المريض الفقير أو المسكين للمرض يفترسه ويقضي عليه، لأن تركه على هذه الحال وإلى هذا المأل قتل للنفس، وإلقاء باليد إلى التهلكة، وذلك محرم طبعاً وشرعاً بالآيات الكريمة، وبالأحاديث الشريفة، ومنها ما سبق التنويه عنه.

وإذا أمعنا النظر في باقي مصارف الصدقات نجد منها (وفي سبيل الله). وقد تحدث المفسرون والفقهاء في بيان هذا الصنف، واختلفت أقوالهم في مداه. والذي أستخلصه وأميل للأخذ به أن سبيل الله ينصرف - والله أعلم - إلى المصالح العامة التي عليها وبها قوام أمر الدين والدولة والتي لا ملك فيها لأحد، ولا يختص بالانتفاع بها شخص محدد، وإنما ينتفع بها خلق الله، فهي ملك لله سبحانه، ومن ثم يدخل في نطاقها إعداد المعهد والمستشفيات الصحية التي يلجأ إليها المرضى، والإنفاق عليها ودوام تشغيلها وإمدادها بالجديد من الأدوات والأدوية وكل ما يسفر عنه العلم من وسائل.

وهذا المعنى هو مؤدى ما قال به الإمام الرازي في تفسيره<sup>(١)</sup> من أن ظاهر اللفظ في قوله تعالى (وفي سبيل الله) لا يوجب القصر على كل الغرارة، ثم قال نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وحوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد. لأن قوله (وفي سبيل الله) عام في الكل، وبهذا قال عبر الرازي نصاً<sup>(٢)</sup> ولا مرأى في أن هذه وجوه عامه لا تعتبر تكراراً للأصناف المحددة قبلاً في آية المصارف.

(١) ج ٤ ص ٤٦٤.

(٢) محاسن أساويل لعاسمي ج ٦ ص ٣١٨١ ويشرح لمدر لرشيد رصا ح ٢٠ ص ٥٨٥ و ٥٨٧.

وإذ كان ذلك وكان من أهداف إنشاء المعهد والمستشفى لمسؤول عهدهما إيجاد مكان لدراسة نوع خطير من الأمراض وعلاجه بالمبدعة العلمية، ويمند إلى علاج لفقراء الذين تعجز مواردهم عن تحمل نفقات لعلاج المتحصص، أصبح إنشاءه ومستلزماته وتوابعه من المصالح العامة التي تدخل في وجوه الخير التي ليست موجهة لفرد بذته وإنما لعمل عام، بالإضافة إلى توفر صفة الفقر أو المسكنة فيمن ينتفعون بالعلاج فيه بالمجان في الأعم الأغلب.

لما كان ذلك، فيجوز للمسلمين الذين يحب في أموالهم حق للسائل والمحروم، أن يدفعوا جزءاً من زكاة هذه الأموال للمعاونة في إقامة المعاهد العلمية التي تعين على الدرس واستحداث الوسائل والأدوية الناجحة للعلاج ومكافحة الأمراض، والإرشاد إلى طرق الوقاية منها، لأن في سلامة البدن قوة للمسلمين. والمؤمن لقوي خير وأحب إلى الله من المؤمن لضعيف وفي كل خير.

وهذا متى كانت عايته دفع شرور الأمراض عن المسلمين ولا سيما الفقراء والمساكين منهم. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### زكاة الفطرة لا تسقط إلا بالأداء

مواطن مصري يعمل بالسعودية يقول: إنه صام شهر رمضان بالسعودية، وذهب في الأسبوع الأخير منه إلى مكة وقام بأداء العمرة. وأراد إخراج زكاة الفطر. فسأل أحد السعوديين عن كيفية إخراجها فقال له أخرجها ليلة العيد، وقبل العيد بيوم ذهب السائل إلى الرياض لقضاء عطلة العيد مع صديق له مصري سبقه بعام للملكة السعودية. وفي الساعة الثانية عشر مساء ليلة العيد علم السائل أن العيد سيكون صباح اليوم التالي فسأل صديقه المصري أين يخرج الزكاة؟ فقال له عند ذهابنا لصلاة العيد في الخلاء ستجد كثيرين جالسين في الطريق لاخذ الزكاة من الناس فتعطي منهم من تشاء. وفي الصباح ذهب للصلاة ولكنه فوجئ بعدم وجود أحد في الطريق إطلاقاً، ونتج عن هذا عدم إخراج الزكاة المصروفة. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في الموضوع. وهل يخرج الزكاة أم نها أسقطت عنه؟ وهل تجب كفارة عليه أم ماذا يصنع؟

### الإجابة

المقرر في فقه الحنفية أن زكاة الفطر تحب بطلوع فجر يوم العيد (عيد الفطر) ويستحب لناس أن يخرجوا هذه الزكاة صباح يوم الفطر قبل صلاة العيد، إعناء للفقراء والمساكين في يوم العيد عن السؤال، فإن قدموها قبل يوم فطر حاز، وإن أخروها عن يوم الفطر لم تسقط عنهم وكان واجباً عليهم إخراجها، لأنها قريبة مالية تثبت بالدمة فلا تسقط بعد الوجوب إلا بأداء كالزكاة، وهذا باتفاق فقهاء المذاهب وعلى هذا فيجب على السائل شرعاً أن يخرج زكاة الفطر الواجبة عليه، لأنها صارت ديناً في ذمته والظاهر من السؤال أن تأخره في دفعها لمستحقها كان بعذر فنرجو ألا يثم في ذلك، ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

### زكاة المال المدخر لجهاز البنت

سائل يقول: إن له بنتاً في سن الزواج، وأنه قد ادخر لهذه البنت مبلغاً من المال، وذلك بغرض مساعدتها في تجهيز وشراء أثاث منزل الزوجية إذا ما تقدم لهذه البنت من يرغب في الزواج بها، وإن هذا المبلغ مودع باسمها في دفتر بريد، وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا المال المدخر لهذا الغرض المعين. وهل تجب فيه الزكاة أيا كان مقداره، أم لا تجب فيه الزكاة شرعاً؟ وإذا وجبت فيه الزكاة، فما حكم ما يودع أثناء العام نفسه ولم يحل عليه حول؟ وما هو المقدار الواجب فيه الزكاة شرعاً؟

### الإجابة

نصاب زكاة المال عشرون مثقلاً من الذهب - ورنه الآن ٨٥ حراماً - ويشترط لوجوب الزكاة في هذا القدر وما فوقه أن يكون فضلاً عن الحوائج الأصلية لمالكه كلفة ولسكنى والثياب بالمعروف وحاجة من نجب نفقته عليه شرعاً، وأن يحول عليه الحول، ولا يكون المالك مديناً بما يستغرق المال لدحر أو ينقصه عن هذا النصاب، ويحتسب النصاب بالعملة المصرية وفق سعر لذهب في نهاية كل عام. ثم

تحتسب الزكاة على الجملة بواقع ربع العشر (٢.٥ /) ولا عبء شرعاً بالعرض المدخر من أجله لئلا، مادامت قد توفرت فيه الشروط المشر إليها

وعلى هذا ففي واقعة السؤال: إذا بلغ المبلغ المسؤول عنه قيمة النصاب الواجب فيه الزكاة بالقدر والشروط المنوّه بها وفق سعر الذهب الخالص عيار ٢٣,٥ بالعملة المصرية وجبت فيه الزكاة عن كل حول مضي دون اعتبار للعرض المدخر من أجله وهو تزويج البنت ومثال للإصح ٨٥ جراماً في ٦٢٦ قرشاً سعر الجرام (هذا السعر كان في وقت السؤال) يساوي ٥٣٢١٠ قرشاً - ويلاحظ عند احتساب النصاب وقيمة الزكاة المستحقة سعر يومه - فإذا بلغ المال المدخر هذا القدر أو جاوزه وجبت فيه الزكاة بمقدار ربع العشر، وإذا نقص عن ذلك فلا زكاة فيه. والاعتبار دائماً ثورن النصاب ذهباً ٨٥ جراماً عيار ٢٣,٥ إذ قد يري السع أو ينقص. والعبء بالسعر آخر كل عام منذ يوم الادخار الذي كمل فيه النصاب. ولا يشترط استمرار توفر النصاب طول العام، بل هذا الشرط لازم في أول العام وآخره. ولا عبء للزيادة والنقصان في وسط العام. وبذلك، فإن ما يودع متوفراً وسط العام يستحق عنه الزكاة إذا استمر إلى نهاية العام وبهذا علم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال والله أعلم.

### دفع زكاة الأموال لبناء وعمارة المساجد

هل يجوز دفع زكاة الأموال لبناء وعمارة المساجد أو المساهمة فيها؟ وإذا كان جائزاً شرعاً، فما هو الدليل من القرآن والسنة؟

الإجابة

إن مصارف الزكاة بينها القرآن الكريم في قوله سبحانه

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَنِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي

الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيصَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَنِيمٌ

(١)

حَكِيمٌ ﴿

ومن بين جهات الصرف الواردة في هذه الآية قول الله سبحانه (وهي سبيل الله)، ولقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن المقصود بها لجهد والعدل على اختلاف بينهم في ماهية الجهاد وأفراد المجهدين وشروط الاستحقاق هي هذا الباب. ونقل الفخر الرازي في تفسيره لهذه الآية عن لقفال عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الزكوات إلى جميع وجوه الخير من تكفير الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد لعموم قول الله سبحانه (وهي سبيل الله)، كما نقل ابن قدامة في المغني مثل هذا القول، ونسب إلى أس بن مالك والحسن البصري أنهما قالا ما أُعْطِيَ في الحسور والصرق فهي صدقة ماضية، وفي مذهب الإمامية لجعفرية مثل هذا القول أيضاً. ورجح بعض فقهاء لزيدية العموم في هذا الصنف (وهي سبيل الله)، وعلى ذلك فإنه إذا كان المسجد الذي يراد إنشاؤه أو تعميره هو الوحيد في البلدة، أو كن بها غيره ولكن لا يتسع للمصلين من أهلها، بل يحتاجون إلى مسجد آخر، حار شرعاً صرف الزكاة في إقامة المسجد أو عمرته، ويكون الصرف على المسجد في هذه الحالة من لمصارف المحددة في صنف (وهي سبيل الله) من آية (إنما الصدقات) من سورة التوبة. أما إذا لم تكن البلدة في حاجة إلى المسجد على هذا الوجه، كان الصرف إلى غيره من الأصناف لمدينة في الآية الكريمة أحق وأولى، وعلى لسائل أن يتحرى الجهة الأولى بصرف ركاته إليها، وليضع في اعتباره أن إطعام الجائع وكسوة العاري وتفريج كرب المسلمين في

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة

المقام الأول. فقد بدأ الله سبحانه في هذه الآية بالفقراء والمساكين وهذا يشير إلى أنهم أولى الأصداف الذين تصرف لهم الزكاة ويرشدت إلى هذا قول لرسول ﷺ في حديث معاذ رضي الله عنه وغيره في شأن «لزكاة» «تؤخذ من أغنيائهم، فتد على فقرائهم»<sup>(١)</sup> وبهذا يعلم جواب السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم

### الزكاة وعقود التأمين على الحياة

١- هل يجوز أن أعطي أولادي ما لدي من نقود كما أريد، يعني واحدا أكثر من الآخر، علما بأن عندي ثلاث بنات متزوجات وولد متزوج وعنده ابن صغير وثلاثة أولاد غير متزوجين في الدراسة؟

٢- أنا أقوم بتقديم مصاريف شهرية لوالدي ووالدتي وأخي وأختي. هل هذه المصاريف تخصم من زكاة المال، وأيضا إذا تبرعت لأعمال خيرية مثل بناء جامع أو مساعدة محتاج؟

٣- عندي أولاد يصومون رمضان وأولاد لا يصومون رمضان. هل يجوز إخراج الزكاة على الذين لا يصومون رمضان؟

٤- يخصم مني شهريا من مرتبي مبلغ للتأمين على الحياة من مدة ١٢ سنة. فما حكم الشرع في هذا؟  
الإجابة

عن السؤال الأول ورد في كتاب نيل الأوطار للإمام الشوكاني ج ٦ ص ٦ ما نصه

١- عن النعمان بن بشير قال قال النبي ﷺ «اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم»<sup>(٢)</sup>

(١) منفق عليه

(٢) رواه أحمد وأبو داود ولساني

## من أحكام الركاہ وما يتعلق بها

٢ وعن جبر قال قالت امرأة بشير انحل ابني علماً وأشهد لي رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ فقال إن ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها علماً. فقال له إخوة؟ قال نعم. قال فكهم أعطيت مثم ما أعطيته؟ قال لا قال فليس يصلح هذا وإنني لا أشهد إلا على حق<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك، يكون العدل بين الأولاد من واجب الآباء حتى لا يزدعوا الحق والكرهية بين أولادهم. ومن أجل ذلك، فقد امتنع رسول الله ﷺ عن الشهادة على منحه أحد أصحابه لأحد أولاده بعد أن عم منه أنه لم يمنع باقي الأولاد مثلاً. وقال ﷺ هي هذا «لا تشهدين على حور إن لبنيت عليك من الحق أن تعدل بينهم

عن السؤال الثاني أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في حالة التي يحبر فيها الدافع إليهم على لإنفاق عليهم.

لأنه إذا وجبت النفقة عليه، يكون دفع الزكاة إليهم إساءاً لهم عن النفقة، فيعود الدفع إليه، فكأنه دفعها إلى نفسه، فلم تحز كما لو قصى بها دينه، ولأن مال الولد مال لوالديه لحديث النبي ﷺ «أنت ومالك لأبيك»<sup>(٢)</sup> وكذلك لا يحوز دفع الزكاة لأولادهم لأنهم جزء من الأب. والدفع منه إليهم يكون كالدفع لنفسه، وأيضاً الزوجة، لأن نفقتهم واجبة عليه. وما يدفع للأخ أو الأخت يجوز أن يكون من الزكاة إذا كانت نفقتهم لا تلزم الدافع شرعاً. إذ إن من وجبت نفقته على قريبه، لم يجز دفع زكاته إليه عند أكثر العلماء والتبرع لمساعدة المحتاج يحوز احتسابها من الزكاة إذا كنت النية وقت التبرع مبنية على مساعدة المحتاج من الزكاة، ولا تجرى النية اللاحقة. والتبرع لبراءة جامع يجوز احتسابه من الزكاة إذا كانت الجهة التي يبى فيها هي

(١) روه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أبو داود من حديث العيص بن شير وقال فيه «لا

تشهدين على حور إن لبنيت عليك من الحق أن تعدل بينهم»

(٢) روه أحمد وأحمد وأصحاب السنن.



حاجة إليها، بمعنى أنه لا يوجد مسجد يتسع للمسلمين الموجودين فيها. أما إذا وجد المسجد الذي يتسع، فلا يجوز وفقاً لما جرينا عليه في تفسير قوله تعالى (وفي سبيل الله) على أن تقارن نية احتساب التبرع للمسجد من لزكاة وقت الدفع للجهة التي تقوم على بنائه بالمعنى سالف الذكر.

لما كن ذلك فإنه ليس لسائل أن يحتسب ما يؤديه لوالديه أو لأحدهما من مصاريف، من زكاة ماله، وله احتساب ما يؤديه لأخيه أو أخته إن لم تكن نفقتهما وجبة عليه شرعاً في الحال وله احتساب ما يدفعه مساعدة لمحتاج من الزكاة، وكذا احتساب تبرعه لبناء جامع من الزكاة، إن كانت الجهة في حاجة إلى هذا المسجد. وذلك كله بشرط أن تكون نيته وقت الدفع فيها. فيجوز احتساب المدفوع من زكاة المال في الأحوال التي أجاز فيها هذا على ذلك الوجه.

عن السؤال لثالث صدقة الفطر وزكاتها تجب على رب الأسرة عن كل من يعوله ويقيم في معيشتة، سواء أكان من الصائمين أم من المفطرين. ومن أجل هذا تسمى في عرف بعض الفقهاء زكاة الرءوس لأنها تجب عن كل إنسان يعوله رب الأسرة ويتولى أمره.

عن السؤال الرابع إنه بتتبع قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، يثبت أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة، إلا إذا كان قد استولى على هذا المال بغير حق، أو أضاعه على صاحبه، أو أفسد عليه الانتفاع به بطريق مباشر أو بالتسبب. وأسباب الضمان المشروع في هذه الأوجه لا يتحقق في شركة التأمين على الحياة ذات القسط المحدد. وهي في الواقع شركة ضمان لسلامة الأنفس، وهو ما لا يجوز الضمان فيه شرعاً. ولأن في عقد التأمين على الحياة غرراً، بمعنى أنه لا يمكن لأحد المتعاقدين أو كلاهما وقت العقد معرفة مدى ما يعطي أو يأخذ بمقتضى هذا العقد. والغرر والمخاطرة مبطلتان للعقود في الإسلام. لما كان ذلك، فإن عقود التأمين على الحياة بوضعها السائد - ذات القسط المحدد

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

غير التعاوني - من العقود الاحتمالية تحوي مقامرة ومخاطرة ومراهنة وبهذا، تكون من العقود الفسدة بمعايير العقود في فقه الشريعة الإسلامية ولعقد انفاست يحرم شرعاً على المسلم التعامل بمقتضاه، وكل كسب جاء عن طريق حبيث، فهو حرام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الضريبة والزكاة

سائل يطلب بيان الحكم الشرعي فيما يلي:

١- إن السائل اثث شقته التي يستأجرها ثم أجزها مضروشة، وأنه يدفع عنها ضرائب دفاع وأمن وغيره ما يعادل ١٩,٨٥٪ من قيمة كل الإيجار للشقة المضروشة إلى جانب ٢٥٪ من قيمة الإيجار الأصلي يدفعه للمالك بالإضافة إلى ضريبة الأيراد العام. فهل يمكن اعتبار هذه الضريبة من الزكاة؟

٢- إنه يملك نصف بيت عبارة عن شقق ودكاكين وجراج، وكلها مؤجرة إيجاراً عادياً، ويحصل إيجارها وتخصص المصاريف ويوزع الصافي بنسبة نصيب كل من في البيت هو وأخوته. وتحصل الحكومة ضريبة عقارات ودفاع وأمن إلى جانب ضريبة الأيراد العام. فهل تعتبر هذه الضريبة من الزكاة؟

٣- إن السائل حصل من مؤسسة التعاون الإسكاني التي تملكها الدولة ١٠٠٪ على قرض بفائدة ٣٪ على عشرين سنة. ودفعت أقساط الدين والفائدة لمدة ثلاث سنوات، ثم سدد كل باقي الدين بفائدة ٣٪ فهل هذا ربا؟ وكيف يمكن الكفارة عنه؟

٤- إنه استدان من بنك مصر مبلغ ألفي جنيه بفائدة ٨٪ وسدد الدين المذكور وفوائده في خلال ثلاث سنوات. وهذا البنك ملك للدولة. فهل يعتبر هذا ربا؟ وكيف يمكن الكفارة عنه؟ وهل يمكن الحج من صافي إيرادات هذا البيت؟

٥- إنه يخصص لبعض العائلات مبالغ شهرية يدفعها لهم، لأنهم في مسيس الحاجة إليها، كما يخرج في بعض المناسبات نقوداً، ويقرر في نفسه أن ذلك من الزكاة المفروضة دون أن يعلن ذلك لمن يعطيه منها. فهل هي فعلاً من الزكاة؟

عن السؤالين الأول والثاني الركاة فريضة وركن من أركان الإسلام خمسة تجب في مال المسلم متى بلغ النصاب المقرر شرعاً، وقد تكرر الأمر بها في القرآن الكريم غير مرة، وحاعت السعة الشريفة مبينة لمقارها في أنواع مال المختلفة وهي باب عظيم من أبواب التكافل الاجتماعي تطهيراً للأموال وتركيباً للنفس وإعانة للمحتاجين. وقد قال الله تعالى:

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١)

وقال جل شأنه

﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (٢)

وتصرف الركاة للأصاف، المبينة في قوله تعالى

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَلَمَّاؤُفَةً قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَاءَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣)

ولقد حارب الخليفة الأول أبو بكر الصديق المرتدين حبيبا معوا الزكاة، وقال والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ، لقاتلتهم عليه حتى

(١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة.

(٢) الآية ١٩ من سورة لداريات.

(٣) الآية ٦٠ من سورة توبة

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

يؤدوه" ولولي الأمر هي المسمين جباية الزكاة وإخراجها في مصارفها المحددة في هذه الآية الكريمة.

أما الضرائب، فإن لدولة تقررهم على أفراد الشعب لاستخدامها فيما تؤديه من مهام إدارية ودفاعية وإلشاء المستشفيات وغيرها من المنشآت العامة التي يقوم بها لدولة لخدمة أفراد المجتمع. وفرض الضرائب حق لولي الأمر المسلم تجيزه أحكام لشريعة الإسلامية باعتبار أنه المنوص به القديم على مصالح الأمة التي تستلزم نفقات لا مورد لها إلا تلك الضرائب.

ومن هذا يصهر أنه لا تدخل بين الزكاة والضرائب وأن لكل أساسه ونوره ومصرفه، فلا تعني الزكاة عن الضرائب ولا الضرائب عن الزكاة، لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه مهام الدولة واتسعت مرافقها. ومن ثم، يجوز احتساب الضرائب من رأس المال الذي تجب فيه الزكاة باعتبارها ديناً وجب في ذمة صاحب المال للدولة. والزكاة لا تجب إلا إذا بلغ المال نصيباً محدداً.

ومن شروط وجوبها براءة الذمة من ديون لغيره، وعلى هذا، يحوز احتساب لصرائب من رأس المال لذي تجب فيه الزكاة لا من القدر الخارج زكاة.

وعن السؤالين الثالث والرابع، يقول ﷻ سبحانه وتعالى

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾<sup>(١)</sup>

ويقول الرسول ﷺ في رواية الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل. والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل. فمن راد أو استزاد، فهو ربا». وأجمع المسلمون على تحريم الربا ومن هذا، يظهر أن الربا بقسميه، ربا النسبة وربا الزيادة، محرم في الإسلام ببص القرآن والسنة

(١) من لاية ١٢٠ من سورة ال عمران.

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وبإجماع المسلمين، ولما كان القرض أو الاستدانة من البنوك أو المؤسسة التي تملكها الدولة مقبل فائدة محددة مقدماً مثلاً ٢ / أو ٨ / هو قرض بفائدة، ومن ثم تدخل هذه الفوائد المحددة في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى تلك البصوص الشرعية. لما كان ذلك يكون اقتراض السائل من مؤسسة التعاون الإسكاني ومن بنك ناصر بالفائدة المذكورة داخلاً في نطاق ربا الزيادة المحرم شرعاً.

وإذا كان ذلك، وكان الظاهر من السؤال أن الاقتراض كان بفائدة اعتبرت من باب الربا شرعاً، فإن على السائل أن يتصدق بمثل هذه الفوائد التي تعامل بها بنية رفع هذا الإثم والتوبة إلى الله والندم على الوقوع في هذا الإثم الكبير. يقول الله تعالى

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُدُّوسُ

أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ۝ ﴾<sup>(١)</sup>

ولا تعتبر هذه الصدقة من الزكاة المفروضة، بل هي تطهير لـلـ خبيث استغنى به في حاجته الخاصة. وله أن يخرجها على دفعات حسب استطاعته وظروفه وعن السؤال الخامس إن للمسلم أن يخرج زكاة أمواله مقدماً وعلى أقساط بشرط النية، لمقارنة وقت إخراج كل مبلغ أنه من الزكاة، ولا يزمه إعلام المدفوع إليه أن ما دفعه من الزكاة، بل إن هذا مكروه لما فيه من إدلالة والإساءة إليه. وما يدفعه السائل لوالدته لا يحتسب من زكاة شرعاً هذا، والزكاة إنما تجب فيما فُض عن حاجة المسلم ومن يعوله متى بلغ هذا الفأصل بصائباً، وهو ما يساوي قيمة (٨٥) جرام من الذهب، ويكون قد مضى عليه حول كامل، وأن تكون ذمته بريئة من الديون التي للعباد، ومقدار الزكاة من النقود ربع العشر (٥ / ٢٠). ومما يذكر يعلم الجواب عما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٢٦٩ من سورة البقرة.

## زكاة المال

سائل من بلد عربي يقول: إن لديه مبلغاً من النقود يريد أن يخرج زكاته، ويود أن يعرف المقدار الواجب عليه زكاة لماله المتوفر لديه؟  
الإجابة

زكاة المال ركن من أركان الإسلام، وفرض عين على كل من توفرت فيه شروط الزكاة. ودليل فرضيتها ثابت بالكتب والسنة والإجماع.  
من هذا قوله تعالى

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (١)

وقوله تعالى  
﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (٢)

وما روه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما بعث معاداً إلى اليمن كان من أوصده بإبلاغه للناس « إن الله فترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم » (٣).

وقد أجمع المسلمون على فرضية الزكاة وأنها تجب في كل أنواع الأموال بشروط ومقادير محددة لكل نوع وأهم شروط وجوب الزكاة في الأموال النقدية أن يبيع المال البصاف الشرعي، وأن تكون دمه مالكة حالية من الدين، وأن يكون فائضاً عن حاجته المعيشية وحاجة من يعوله، وأن تمضي عليه سنة. والنصاب الشرعي - أي الحد الأدنى لِمَالِ انقضي - الذي تجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقي الشروط - هو ما يقبل قيمته بالنقود الحالية قيمة (٨٥) جراماً من الذهب عيار

(١) الآية ٤٣ من سورة البقرة

(٢) الآية ١٩ من سورة الداريات.

(٣) متفق عليه ولفظ للحارثي

(٢١) فإذا مات المسلم هذا لنصاب أو أكثر منه، وجبت فيه الزكاة بمقدار ربع العشر أي ٢.٥٪.

وفي واقعة السؤال، يكون الواجب على السائر إذا ما توفر لديه هذا النصاب وتحققت سائر الشروط، أن يحرح ركة ماله بمقدار ٢.٥٪ أي ربع العشر فقط وأن يؤدي لركاة هي مصرفها لثمانية لتي حرمها الله تعالى في قوله

﴿ إِنَّمَا لَصَدَقَتُ لِفُقَرَاءِ وَٱلْمَسْكِينِ وَٱلْعَمَلِينَ غَنَىٰ وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي ٱرْقَابِ وَٱلْعَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَفِي سَبِيلِ فَرِيصَةٍ مِّنْ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ ۝١٠٠ ﴾

حكيم ﴿١٠٠﴾

### زكاة مال المجنون

رجل كان محجوراً عليه لمرض عقلي، وكان له مبلغ من المال، وقد أودع هذا المبلغ في أحد البنوك باسمه، حتى وصل هذا المبلغ -مضافاً إليه أرباحه السنوية- إلى مبلغ ٣,٥٠٠ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه. ونظراً لأن القيمة لا يمكنه صرف أي مبلغ من البنك إلا بإذن المحكمة المختصة، فلم يؤد زكاة هذا المال. وقد توفي المحجور عليه ويسأل الطالب:

أولاً: ما حكم الشرع في موضوع الزكاة. هل تدفع من يوم وضع المبلغ في البنك أم من يوم ال المبلغ إلى الورثة بعد وفاة المحجور عليه؟  
ثانياً: ما هي طريقة توزيع الزكاة؟  
ثالثاً: هل يمكن توزيع جزء من زكاة هذا المال على الفقراء والمحتاجين من أقارب المتوفى؟

الإجابة

لزكاة ركن من أركان الإسلام، وفرص عين على كل من توفرت في أمواله شروط لزكاة ودليل فرصيتها ثابت بالكتب والسنة والإجماع.

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة.

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

من هذا قوله تعالى

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (١)

وما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ لما بعث معاداً إلى اليمن كان مما أوصاه بإبلاغه للناس «إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم» (٢)

وقد أجمع المسلمون على فريضة الزكاة، وأنها تحب في كل أنواع المال بشروط ومقادير محددة لكل نوع، وأهمها أن يبلغ المال النصاب الشرعي، وأن تكون دمة مالكه خالية من الدين، وأن يكون فائضاً عن حاجته المعيشية وحاجة من يعوله، وأن تمضي عليه سنة. والنصاب الشرعي - أي لحد الأدنى للمال - لبقدي الذي تجب فيه لركاة بعد استيفاء باقي الشروط - هو ما تقابل قيمته بالقرود الحالية قيمة (٨٥) حراماً من الذهب عيار (٢١). ويلزم مراعاة سعر لذهب وقت وجوب الزكاة وحين الوفاة لا السعر الحالي. فإذا ملك المسم هذا النصاب أو أكثر منه، وجبت فيه الركاه بمقدار ربع العشر أي ٥ / ٢٠. هذا، وقد حدث لعقهاء في شروط وجوب الزكاة وقالوا إن منها العقل، واختلفوا في وجوبها في مال لمحنون فقال لأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل إنها تجب في ماله، ويجب على الولي إخراجها من ماله، ويرى الإمام أبوحنيفة أنها لا تجب في ماله ولا يطالب الولي بإخراجها.

وسمى إلى لأخذ برأى الأئمة الثلاثة القائلين بإخراج الركاه من المال لقوة أدلهم.

(١) الآية ٤٣ من سورة البقرة.

(٢) متفق عليه واللفظ للبحاري.



### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وفي واقع السؤال، إذا ما تحققت شروط زكاة المال وتوفر النصاب الشرعي في المبلغ المذكور وقت إيداعه في البنك وتمم الحول عليه، يجب على ولي هذا المحجور أن يحرح عنه زكاة رأس المال المودع مجرداً من الأرباح، لأن الفوائد المحددة بسعر معين والتي يعطيها البنك مقابل الإيداع تعتبر من قسيل القرص بفائدة، ومن ثم، تدخل هذه الفوائد في ربا الريادة المحرم شرعاً بمقتضى الكتاب والسنة والإجماع وتصرف حملة هذه الفوائد إلى الفقراء والمساكين.

أما عن طريقة توزيع الزكاة، فقد بيّنتها الآية الكريمة في قوله تعالى

﴿بِمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَتَمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَوِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي أَسْبَاطٍ فَرِيضَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَلِلَّهِ عِلْمٌ حَكِيمٌ ۝﴾ (١)

وإذا كان لهذا المحجور عليه المتوهم أقارب فقراء محتاجون، حاز إعطاؤهم من زكاة هذا المال، بل هو لأفضل، ولا يتحتم استغراق جميع هذه الأصناف عند توزيع الزكاة وإنما يقدم المحتج، والأولى مراعاة الترتيب الوارد في الآية، هذا، والقيم هو المسؤول أمام الله سبحانه عن زكاة أموال محجوره إذا استحققت عليها الزكاة. وعليه أن يعرض الأمر على المحكمة المختصة للإذن بإخراج ما وجب من الزكاة قبل تقسيم التركة على الورثة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٦٠ من سورة النوبة.

## إعطاء الأرض الزراعية للأخ

أحد المسلمين يسأل:

أولاً:

(أ) إنه ورث قطعة أرض زراعية عن والده حوالي ثلاثين قيراطاً وأنه في سعة من العيش، وقد ترك هذه لقراريط لأخيه الأكبر الذي يعمل بالزراعة، وعنده أطفال كثيرون ليستغلها لنفسه منذ وفاة والدهم ولم يحاسبه على إيرادها. ثم قال السائل: فهل يجوز احتساب هذا زكاة عني وعن أولادي علماً بأنني لا أملك سوى مرتبي؟

(ب) إنه بنى بيتاً لم يحصل منه على إيراد بعد. فإذا دخل منه إيراد، فما هو الموقف بالنسبة للزكاة؟

ثانياً:

إن هناك بنكاً تجارياً سعودياً يعمل بالفائدة القصيرة للدولار؛ أي أن الشخص يودع فيه أي مبلغ وبعد يومين يدخل في حساب الأرباح. ويمكن للشخص المودع معرفة الأرباح في أي يوم، وأن هذا البنك يدخل هذه الأموال في مضاربات عالمية، ثم يحصل على جزء من الربح ويوزع الباقي على العملاء. مع العلم أن هذه المبالغ لا يعرف بالضبط فيما تستثمر وأنه لا توجد نسبة محددة مقدماً للربح وإنما تختلف من يوم إلى آخر. فهل هذا حلال؟

الإجابة:

إن الزكاة بوجه عام من فروض الإسلام وأسسها، ففي القرآن الكريم قول الله سبحانه

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَدَقَتَكَ سَكَنٌ

لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١)

(١) الآية ١٠٣ من سورة لونه.

وقوله تعالى

﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ خَلْقَ مَعْرُوشَتٍ وَغَيْرِ مَعْرُوشَتٍ وَالنَّحْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا

أُكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّاتِ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا

أَثْمَرُوا لَهُ حَقُّهُ يَوْمَ فَضْلِهِمْ وَلَا تَسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١)

وفي الحديث الذي أخرجه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن الإسلام فقال «الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان». وكل نوع من الأموال حدد له رسول الله ﷺ بصائباً، أي قدرأ معيّن لا تحب الزكاة إلا إذا بلغه وما فوقه - فإذا نقص المال عن النصاب، فلا زكاة - مع شروط أخرى في كل نوع من الأموال. وبعد هذا فإنه.

عن السؤال الأول

(أ) إن زكاة الزرع على مالك ما يخرج من الأرض ملكاً تاماً وقصد بزراعته استغلالها عادة، على خلاف بين الفقهاء فيما يحب فيه الزكاة من المروعات. وجمهور الفقهاء يشترطون النصاب في زكاة الزرع عملاً بحديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال «ليس فيما دون خمسة أوسق تمر ولا حب صدقة» (٢). وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن الوسق ستون صاعاً (٣). أي أن النصاب ثلاثمائة صاع، وهي تساوي بالكيل

(١) الآية ١٤١ من سورة الأنعام.

(٢) أخرجه مسلم وغيره.

(٣) مجموع النووي ج ٥ ص ٤٤٧

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

المصري خمسين كيلة لما كان ذلك، لم يكن على السائل زكاة الزرع، لأنه لا يزرع وإنما أخوه هو الزارع. فإذا كان قد ترك الأرض التي ورثها لأخيه متبرعاً، فبإرادها صدقة تطوعية ولا تحتسب من الزكاة إذا وجبت عليه زكاة أموال أخرى غير الزراعة على أن يحسب إيجارها وعند سداد أخيه لهذا الإيجار يعطيه إياه ناوياً بركاة إذا وجبت عليه، لأن النية يجب أن تقارن بإخراج الزكاة.

(ب) إن البيوت والمنازل التي خصصها المسلم لسكناه وسكنى أسرته لا زكاة عليها بشرط أن تكون في حدود سكنى أمثاله فإذا ما استغل جزءاً منها بإيجار للغير، ولم يكن في حاجة إلى هذا الإيجار للإنفاق منه على نفسه وأسرته، كان مالاً مدخراً تسري عليه شروط نصاب الأموال السائلة المدخرة وهي الحملة بوجوه النصاب وحولان الحول عليه بمعنى توفر لنصاب في أول الحول وفي آخره. فإذا توفرت هذه لشروط وغيرها مما نص عليه الفقهاء، وحببت الركاة في إيراد هذا العقار منفرداً، أو بصمه إلى مدخرات أخرى توفرت فيها شروط وجوب الركاة، ونصاب النقد الذي تجب فيه الزكاة هو مقابل ٨٥ جراماً ذهباً - بمعنى أن يحص النقود المدخرة - فإذا بلغت قيمة هذا الوزن من الذهب كن النصاب متوفراً، وإلا لم يتحقق أهم شرط وهو النصاب، فلا تجب الزكاة.

عن السؤال الثاني: يقول الله تعالى في كتابه الكريم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي كُنْتُمْ كَسَبْتُمْ بِهَا ۖ ضِعْفَيْنِ فَإِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ ۚ ﴾ (١)

(١) من الآية ١٣٠ من سورة آل عمران.

## العناوين الإسلامية - الجزء الثالث

وروى الإمام مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل، والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل». فمن زهد أو استزاد فهو ربا». وأجمع المسمون على تحريم الربا بقسميه ربا النفسيّة وربا الزيادة. ومن ثم، يكون الربا بإطلاق محرماً بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين. هذا والاستثمار الحائز في الشريعة هو ما كان من غير تحديد فائدة مقدماً. بل يكون حاضراً لواقع الربح والخسارة، كما هو حكم عقد المضاربة الشرعيه وكما بينه الرسول ﷺ في أحكام المزارعة والمساواة. وبمقتضى هذا، يكون إبداع الأموال في البنوك بفائدة محددة قدراً وزمناً مقدماً، من باب القرص بفائدة ويدخل في ربا الزيادة المحرم شرعاً. ولما كان الطاهر من واقع السؤال أن البنك المشار إليه يستثمر الأموال المودعة لديه في مضاربات عالمية، ثم يقسم الربح العائد مع العملاء دون نسبة محددة مقدماً، بل تختلف من وقت لآخر، يكون هذا العائد من تعامل مباح لانتهاء التحديد لقدر الربح وزممه مقدماً بشرط أن تكون تلك المضاربات من المعاملات المباحة شرعاً. هذا وإذا كان البنك يشت في أن هذه الأموال تستثمر في محرم، فعليه أن يتجنب مثل هذا البنك حتى تطمئن نفسه إلى دخل حلال من كسب حلال من استثمار حلال، أمثالاً للحديث الشريف «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»<sup>(١)</sup>. والله سبحانه وتعالى أعلم...

### أسئلة حول الزكاة

في سؤال من إحدى الهيئات جاء معه ملاحظات باسم: عالم المدينة المنورة على موجز في التطبيق المعاصر لزكاة المال الصادر عن الإدارة العامة للزكاة ببنك ناصر الاجتماعي. وقد جاء في هذا الموجز ما يلي:

(١) أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني وغيرهم.

## مس أحكام الزكاة وما يتعلق بها

أولاً:

زكاة النقود الورقية أو المعدنية والذهب والفضة:

تجب فيها الزكاة بمقدار (٢,٥٪) إذا حال عليها الحول، وبلغت في أول العام ما قيمته عشرون ديناراً (الدينار الشرعي يقدر وزنه بـ ٤,٤٦ جرامات من ذهب) وتقدير ما يساويه الدينار الشرعي من أي عملة، تضرب بـ ٤,٤٦ في القيمة السوقية للجرام من الذهب الخالص من تلك العملة، ولذا يختلف النصاب من مكان لآخر، ومن عملة لأخرى حسب القيمة السوقية للعملة المتداولة.

ثانياً:

نصاب الزكاة:

ويقدر هذا النصاب بضرب ٤,٤٦ جراماً في ٢٠ ديناراً في سعر السوق للجرام من الذهب، وتقصان النصاب في خلال العام لا يضر إن كمل في طرفيه. ويستوي كون النقود في يد مالكها، أو في خزائنه، أو مودعة باسمه في البنوك، أو في صناديق التوفير.

ثالثاً:

زكاة الحلبي:

لا زكاة للحلي المعدة للاستعمال والزينة واللباس، وذلك لعدم تحقق النماء أو نيته بشرط ألا تزيد قيمته على ألف جنيه، وفي نسخة أخرى من هذا الموجز، بشرط ألا تزيد قيمته عن خمسمائة جنيه.

والحلي من الذهب والفضة تعد من عروض التجارة التي تجب في قيمتها الزكاة بالنسبة لمن يتجر فيها.

رابعاً:

زكاة الأوراق المالية:

الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار التي يكتنيها مالكها لمجرد الحصول على دخل منها، تجب فيها الزكاة بمقدار ١٠٪ من قيمة الكوبون فقط.

وتجب الزكاة في الأسهم والسندات التي يبتغي بها مالكها التعامل في سوق الأوراق المالية بالبيع والشراء بنسبة ٢,٥٪ من قيمتها السوقية.

## العناوين الإسلامية - الجزء الثالث

وإذا ظهر كسبها في يد مالكها، فتجب زكاته بنسبة ١٠% من قيمة الكوبون.  
خمساً،

زكاة التجارة والصناعة بمفهوم عالمنا المعاصر،

تجب الزكاة هي عروض التجارة، وهي العروض المعدة للبيع، وبلغه المحاسبة، الأصول المتداولة، متى بلغت نصاباً وحال عليها الحول.

ولا تجب الزكاة في قيمة الأصول الثابتة كالأرض والمباني والآلات والمعدات والأدوات ووسائل النقل والأثاث.

والديون المرجوة حكمها حكم عروض التجارة، والديون غير المرجوة أو المشكوك فيها لا تزكى حتى تقبض، فإذا قبضت، زكيت زكاة عن الماضي.

تقيم عروض التجارة بسعر البيع الحاضر في نهاية العام، وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المال، وتضم بعض العروض إلى بعض وإن اختلفت اجناسها.

وتضم عروض التجارة وديون التجارة المرجوة إلى الأموال النقدية لتحديد جملة الأصول المتداولة، أو المال العامل ويخصم منها ديون التجارة التي على الممول (كالدائنين والموردين وأوراق الدفع) لتحديد صافي الأصول المتداولة، أو صافي المال العامل الذي يخضع للزكاة في تمام الحول.

سادساً،

زكاة الزروع والثمار،

تجب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض ويستنبته الإنسان من المحاصيل الزراعية المختلفة متى بلغت نصاباً.

وتجب زكاة الزروع والثمار بنسبة ١٠% من الناتج الصافي بعد خصم جميع النفقات والتكاليف المختلفة من الناتج المجمل.

وتخصم الأموال الأميرية من الناتج المجمل قبل احتساب الزكاة.

ومن استأجر أرضاً فزرعها، يوزع عبء الزكاة بينه وبين المالك، فيؤدي المستأجر زكاة الزرع بعد خصم قيمة الإيجار، ويؤدي المالك زكاة الزرع عن قيمة الإيجار. وبذلك، لا يضيع شيء من زكاة الزرع والثمار. ويجوز الأداء النقدي لزكاة الزروع والثمار.

## من أحكام الركاه وما يتعلق بها

سابعاً:

زكاة العقارات المبنية ذات الإيراد:

لا تجب الزكاة في الدور والمباني المعدة للسكن الخاص.

العقارات المبنية ذات الإيراد يبتغي بها مالها الاستثمار يتحقق فيها السبب الذي تجب من أجله الزكاة في المال وهو النماء. لذلك، يتعين إخضاعها لزكاة المال. وإذا كانت الزكاة لم تؤخذ عن الدور في صدر الإسلام، فهذا لأن هذه الدور كانت مخصصة للسكنى. أما الآن، فإن تثمير الأموال ابتغاء نمائها في قطاع التشييد والإسكان للغير أصبح من أهم أنواع الاستثمارات المجزية.

وتؤدى زكاة العقارات المبنية بنسبة ١٠% من صافي الإيراد قياساً على زكاة الزروع والثمار، فكلاهما إيراد من أموال عقارية.

ثامناً:

زكاة الماشية:

تجب الزكاة في الإبل والبقر والغنم المعدة للتربية والنسل والنماء بشرط حولان الحول الذي يكتمل فيه النسل. على النصاب، وهو خمس من الإبل أو ثلاثون من البقر أو أربعون من الغنم، وإن كانت معلوفة؛ حيث إن صفها في الوقت الحاضر لا يستغرق أكثر نمانها.

والخيل التي تتخذ للتربية والنسل والنماء تخضع لزكاة الماشية تشبيهاً لها.

ولا زكاة في الإبل والبقر العوامل، كدواب الحمل والركوب، لاقتنائها للاستعمال لا للنماء. واختلاف أسنان الماشية لا يؤثر في مقادير الزكاة، والزكاة واجبة على صغارها كوجوبها على كبارها.

ولا ازدواج في الزكاة، ولا تجتمع في الماشية المعدة للتجارة زكاة التجارة وزكاة الماشية. إنما تخضع لزكاة التجارة كسائر أموال التجارة. ويجوز الأداء النقدي لزكاة الماشية.

تاسعاً:

مصارف الزكاة:

لا يجوز بالإجماع صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى في مصارفها الشرعية الثمانية.



﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي  
الْزِقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنٍ لِسَبِيلٍ فَرِيصَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ  
حَكِيمٌ ﴾ (١)

وإن أعطيت الزكاة في صنف واحد أجزأت.

وأهل كل بلد أولى بزكاتهم، حتى يستغنوا عنها. ولا تحمل من أهل بلد إلى غيره. إلا أن  
تكون فضلاً عن حاجتهم أو في سبيل الله.

ولا تحل الزكاة للقوي القادر على الاكتساب، إلا إذا لم يعطه المجتمع فرصة عمل كافية  
تتحقق له دخلاً يغطي حد الكفاية ويسد حاجاته الأساسية للحياة.

قال رسول الله ﷺ: من سأل من غير فقر فإنما يأكل الجمر (٢).

وقال صلوات الله وسلامه عليه، لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى (٣).

وكانت الاعتراضات الواردة على هذا الموجد كما يلي:

أولاً،

(نقصان النصاب في خلال العام لا يضر إن كمل في ظرفيه). فإنه إذا وقع ذلك، سقطت  
الزكاة، وعندما يتكامل النصاب، يبدأ الحول من هذا التاريخ. فإذا بقي النصاب حولاً  
كاملاً وجبت الزكاة في نهايته على النصاب وعلى ما زاد عليه في أثناء الحول مع خلاف  
لبعض المذاهب في هذا الزائد.

ثانياً،

لا زكاة في الحلي المعدة للاستعمال والزينة واللباس، وذلك لعدم تحقق النماء أو نيته  
بشرط ألا تزيد على ٥٠٠ جنيه.

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة

(٢) أخرجه أحمد في مسنده

(٣) رواه أحمد في مسنده

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

وموضوع زكاة الحلي محل خلاف بين الفقهاء، والصحيح هو وجوبها على الحلي إذا بلغت النصاب للحديث الذي أخرجه الحاكم وغيره عن عائشة أنها دخلت على رسول الله ﷺ فرأى في يديها فتخات<sup>(١)</sup> من ورق (فضة) فقال: «ما هذا يا عائشة؟» قالت: صنعتهن لأتزين لك بهن يا رسول الله. فقال: «أتؤدين زكاتهن؟» قالت: لا. قال: «هن حسبك في النار»<sup>(٢)</sup>. والأحاديث في ذلك كثيرة وتحديد قيمة الحلي بالآل تزيد على ٥٠٠ جنيه، من أين جاء هذا التحديد؟

وهل هو اليوم أو فيما مضى أو ما يأتي؟ لاختلاف قيمة الجنيه الذهب من وقت لآخر ارتفاعاً وانخفاضاً؟

ثالثاً:

قياس (هذا الموجز) زكاة الأوراق المالية، كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار، على المبانى والأراضي الزراعية يجعل الزكاة عليها ١٠٪ من قيمة دخلها فقط غير صحيح لأنها أموال سائلة، فضلاً عن أن تقدير زكاتها بواقع ١٠٪ من الدخل فقط لا سند له، وإن كان قياساً على ناتج الأرض التي يسقيها المطر، إذ فيها العشر، فهو قياس لا يطابق الحقيقة.

رابعاً:

جعل (هذا الموجز) زكاة المحاصيل الزراعية المختلفة بواقع ١٠٪ من صافي الناتج بعد خصم جميع النفقات والأموال الأميرية والإيجارات وهذا غير دقيق؛ لأن النصوص فرقت بين المحاصيل التي لا يتكلف لها، فقدرت زكاتها بالعشر، والتي يتكلف لها كثيراً، فقدرت زكاتها بنصف العشر.

وقد طلبت هذه الهيئة إيضاح ما إذا كانت هذه الاعتراضات صواباً أم لا وبيان الرأي الشرعي فيما جاء بهذا الموجز الصادر عن بنك ناصر الاجتماعي، الإدارة العامة للزكاة.

(١) فتح جمع فتحة وفي الخاتم بلا من

(٢) قال الحاكم، بسنده عن شرط الشيخين.

الإجابة

إن الركاة من فروص الإسلام ثبتت فرضيتها بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية الشريفة التي بينت أنواع الأموال التي تجب فيها ومقاديرها وشروط الوجوب، وهي فريضة ذات أثر بعيد في المجتمع من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والمالية، فوق أنها عبادة تقوم على النية، والعبادات في الإسلام ينبغي التوقف عند نصوصها، دون تجاوز إلا بقدر الضرورات التشريعية وبالقواعد الأصولية المقررة.

وبعد

فإننا نعقب على موجز أحكام الزكاة الصادر من بنك ناصر الاجتماعي وعلى الاعتراضات التي أبديت عليه على النحو السالف فيما يلي

أولاً: على البنديين أولاً وثانياً:

إن الأصل في النصاب النقدي لركاة شرعاً هو الذهب والفضة، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن أرسول الله ﷺ قال «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت، أعيت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى جنة وإما إلى نار»<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع المسلمون على وجوب الزكاة في النقود وعلى المقدار الواجب فيها قال ابن قدامة في المعني لا يعلم خلاف بين أهل العلم أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرهما (٢/٥)، وقد ثبت هذا بقول رسول الله ﷺ «هي لركة ربع لعشر»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه اسخري أيضا وأخرون ح ٢ ص ١٢٩ سنن السلام للصنعاني.

(٢) المعني ح ١ ص ٥٩٦ مع الشرح لكبير طبع البار أولى سنة ١٣٤٥ هـ. لركة الفصة لخالصة

## نصاب النقود

جاء في الحديث الشريف المتفق عليه عن رسول الله ﷺ وسلم

«ليس فيما دون خمس أوق من الورق صدقة»<sup>(١)</sup>. وأجمع المسلمون على أن الأوقية أربعون درهماً، وثبت ذلك أيضاً بالصصوص المشهورة، فالخمس الأواقي تقابل مائتي درهم.<sup>(٢)</sup>

ولم يختلف علماء المسلمين في أن نصاب الفضة للزكاة بهذا القدر كما لم يختلفوا في مقدار الواجب فيه، وذلك لأن استعمال النقود الفضية كان شائعاً وكثير الاستعمال عند العرب وفي عصر النبي ﷺ.<sup>(٣)</sup>

ولكن القول قد اختلف في نصاب الذهب، حيث قل أكثر الفقهاء إن النصاب عشرون ديناراً. بينما روي عن الحسن البصري أن نصاب الذهب أربعون ديناراً، كما روي عنه مثل قول الجمهور، وهل الذهب معتبر بنفسه كما ذهب الجمهور أيضاً أو مقوم بالفضة بحيث يعتبر فيه نصابها، لسالف كما روي عن عطاء و، لرهري.<sup>(٤)</sup>

هذا وقد استدلل الجمهور على قولهم في نصاب الذهب بأحاديث يقوي بعضها بعضاً، وقد استقر عمل الصحابة على أن النصاب عشرون ديناراً وانعقد الإجماع على ذلك بعد عصر الحسن البصري.<sup>(٥)</sup>

(١) المرجع السابق - والورق بكسر الراء ويفتحها وبسكنها الفضة لمصرية دراهم وما كان غير مصروب لا يسمى ورقاً ولا يسمى ورقة بكسر الراء وتخفيف القاف كما جاء في لسان العرب و لقاموس هي مادة «ورق».

(٢) المجموع للنووي ج ٦ ص ٥.

(٣) المعني ج ٢ ص ٥٩٦ وما بعدها.

(٤) نيل لأوطر للشوكاني ج ٤ ص ١٣٩.

(٥) المحلى ج ٦ ص ٦٦ - ٧٠ و لموطأ للإمام مالك ج ١ ص ٢٤٦ والأم للإمام شافعي ج

٢ ص ٢٤، والأموال لأبي عبد ص ٤٠٩.

### تقدير الدرهم والدينار بالجرام المعمول به الآن

بدل استقراء النقود الإسلامية وبحوث المؤرخين في ذلك على ما حققه الباحثون هي هذا ومبهم علي باشا مبرك في الخطط التوفيقية أن الدينار أو المثقال الشرعي يزن ٢٥، ٤ جرام. ويكون نصاب الذهب على هذا ٢٠ مثقالاً في ٢٥، ٤ جرام يساوي ٨٥ حرام، وأن الدرهم الشرعي يزن ٩٧٥، ٢ جرام في ٢٠٠ درهم قدر نصاب الزكاة شرعاً يسوي ٥٩٥ حرام. وبهذا يكون نصاب الفضة وزناً بالجرام ٥٩٥ حرام، ونصاب الذهب وزناً بالجرام ٨٥ حرام. وقد أقر ذلك مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.<sup>(١)</sup>

فمن ملك من الفضة الحالصة أو الذهب الخالص نقوداً أو سبائك ما يبلغ هذا لوزن من كل نوع وحببت عليه فيه الزكاة بواقع ٢، ٥ / - ربع العشر. ومن ثم يكون ما جاء في البند الأول ولثاني عن قدر النصاب من الذهب غير دقيق، وينبغي العمل بهذا التقدير ٢٥، ٤ حرام للدينار أو المثقال، وأن جملة وزن النصاب من الذهب ٨٥ جرام لا غير.

أما احتساب قيمة هذا النصاب بالعملة المالية الورقية المصرية، فيكون بضرب ٨٥ جرام في سعر السوق للجرام الخالص من الذهب في اليوم الذي اكتمل فيه هذا النصاب مستوفياً باقي شروط وجوب الزكاة لاتخاذ مبدأاً لابعقاده، كما يحتسب كذلك في نهاية العام لابعقاد وجوب الزكاة في المال والنصاب بهذا الاعتبار متحرك السعر أو القيمة غير ثابت تبعاً لارتفاع ثمن الجرام من الذهب أو انخفاضه

(١) - أثره معروف، إسلامية وتقرير لجنة لبحوث بجمعية لبحوث إسلامية بالأزهر ٢٣ شوال ١٣٩٦ هـ - ١٧ أكتوبر ١٩٧٦ م.

## من أحكام الركاه وما يتعلق بها

هل يشترط استمرار كمال النصاب مدة الحول؟

اتفق الفقهاء على أن من شروط وجوب الركاه في النقود بعد أن يلعب النصاب أن يحول عليها الحول، بمعنى أن الركاه لا تجب في النقود إلا مرة واحدة، فلا تتكرر الزكاة على ذات المال الذي زكي إلا بعد مرور حول.

لكن فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة لم يشترطوا كمال نصاب طوال الحول بل اشترطوا هذا في أول الحول للاعقاد، وهي آخر الحول للوجوب وقالوا إنه لا يصر بقصار النصاب فيما بين بدء الحول وانتهائه، فلو أن نصاب هلك كله في أثناء الحول بطل الحول، فإذا طرأ مال جديد بلغ بصداً استأنف حولاً جديداً<sup>(١)</sup>.

هذا بينما قال فقهاء مذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد أن كمال النصاب معتبر في جميع الحول<sup>(٢)</sup>.

ولكل من الفريقين أدلته المبسوطة في كتبه، لكن وجهة المذهب الحنفي أوسى بالقبول وأميل للأخذ بها، لأنها تقطع لكثير من الحيل والتحايل لإسقاط الزكاة، وهو ما قال به موجز أحكام الزكاة ومن ثم فلا محل لتحطنته في هذا الحكم. لاتباعه مذهباً صحيحاً في مسألة هي محل اجتهاد لم يرد فيها دليل صحيح أما حديث «لا زكاة في ما حل حتى يحول عليه الحول» فقد تحدث فيه حفاظ الحديث وقالوا إنه ضعيف<sup>(٣)</sup> على أنه متى كان الحكم اتباعاً لمذهب من مذاهب الفقه التي تلقته الأمة بالقبول لم يعترض عليه بالخطأ لمخالفته مذهباً آخر، وفقاً لما قرره علماء الفقه وأصوله في آداب الفتوى والمفتين.

(١) الدر المختار وحاشيته رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ٤٥.

(٢) لمعني لاس قدمه مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٤٩٩ والمجموع للبووي شرح المذهب للشيرازي ج ١ ص ١٩ و ٢٠ و لشرح الكبير بحاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٦.

(٣) تلخيص المستدرل لحافظ الذهبي ص ١٧٥ ودية المجتهد لاس رشيد ج ١ ص ٢٤٢ - ٤٧ في وقت الركاه.

### اغناوس الإسلامية - الجزء الثالث

#### ثانياً، على البند ثالثاً في زكاة حلي النساء:

لم يختلف أهل العلم بفقه الإسلام في أن ما حرم استعماله وانخاذه من الذهب والفضة تجب فيه الزكاة متى بلغ النصاب لأي منهما، وترتيباً على هذا تجب الزكاة في الأواني المتخذة من الذهب أو الفضة والتماثيل والنصاب هنا معتبر بالوزن أو يضم لغيره من جنسه<sup>(١)</sup>.

#### حلي الرجال من هذين المعدنين:

ومثل تلك التحف والأواني المحرمة في وجوب الزكاة متى بلغت قيمتها قيمة نصاب الذهب أو من الفضة ما يتخذها الرجال حلياً منهما، فيما عدا التختم بالفصّة للرجال دون إسراف. فإذا اتخذ بعض الرجال حلياً من الذهب كما يفعل بعض الناس في عصرنا، وبلغت قيمته نصاب الذهب (٨٥ جرام)، وجبت فيه الزكاة وإن كان استعماله عليه محرماً، أما ما أبيع استعماله للرجال من الذهب فلا زكاة عليه كمقبض السيف والسن.

#### حلي النساء من الجواهر وأمثالها لا زكاة فيها.

ذلك لأن اللآلئ والجواهر كالمرجان والزبرجد والماس ليست من المال النامي، بل هو حلية ومتاع للنساء، وإن خالف في هذا بعض الشيعة واعتبروه من الأموال النفيسة وأوجبوا فيه الزكاة لكن جمهور الفقهاء على غير هذا، لأن علة وجوب الزكاة في المال هي النماء الحقيقي أو التقديرى لا نفاسة المال على ما تدل عليه الأحاديث الشريفة التي أوردها الفقهاء في محلها من كتبهم<sup>(٢)</sup>.

(١) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ مع الشرح الكبير.

(٢) الروص البشير في فقه الريدية مع لمقارنة بملذهب الأخرى ج ٢ ص ٤١٥ و ٤١٦.

من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

وهذا ما لم تتخذ كنزاً أو للإدخار فإن الحكم لتالي في حلي النساء يتناولها.

### حلي النساء من الذهب ومن الفضة وهل فيهما الزكاة؟

لم يصح في هذا الشأن نص بوجوب الزكاة في هذه الحلي أو نفيه وقد وردت أحاديث اختلفت فيها كلمة الفقهاء في ثبوتها وفي دلالتها، فكانوا فريقين في الجملة

أحدهما قال بوجوب لزكاة في حلي النساء من الذهب والفضة. ومن هذا الفريق لإمام أبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي والثوري وعطاء ومجاهد وابن شبرمة<sup>(١)</sup> وقد ساقوا أدلتهم على هذا القول على آثار مروية لم يخل بعضها عن مقال.

والآخر قال بعدم وجوب الزكاة في حلي النساء - ذهباً أو فضة - ومن الغالين به الإمامان مالك وأحمد، وهو أظهر قولين عن الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup>

وبيان ذلك في الفقه الحنفي إن الزكاة واجبة في الحلي مطلقاً سواء أكان للرجال أو للنساء، تبرأ كن أو سبيكة، أنية كان أو غيرها، ويعتبر في زكاته الوزن لا القيمة<sup>(٣)</sup>.

وفي الفقه المالكي إن الحلي المباح كالسوار للمرأة، وقبضة السيف المعد للجهاد، والسن والأنف للرجل لا زكاة فيه إلا في الأحوال لآتية

١- أن ينكسر حيث لا يرجى عوده إلا سبكه مرة أخرى.

٢- أن ينكسر بحيث يمكن عوده دون سبك ولكن ماله لم ينو إصلاحه.

(١) المحي لان حزم ج ٦ ص ٧٥-٧٨ والمعني لان قدمة ج ٢ ص ٦٠٥ و٦٠٦.

(٢) لمصنوع للسوي ج ٦ ص ٢٢ وما بعدها و لوطاً ج ١ ص ٢٥٠ و لأموال لأبي عبيد ص ٤٤٣ والأم لشفعي ج ٢ ص ٤١ وفتح لبري ج ٢ ص ٢١٠ و ٢١١ والمعني لان قدامة ج ٢ ص ٦٠٥.

(٣) الدر المختار وحاشيته رد المختار لان عابدين ج ٢ ص ٤١.



٣- أن يكون مدخراً لمفاجآت الدهر للاستعمال.

٤- أن يكون معداً ليؤول إلى زوجة أو بنت.

٥- أن يكون معداً لصداق من يريد أن يتزوجها أو يروحها لولده.

٦- أن ينوي به التجارة<sup>(١)</sup>.

وفي الفقه الشافعي لا تجب الزكاة في الحلي المباح، الذي حال عليه الحول مع مالكة العلم به. أما الحلي المحرم كالذهب للرجل، فإنه تجب فيه الزكاة ومثله إذا كان فيه إسراف كخلخال المرأة إذا بلغ مائتي مثقال، فإنه تجب الزكاة، كما تجب في أنية الذهب والفضة<sup>(٢)</sup>.

وفي الفقه الحنبلي لا زكاة هي الحلي المباح المعد للاستعمال أو لإعارة لمن يباح له استعماله فإن كان غير معد للاستعمال، فتجب فيه الزكاة إذا بلغ لنصاب وزناً. أما الحلي المحرم فتجب فيه الزكاة، كما هي أنية الذهب والفضة البالغة نصاباً وزناً<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا الإحمال لأقوال الفقهاء، نرى أنهم في الحملة - كما تقدم - هريقان هي شأن إيجاب اركاة في حلي النساء من لذهب أو الفضة وبالمقارنة بين أدلة الفريقين، نرى أن قول الجمهور القائلين بعدم لوجوب أقوى وأدته أولى بالقبول<sup>(٤)</sup>.

(١) الشرح الكبير بحاشية الصاوي ج ١ ص ٥١٠ و ٥١١.

(٢) المجموع لسوي ج ٦ ص ٢٢ حتي ٤١.

(٣) المعني لابن قدامة ج ٢ ص ٦٠٥ حتي ٦١٢.

(٤) أحكام بقرآن لابن عري ج ٢ ص ٩١٩ ط عيسى بحلي، والأموال لأنبي عبد

ص ٤٤٢ - ٤٤٦، وشرح النرمدي لابن عري ج ٢ ص ١٢١، و لمير لدهبي ص ٢٨٢

## حلي النساء للأدخار:

هذا الاختلاف إما يجري في الحلي الذي اتخذ للزينة والمتاع وفقاً لما يجري به العرف والعادة، ولكل واحدة قدرها الحاري عرفاً. أما ما اتخذ مادة للأدخار واعتبر بمنزلة الدنانير والدرهم المكتنزة، فمثل هذا يجب أن يزكى، ولذا روي عن سعيد بن المسيب «الحلي إذا لبس وانفع به فلا زكاة فيه وإذا لم يلبس ولم ينفع به ففيه الزكاة». وهذا ما جرى عليه فقه الإمام مالك فيما سلف بيانه، والصحيح المعتمد في فقه الإمام الشافعي، والليث بن سعد. وصرح الفقه الحنبلي بأنه متى اتخذ الحلي، ذهباً أو فضة، مجاوزة للحد المعتاد لمثله كما تقدمت الإشارة إليه، فتجب الزكاة فيما ليس معتاداً ولا جرى به العرف المستقر، وهذا هو مقتضى قول الله سبحانه

﴿يَبْنِيءَ آدَمَ حُذُوا رِيَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ

لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (١)

لما كان ذلك. كان ما جاء في موجز أحكام الزكاة المعروض من أنه لا زكاة في الحلي المعد للاستعمال والزينة واللباس، لعدم تحقق النماء أو نيته بشرط ألا تزيد قيمته على ألف حنبة أو على خمسمائة حنبة على اختلاف بين النسختين المعروضتين من هذا الموجز في تقدير هذا المبلغ. هذا القول غير صحيح في الجملة، ولا يستند لدليل شرعي صحيح.

(١) الآية ٣١ من سورة الأعراف تفسير بن كثير عليها ح ٢ ص ٢٠٩ و ٢١٠ طبع سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م، و لأموال لأبي عبيد ص ٤٤٣، والموطأ بشرح المنقفي ج ٢ ص ١٠٧، وسعه لسالك ج ١ ص ١٩ والمجموع للنووي ج ٦ ص ٣٦ و ٤٠ والمحصى ج ٦ ص ٧٦ ومبعدها والشرح لكبير مع المعني ح ٢ ص ٦٠٨ و ٦٠٩، ونهاية المحتاج للرسمي ج ٢ ص ٩١ و ٩٢ حيث جعل المعتمد في صسط وزن حاتم الرض من الفضة بالعرف لا بالوزن على ما تقرر في خذل المرأة وكالملاس.

ذلك أن مذهب مالك والشافعي وأحمد التي قالت بعدم وجوب الزكاة هيما اتخذ من الذهب ومن لفضة حلبي للنساء لم تحدد قدرًا تجب الزكاة هيما تعداه، والقول بوجوبها على الإطلاق هو فقه المذهب الحنفي. ومن ثم، كن الحكم الذي تغيا به الموجز حدًا أعلى للحلي المعفو عنه من الزكاة غير صحيح فقد اختلف مع المذاهب جميعاً ومع أدلتها فيما ذهب إليه على هذا الوجه

والذي أميل إلى الفتوى به في حي النساء من الذهب والفضة هو ما قال به فقه هؤلاء الأئمة الثلاثة من عدم وجوب الزكاة فيه ما دم لم يقصد به الادخار ولم يتجاوز حد الاعتدال، وما ذكره فقه الإمام مالك من الأحوال الخمس السالفة إنما هو تعداد لحالات اتخذت قرائن وأمارات على ترك التزين به فوجب فيه الزكاة.

أما اعتبار حلي من عروض التجارة لمن يتحر فيها، فذلك موافق لصواب. أما بالنسبة لمن اتخذها ادخاراً فتسري عليها شروط زكاة الأموال المدخرة من الذهب والفضة.

### خلاصة:

ويمكن أن نخلص من هذا أنه

- ١- من كان يملك مصوعاً من الذهب أو الفضة، فإن كان مجرد الاقتناء وادخار، وجبت فيه الزكاة كغيره من السائك والنقود، لأنه بام تقديرًا، أما إن كان معداً للريئة والاستعمال لشخصي، فإن كان هذا الاستعمال محرماً كإواني لذهب ولفضة والتماثيل والتحف مبهما وما يتخذه بعض الرجال حية من أطواق أو سوار أو حاتم من الذهب وجبت فيه الزكاة، لأنه ليس مباحاً التحلي بهذا المعدن للرجال المسلمين فلا اعتبار باستعماله غير المباح، وبقيت ما لبسه المدخرة، ويلحق بهذا الاستعمال غير المباح ما كن فيه سراف ظاهر من حلي لساء والمعير العرف والعارة قياساً على

## من أحكام الركاه وما يتعلق بها

أمثالها في عصرها فما كان فيه السرف ولو كان حلية للنساء وجبت فيه الزكاة.

٢ أما الحلي المعد لاستعمال صاح كحلي النساء دون إسراف وخاتم الرجال من الفضة لم تجب فيه الزكاة، لأنه بهذا مال غير نام وهو زينة لها فصار كثيابها ومتاعها وهذا مما لا تجب فيه الركاة باعتباره اتخذ لاستعمال أباحه الشارع، ويدخل في هذا أن تلبسه المرأة التي تملكه أو تعيره للغير للحلي به إعاره مباحة شرعاً.

٣- ما وجبت فيه الزكاة من الحلي والتحف والآنية تقدر بزكاة البهدين، الذهب والفضة. فيخرج مالها ربع العشر (٢,٥ /) كل حول سواء كان له مال غيره أم لا، إذ لكل حكمه وزكاته، وذلك بشرط أن يبلغ هذا الحلي أو الأواني والتحف نصيباً وهو ٨٥ جرام من الذهب. والاعتبار هنا للقيمة لا للوزن، إذ إن الصاعغة التي دخت على الحلي أو الأواني ذات أثر في القيمة.

### ثالثاً عن البند رابعاً زكاة الأوراق المالية:

جاء في هذا البند الحديث عن حكم زكاة الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار على الوجه المتقدم قياساً - فيما يبدو - على زكاة الزروع في بعض صورها. وقد وجه إلى هذا المسلك الاعتراض الوارد تحت البند ثالثاً.

وهو اعتراض وجيه، ذلك لأن علماء الاقتصاد قد فرقوا بين الأسهم وبين السندات، بأن الأولى صكوك ملكية جزئية لرأس مال الشركة المساهمة، أو التوصية بالأسهم حيث ينقسم رأس مال الشركة إلى أجزاء متساوية كل جزء منها يقابله سهم. أما السند، فهو تعهد مكتوب من البنك أو الحكومة أو الشركة لحامله بسداد مبلغ محدد في تاريخ معين نضير فائدة معينة.

هذا الفرق بين الملامح الأساسية لكن من الأسهم والسندات، وهناك فروق أخرى سيقف في محلها من كتب المال والاقتصاد

### كيف تزكى الأسهم والسندات وأشباههما؟

لما كانت هذه النوعية من التعامل قد جدت، فقد اتجه الباحثون في فقه الإسلام حديثاً إلى طريقين لتحديد الزكاة على هذه الأنواع.

أحدهما ينظر لنوع نشاط الشركة صاحبة الأسهم، هل هي صناعية أو تجارية أو خليط منهما، فإن كانت الشركة صناعية فقط - لا تمارس عملاً تجاريًا - كشركات الصباغة والتجهيز وشركات النقل، فلا زكاة في أسهمها ولكن ما ينتج ربحاً لهذه الأسهم، يُضم لأموال المساهمين، ويؤكى معها زكاة المال، بمعنى أن ما بقي منه إلى الحول، وبلغ مع غيره من أموال الممول مصداً بشروطه، وجبت الزكاة فيه.

وإن كانت الشركة تجارية حاصلة كشركات التصدير والاستيراد أو كانت تزاوّل الصناعة ولتجارة كشركات النسيج والعزل، وجبت لزكاة في أسهم هذه الشركات، فمدار وجوب الزكاة في أسهم هذا النوع من لشركات، أن تمارس الشركة عملاً تجاريًا سواء معه صناعة أم لا وعندئذ، تقدر الأسهم بالقيمة الحالية وليس بالقيمة الاسمية، وتخصم قيمة المباني والآلات والأدوات المملوكة للشركة، وتحب الزكاة في الباقي مع الأرباح.

الطريق الآخر اعتبار الأسهم عروض تجارة، دون نضر إلى نوعية الشركة ونشاطها، ذلك لأن الأسهم وسندات الأموال اخذت للتجارة، ولها أسواقها (البورصة) ومن يتحر فيها بالبيع والشراء، قد يكسب منها أو يخسر فيها، فيلاحظ فيها ما يلاحظ في عروض التجارة وزكاتها.

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

وهذا ما أميل إلى الأحد به في زكاة الأسهم والسندات، فتعتبر بالنسبة لمتصر فيها رؤوس أموال تجارية، وتخص لأحكام زكاة عروض التجارة. أما الشركات ذاتها كهيئة، فتؤخذ الزكاة منها على اعتبار أن أموالها أموال نامية بالصناعة أو نحوها، لأنها رأس مال ووسيلة للاستثمار، وليست أدوات صناعه شخصية كقدوم الحار.

وما ذهب إليه موحى أحكام الزكاة المعروض قال به بعض الباحثين ولكنه لا سند له، ولا أصل يخرج عليه تخريفاً صحيحاً، ومن الحق في استنباط الأحكام أن نرد لأشياء غير المنصوصة لأشبابها ابتغاء الوصول إلى حكمها.

رابعاً عن البند خامساً:

### زكاة التجارة والصناعة بالمفهوم المعاصر وكيف تحسب

يقول فقهاء الشريعة إن ما عدا البقدين - الذهب والفضة - مما يعد للتجارة عروض تجارة. ويشمل هذا الاصطلاح المأكولات والثياب والأمتعة والحلي والجواهر والحيوانات والآلات والمنتجات الزراعية والأرض والدور وغير هذا مما يجد من مستحدثات تعد للبيع والاتجار بقصد الربح. وزكاة عروض التجارة ثابتة بالقرآن الكريم وبالسنة الشريفة وبالإجماع<sup>(١)</sup>.

وقد تداول الفقهاء نقل آثار في طريقة إخراج التاجر المسلم زكاة ثروته التجارية فقد نقل أبو عبيد في كتابه الأموال عن بعض التابعين قوله إذا حلت عليك الزكاة، فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض فقومه وما كان من دين في

(١) تفسير أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٤٢ عند تفسير الآية ١٦٧ سورة البقرة وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٢٥ هي ذات الموضع، والترمذي ج ٣ ص ٩١ و ١٠٤ أو كتب الزكاة، والأموال لأبي عبيد ص ٤٢٥ و ٤٢٦ و ص ٤٢٩، والمعني لابن قدامة ج ٢ ص ٦٢٢ مع الشرح الكبير في ذات الموضع، والمجموع للنووي ج ٦ ص ٤٧ - ٥٥

ملاة (أي على غني موسر قادر على سداذه) فاحسبه، ثم اطرح ما كان عليك من دين، ثم زك ما بقي.<sup>(١)</sup>

ونقل عن إبراهيم النخعي قوله يُقَوِّمُ الرجل متاعه إذا كان للتجارة إذا حلت عليه الزكاة فيزكيه مع ماله.<sup>(٢)</sup>

وعن الحسن البصري قوله إذا حضر الشهر الذي وقت الرجل أن يؤدي فيه زكاته أدى عن كل مال نقدي له، وكل ما ابتاع من التجارة وكل دين، إلا ما كان منه ضمارة لا يرحوه.<sup>(٣)</sup> ومن هذه النقول وأمثالها مما حفلت به كتب الفقه بتقرر أن على المسلم التاجر، عند حلول موعد زكاة أمواله، أن يضم ماله، رأس المال والأرباح والمدخرات والديون القوية المأمول سداذها فيقوم بحرد تجارته، يُقَوِّمُ البضائع بقيمتها يوم الجرد، ويضم هذا إلى ما لديه من نقود، مستغلة تجارياً، أو غير مستغلة، وما له من ديون غير ميؤوس من قبضها ويخرج من مجموعة كل ذلك ربع العشر (٥/٢٠).

أما ديونه غير المأمول قبضها، أو غير المرجوة كتعبير فقه بعض المذاهب فلا زكاة عاجلة فيها، وإنما يركي ما يقبضه فقط عن عام واحد فانت كما هو مذهب الإمام مالك الذي أميل إليه في الفتوى في تزكية الديون.

أما الديون التي عليه للغير، فإنه يطرحها من جملة أمواله، ثم يزكي ما بقي إن بلغ نصيباً وحال عليه الحول بشروطه كما نقل انفاً.<sup>(٤)</sup>

(١) الأموال لأبي عبد ص ٢٦٤.

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٤.

(٤) بداية المحتهد لاس رشد ح ١ ص ٢٦٠ و ٢٦١.

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

ووفقاً لمعنى عروض التجارة السالف بيانه لا يدخل في رأس مال التجارة الواجب فيه الزكاة كل حول تجاري والأثاث للمحلات التجارية ونحوه مما لا يباع، ولم يعد للإنتاج ولا للبيع، فلا يحتسب عند التقويم لتزكئة.

فقد قال الفقهاء - كما سلف - إن المراد بعروض التجاره هو ما بعد للبيع والشراء قصداً للربح يدل له حديث سمرة

(كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعدده للبيع)<sup>(١)</sup>.

ومن ثم، كان ما جاء في موجز أحكام الزكاة في هذا الموضع في نطاق ما قال به جمهور الفقهاء في الجملة فيعتد به.

خامساً، عن البند سادساً ويقابله في الملاحظات البند رابعاً،

وهما فيما يتعلق بزكاة المحاصيل الزراعية بواقع ١٠ / من صافي الناتج على الوجه المبين في السؤال.

وما أثير ليس موجهاً إلى مقدار الزكاة لواجبة في الزروع، وإلى نوع ما يحب فيه الزكاة بقدر ما هو موجه إلى أن قدر الزكاة يحتسب من جملة الفتح أو من صافيها بعد المصاريف والأموال والإيجار.

وإذا تبين أن الموجز المعروض قد جاء به

تجب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض ويستتته الإنسان من المحاصيل الزراعية المختلفة متى بلغت نصاباً.

كان هذا الفدر من الحكم جارياً على قول جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح القدير لكمال بن الهمام ج ١ ص ١ حتى ٥٢٧، وسعة السالك بحشية بصوي ج ١ ص

٤٧٩ - ٤٨٠، والمعنى لابن قدامة ج ٢ ص ٦٢٦ و ٦٤٠ والمحموع للبووي ج ٦ - ص ٢١

و ٢٢ والمواضع السابقة في بيان عروض البصرة من المراجع المبينة تحت البند الرابع.

(٢) المعنى لابن قدامة ج ٢ ص ٦٩٥، والمحلى لابن حزم ج ٥ ص ١١٢ و ١١٣.



أما ما جاء به من أن الزكاة تحب بوقع ١٠ / أي العشر من صافي الدتج بعد خصم جميع النفقات و لتكاليف لمختلفة من الناتج لمجمل، فقد اختلفت كلمة الفقهاء في ذلك حسبما قال ابن العربي في شرحه على الترمذي قال اختلفت كلمة علمائنا هل تحط المؤبة من المال المركي، وحينئذ تجب الزكاة في الصافي فقط، أو تكون مؤبة المال وخدمته، حتى يصير حصلاً في حصة رب المال وتؤخذ الزكاة من الرأس، أي من إجمالي الناتج. وقد ذهب ابن العربي إلى أن يحص ويرفع من المحصيل، وأر الباقي يؤخذ عشره، واستدل لذلك بحديث النبي ﷺ دعوا الثلث أو الربع<sup>(١)</sup>.

كما ثار الخلاف فيما إذا كان على رب زرع و لثمر، قد تكون لأجل الإنفاق على الررع، كالاستدانة لثمر السذور والسماذ وأجرة العمال وبحو ذلك، وقد تكون ديوناً على رب الزرع استنفدها على نفسه وأهله، فهل يخصم البوعان من الزرع أو أحدهما؟ أو لا تحصم الديور من الزرع؟ روى أبو عبيد عن جابر بن زيد قال في الرجل يستدين فينفق على أهله وأرضه قال قال ابن عباس يقضي ما أنفق على أرضه وقال ابن عمر يقضي ما أنفق على أرضه وأهله، وروى مثله يحي بن ادم في كتابه الحراج<sup>(٢)</sup>.

وفي المعني عن الإمام أحمد روايتن إحداهما أن من استدان ما أنفق على زرعه، و استدان ما أنفق على أهله، حسب ما أنفق على زرعه دون ما أنفق على أهله، لأنه من مؤبة الزرع.

والرواية الأخرى أن الدين كله يمنع الزكاة، كزكاة الأموال الباطنة، وعلى هذه الرواية يحسب الرارع كل دين عليه، ثم يخرج العشر مما بقي إن بلغ نصباً، فإن لم يبلغ الباقي نصباً فلا عشر فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الترمذي ج ٢ ص ١٤٢.

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٥٠٩.

(٣) لغني ج ٢ ص ٥٩١ و ٥٩٢ مع الشرح الكبير صفة أولى سنة ١٢٤٥ هـ.

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

أما الخراج وهو مقابل الضريبة لعقارية المفروضة على الأرض الزراعية فهل يخرج مقداره من الناتج المجمل ثم يزكي الباقي؟

إلى هذا ذهب عمر بن عبد العزيز، وإلى نحوه ذهب الإمام أحمد<sup>(١)</sup> ويمكن أن يقس على مسألة الخرج مسألة أجرة الأرض المستأجرة. وقد نقل ذلك أيضاً يحيى بن آدم قال سألت شريكاً عن الرجل يستأجر أرضاً بيضاء من أرض العشر، بطعام مسمى، فررعها طعاماً. قال يعزل ما عليه من الطعام ثم يزكي ما بقي العشر أو نصف العشر ثم قال كما يعزل الرجل ما عليه من الدين، ثم يزكي ما بقي من ماله<sup>(٢)</sup>.

وهل إذا لم تكن النفقة على الزرع ديناً ولا خرجاً، كئن أنفق من ماله هو على البذور والحرث ولري والسماذ ولتنقية والحصاد هل ترفع هذه النفقات من حمله لناتج ثم يزكي الباقي؟

قال ابن حزم لا يجوز رفع هذه النفقات وإسقاطها من الزكاة سواء استدان في ذلك أو لم يستدن، أنت النفقات على جميع قبمة المروع أو الثمر أو لم تأت، وهذا مكان قد اختلف السلف فيه، ثم نقل ابن حزم بسنده عن ابن عباس وابن عمر في الرجل ينفق على ثمرته فقال أحدهما يركيها. وقال الآخر يرفع النفقة ويركي الباقي، وعن عطاء أنه يسقط مما أصاب النفقة. فإن بقي مقدار ما فيه الزكاة زكى، ولا فلا<sup>(٣)</sup>.

وقد رد ابن حزم على هذا القول بأنه لا يجوز إسقاط حق أوجبه الله تعالى بغير نص قرآني ولا سنة ثابتة ثم قال. وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة

(١) المرجع السابق والأموال لأبي عبد ص ٨٨ والخراج ليحمي ص ١٦٢.

(٢) المرجع الأخير السابق ص ١٦١.

(٣) المحلى ح ٢٥٨.

## العتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وأصحابنا. كما رد على هذا الرأي أيضاً الكمال بن الهمام الحنفي بأن الشارع حكم بتفاوت الواجب، لتفاوت المؤنة، فلو رفعت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر دائماً في الباقي، لكن الواجب قد تفاوت شرعاً مرة العشر ومرة نصفه بسبب المؤنة، فعلمنا أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج، وهو القدر المساوي للمؤنة أصلاً<sup>(١)</sup>.

وهي زكاة الزرع في لأرض المستأجرة على المستأجر أو على المالك؟ قال الرافعي في الشرح الكبير إنه لا فرق بين ما تنبته الأرض المملوكة والأرض المكتراه في وجوب العشر، ويجتمع على المكترى العشر والأجهزة كما لو اكترى حانوتاً للتجارة، يجب عليه الأجرة وزكاة التجارة جميعاً.

وبمثل هذا قال ابن قدامة هي المغني فقال إن هذا القول لمالك والثوري وشريك وابن المبارك والشافعي وابن المنذر، وقال أبو حنيفة هو على مالك الأرض لأنه من مؤنتها أشبه الخراج، وفي المجموع للنووي شرح المهدب للشيرازي قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله يجب العشر في اشمر والحب المستخرج من أرض مستأجرة أو من أرض عليها حراج، فيجب على مستأجر العشر مع الأجرة، وكذا مع الخراج في أرض الخراج<sup>(٢)</sup>.

وأميل هنا للفتوى بما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهم من أن الزكاة تجب بمقدار العشر أو نصفه بعد قضاء الدين على الأرض، الذي استداه الزارع كثرمن البذور والسماذ و لعمالة الزائدة لا العمالة العادية التي يقوم بها الزارع عادة،

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٨ و ٩.

(٢) ج ٢ ص ٥٧٤ مع المغني لابن قدامة ص ٥٩٢، و المجموع للنووي ج ٥ ص ٥٣٣ . ٥٣٥ مع فتح لعريير للرافعي.

## من أحكام الركة وما يتعلق بها

وكذلك قيمة أجرة الأرض تدخل في هذا، وهو ما قال به القاضي ابن عربي في  
الموضع السابق وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup>.

ومن ثم، ينبغي تقييد الحكم المطلق الوارد في هذا الموجز بأن ما يخصم هو  
الديون التي استدينت للزراع ومنها أجرة الأرض، ولا تدخل فيها النفقات العادية  
التي يحريها الزارع بنفسه أو أهله لأن مقابل ذلك قد قدره الشارع وأدخله في  
الاعتبار عندما أوجب العشر فيما يروى دون تكلفة، ونصف العشر فيما يروى  
بتكلفة. وبمعنى آخر يستبعد من جملة المحصول قبل التزكية كل ما قصت  
الضرورة باستدانتها، من بذور وسماد وأحرة عمال، أما ما جرت به العادة والعرف  
من أن الزراع يعملون بأنفسهم كما يحتفظون بالبذور من زراعة سابقة، فلا  
يستبعد مما تجب عليه الزكاة

### سادساً، عن البند: سابعاً زكاة العقارات المبنية ذات الأيراد:

ذهب الموجز المعروض إلى أن لعقارات المبنية للاستثمار تؤدي الزكاة عن  
صافي إيرادها بسعر ١٠ / قياساً على زكاة الرروع والثمار، باعتبار أن كلا منهما  
إيراد من أموال عقارية. وهذا القياس في واقعه وحملته وما أنبنى عليه غير مسلم به  
من أهل العلم بفقهاء الأئمة أي حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن الإمام أحمد، إذ  
هؤلاء لم يقرؤا جعل ركة الزرع العشر بعد رفع المصاريف والديون ومنها الإيجار.

والذي أميل إليه أن العقارات المبنية يضم إيرادها الصافي بعد نفقات  
الصيانة والضرائب، إلى حصيلة باقي وعاء الزكاة للممول إن كانت له أموال  
أخرى تجب فيها الزكاة، وتعتبر مالا مستفاداً خلال الحول وتخرج عنه الزكاة  
بواقع ربع العشر (٥، ٢/).

(١) شرح الترمذي ح ٢ ص ١٤٣، والمعني لابن قدامة ح ٢ ص ٥٩١ و ٥٩٢

وهو ما أميل إليه أيضاً في شأن إيجار الأرض الزراعية بقداً، ذلك لأنه لا يوجد في النصوص الشرعية، من القرآن والسنة هي الزكاة، ما يساعد على ما ذهب إليه الموحز في حكم الركاة على إيراد العقارات المبيية وقياسها على الأراضي الزراعية بإيجاب عشر الصافي، لأن هذا في الأراضي الزراعية غير مسلم به بإطلاق. وإنما تعتبر هذه العقارات كالأراضي الزراعية من حيث وجوب الزكاة في عليها، ولم كنت غلتها نقوداً هي الأعم، الأغلب، فإنه تجري عليها زكاة النقود، فإذا كان لدى صاحبها نصاب الركاة نقوداً، ضمت إليه وأخذت حكمه.

وهذا هو المنقول عن بعض الأئمة المحتهدين، فقد روي عن الإمام أحمد ابن حنبل فيمن أجر دأره وقض كراها، أن عليه زكاته إذا قبضه<sup>(١)</sup>.

وفي فقه الملكية خلاف في حكم زكاة الأشياء التي تتخذ للاستفاد بعلتها كالدور المعدة للكرء، و غنم للصوف، والنساتين للغة، فقد ذهب هذا الفقه إلى قولين في زكاة هذه الأشياء أحدهما أنه يزكي عند قبضه<sup>(٢)</sup>.

هذا، والمال المستفاد قد اختلف الفقهاء في ركاته احتلاً بيناً، وقد أشار إلى أقوالهم ابن قدامة في المعني، وقال إن المال المستفاد ثلاثة أقسام

ثم قال القسم الثالث أن يستفد مالاً من حنر نصاب عنده قد انعقد عليه حول الزكاة بسبب مستقل، مثل أن يكون عنده رُبعون من الغنم مضى عليها بعض الحول، فيشتري أو يوهب مدته، فهذا لا تحب فيه زكاة حتى يمضي عليها حول أيضاً، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة بضمه إلى ما عنده في الحول فبزكيتها جميعاً عند تمام حول المال لذي كن عنده إلا أن يكون عوضاً من مال

(١) المغني ج ٢ ص ٤٩٧ في مال المستفاد وص ٦٣٩ في زكاة الديون

(٢) الرسالة شرحها لعلامة رروق ج ١ ص ٢٢٩ مطبوع مع شرح العلامة قاسم التبوخي

مطبعة لحميلية سنة ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م

## من أحكام الركاة وما يتعلق بها

مزكى لأنه يصم إلى جنسه في النصب فوجب صمه إليه في الحول كالنتاج، ولأنه إذا ضم في النصاب وهو سبب فصمه إليه في الحول لذي هو شرط أولى.

ثم ساق أدلة الرأيين<sup>(١)</sup>، وعلى مقتضى فقه مذهب لإمام أبي حنيفة في المال المستفاد من<sup>(٢)</sup> جنس نصاب قائم تجري ركاة في الدور والعقارات المستعلة بالإيجار كما تقدم، فيصم صاهي إيرادها إلى ما لدى مالكيها من نصاب النقود الذي وحتت فيه ركاة، وبزكى معه حرباً على قواعد التلقيق في الأحكام أو التخير من أحكام المذاهب في العبادات وغيرها، وقد ارتضى هذه الطريقة في الاتباع للمذهب حمهور علماء الفقه وأصوله<sup>(٣)</sup>.

سابعاً: عن البند ثامناً زكاة الماشية

ويلاحظ على هذا البند أمران

أولهما ما جاء في الموجز المعروض من أن الزكاة تحب في هذه الماشية وإن كانت مغلوقة حيث إن علفها في الوقت الحاضر لا يسنفق أكثر نمائها.  
ثانيهما ما جاء فيه من أن اختلاف أسان الماشية لا يؤثر في مقدار الركاة، والزكاة واجبة على صغارها كحويها على كبارها.

(١) ج ٢ ص ٩٦ - ٤٩٨ مع الشرح الكبير.

(٢) الدر المختار وحاشيته رد اسخار لابن عابدين ج ٢ ص ٥٠

(٣) جمع الحومع للسبكي في أصول فقه شرح الحلال لمحلّي وحاشية لبدي ج ٢ ص ٢٥٦ الصبغة الأولى بالطبعة الحيرية بالقاهرة سنة ١٣٠٨ هـ وبحوث المؤتمر الأول لجمع بحوث إسلامية شوال ١٣٨٣ هـ - مارس ١٩٦٤ م بحث لتلقيق بين أحكام المذهب للمرحوم الشيخ محمد أحمد فرح لسهوري ص ٦٧ وما بعدها، وبحث لتلقيق بين قول لمذهب لفضيلة الشيخ عند لرحمن اليهود ص ٩١ وما بعدها.

### الغناوس الإسلامية - الجزء الثالث

عن الأمر الأول. إن من شروط وجوب الزكاة في الماشية أن تكون سائمة، بأن ترعى في المباح أكثر العام، ومقصود منها الدر والنسل والرياءة والسمن، ويقابلها المعلوفة وهي التي يتكلف صاحبها علفها.

والحكمة في اشتراط السوم أن الزكاة إنما وجبت فيما يسهل على النفوس إخراجها، وهو العفو الزائد كما قال الله سبحانه

﴿ حَبِطَ الْعَفْوُ وَأُمِرَ بِالْعَرَفِ وَغَرَضٌ عَنِ الْحَبِيبِ ﴾ (١)

وقوله

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفَعٌ لِلنَّاسِ وَبِئْسَ مَا كَفَرُ مِنْ بَعْضِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُحِقُّونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢)

وذلك إما يكون قبل مقت مؤنته وكثر نمؤه، وهذا إما يتفق ويوجد في لسائمة وليس في المعلوفة.

ودليل هذا الشرط عن بهر بن حكيم عن أبيه عن حده قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في كل إبل سائمة في كل أربعين سنة لبون» (٣). ووصف السائمة يدل مفهومه على أن المعلوفة لا زكاة فيها

وروى البخاري من حديث أنس «وفي صدقة الغنم في سائمتها إذ كانت أربعين فيها شاة...»

(١) الآية ١٩٩ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٣) رواه النسائي وأحمد وأبو داود.

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

وم ورد في أحاديث مطة عن وصف سوم تحمل على هذه الأحاديث لمقيدة بهذا لوصف<sup>(١)</sup>.

هذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وإن خالف هذا ربيعة ومالك واليـث عملاً بالأحاديث المطلقة وأوجبوا لزكاة في المعلوفة كالسائمة<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن لأخذ بقول الجمهور أولى، لأن الملموس في عصرنا ارتفاع تكاليف الأعلاف، وبالتالي قد ارتفعت أسعار اللحوم والألبان ومنتجاتها وما تزال في صعود، فإيجاب الزكاة في الماشية المعلوفة كما جاء في هذا الموجز وإن وافق رأي الإمام مال لكنه خلاف الأولى، ولا يوافق الواقع فيما ادعاه من أن عفاها في الوقت الحاضر لا يستغرق أكثر نمائها.

وعن الأمر الثاني فإن احتساب صغار الماشية فيما يجب عليه الزكاة ذهب إليه بعض الفقهاء مسندين لبعض الآثار المروية عن عمر<sup>(٣)</sup> وذهب فريق آخر إلى عدم الاعتداد بالصغار لخر رواه أحمد وأنسائي وأبودود<sup>(٤)</sup>.

وفريق ثالث لم يوجب الزكاة في الصغار إذا كانت وحدها توفيقاً بين الرأيين السابقين، ويعتد بها في النصاب إذا كانت معها أمهاتها. وقد اشترط فريق آخر أن تبلغ الأمهات نصاباً، فما زاد عن النصاب من الصغار اعتد به، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وابن حزم وخرين لحديث سويد بن غهلة قال أتانا مصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه فسمعتة يقول إن في عهدي ألا أخذ من راضع لبن، قال ابن حزم لما منع من أخذ الركاة من راضع لبن - وراضع لبن سم للجنس

(١، ٢) الروض البصير ج ٢ ص ٣٩٩ و ٤٠٠.

(٣) لموطأ ج ١ ص ٢٦٥ ونيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ١٢٤.

(٤) المرجع السابق ج ٤ ص ١٢٣.



### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

صح بذلك ألا بعد الرواصع فيما يؤخذ منه الركاه. <sup>(١)</sup> وهذا القول هو الأحق والأولى بالاعتبار والأخذ به.

فما حاء في الموجز وإن وافق بعض الأقوال، إلا أن الأوفق الاعتداد بقول الإمامين أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهما، فلا يعتد بالصغار من الماشية نصاباً إلا إذا كان معها كبار بلغت نصاباً.

ثامنا عن البند تاسعاً، في مصارف الزكاة ونقلها، والتحذير لغير المستحق من طلبها والاستيلاء عليها.

الأص في الإسلام أن تؤخذ الزكاة من الأعياء وترد على الفقراء، ومقتضى النصوص الواردة في هذا ألا تنقل أموال الركاة من المحل الذي أخذت منه، بل توزع فيه <sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان أهل البلد قد استعنوا عن الزكاة، بمعنى أنه لم يوجد فيه مستحق لها من الأصناف لثمانية، جاز نقلها إلى المستحقين في بلد آخر إجماعاً <sup>(٣)</sup>.

أما نقل الزكاة عند عدم استعناء أهل البلد فقد اختلف فيه الفقهاء ففي الفقه الحنفي يكره نقل الزكاة، إلا أن ينقلها إلى قرابته المحتاجين لما في ذلك من صلة الرحم، أو إلى فرد أو جماعة أحوج إليهم من أهل بلده أو كان نقلها أصح للمسلمين أو من دار الحرب إلى دار الإسلام، وهنال صور أخرى قلوا فيها بحواز النقل إلى غير البلد التي وجبت فيها الركاة <sup>(٤)</sup>.

(١) المحلى ج ٥ ص ٢٧٤ إلى ٢٧٩.

(٢) لأموال لأبي عبيد ص ٥٩٥ و ٥٩٦.

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ٥٩٥ و ٥٩٦.

(٤) الدر المختار وحاشية ابن عاسدين ج ٢ ص ٩٣ و ٩٤.

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

وفي الفقه المالكي يجب تفرقة الزكاة بموضع وجوبها أو قربه وهو ما دور مسافة القصر، فإن لم يوجد بمحل لوجوب أو قربه مستحق، فإنها تنقل كلها وحباً إلى محل فيه مستحق، وفصلوا في ذلك بما يراجع في مواضعه من كتبهم<sup>(١)</sup>.

وفي الفقه الشافعي إنه لا يحوز نقل الزكاة من بلد إلى غيره ويحب صرفها في البلد الذي فيه المال، إلا إذا فقد فيه من يستحق الزكاة وعندئذ توجه إلى غيره، بتفصيل جاء في كتب فقه المذهب<sup>(٢)</sup>.

وفي الفقه الحنبلي مثل قول الفقه الشافعي، وفيه أيضاً، فإذا نقلها مع وجود المستحق لها في موضع الوجوب أثم وأجزأته باعتبار أنه دفع الحق إلى مستحقه، وقال بعضهم لا تجزئة لمخالفة النص<sup>(٣)</sup>.

وأجاز مالك لولي الأمر نقل الزكاة إذا رأى مصلحة في ذلك للمسلمين بعد مشورة أهل الشورى<sup>(٤)</sup> وبهذا قال الفقه الشافعي أيضاً<sup>(٥)</sup>.

ومن أقوال الفقه الحنفي والمالكي، تؤخذ الإجازة للأفراد في نقل زكواتهم إلى غير بلد لوجوب لصحة معتبرة مماثلة لما قال به فقهاء المذهبين.

يخلص مما تقدم

(١) حاشية لدسوقي على شرح الكبير ج ١ ص ٥٠١ وموهب الحليل لخصاص و ت ح والإكليل للمواقى ج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٨.

(٢) الأحكام السلطانية للموردي ص ١١٩ و ١٢٠، المجموع للنووي ج ٦ ص ٢١٩ - ٢٢٥.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٥٢١ و ٥٢٢.

(٤) المدونة ج ٢ ص ٤٦ و ٤٧ طبع دار السعادة أولى سنة ١٢٢٣ هـ.

(٥) المجموع للنووي ج ٦ ص ١٧٣ و ١٧٥.

إن موجر أحكام الزكاة المعروض قد خالف الفقه والبصوص الشرعية فيما يلي:

١- في البند الأول والثاني حيث قدر النصاب من الذهب على أساس أن الدينر الشرعي يقدر وزنه بـ ٤,٤٦ جرام ذهب، وهذا غير دقيق، وينبغي العمل بالتقدير ٤,٢٥ جرام لدينار أو المثقال وبذلك تكون حملة وزن النصاب من الذهب ٨٥ جرام لا غير.

٢- في البند الثالث الخاص بركة الحلي. من أنه لا تجب في المعد منها للاستعمال والزينة واللباس زكاة إلا فيما زاد على ٥٠٠ جنيه أو ١٠٠٠ جنيه على اختلاف بين النسختين المعروضتين، وهو قول غير صحيح في الجملة ولا يستند لدليل شرعي.

٣- في البند الرابع بشأن زكاة الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار حيث قاسها فيما يبدو على زكاة الزروع في بعض صورها وهذا لا سند له ولا أصل يخرج عليه تخريجاً صحيحاً، فهي تعتبر رؤوس أموال تجارية وتخضع لأحكام زكاة عروض التجارة بالنسبة لمن يتجر فيها.

٤- ما جاء في البند السادس وهو الخاص بزكاة الرروع والثمار من أن الزكاة تجب بواقع ١٠ / (العشر) من صافي الناتج بعد خصم جميع النفقات والتكاليف المختلفة من الناتج المجل، وهذا حكم مطلق يجب تقييده بأن ما يستبعد من حملة المحصول قبل التزكية هو كل ما قضت الضرورة باستدائته. أما ما جرت به العادة و لعرف من عمل الزارع بنفسه واحتفاظه بالبذور من زراعته السابقة فلا يستبعد مما يجب عليه، لأن المشرع أدخلها في الاعتبار عندما أوجب العشر فيما لبس فيه تكلفة ونصف العشر فيما فيه تكلفة.

## من أحكام الزكاة وما يتعلق بها

٥ ما جاء في البند السابع من أداء زكاة العقارات المبنية ذات الإيراد عن صافي إيرادها بواقع ١٠ / قياساً على زكاة الزروع. هو قياس في واقعه وجملته وما انبنى عليه غير مسلم به من أهل العلم بفقهاء الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن الإمام أحمد، والذي يقتضيه فقه هذه المذاهب، أن العقارات المبنية يضم إيرادها الصافي بعد نفقات الصيانة والضرائب إلى حصيلة باقي وعاء الركاة للممول إن كانت له أموال أخرى تجب فيها الزكاة، وتعتبر مالاً مستفاداً خلال الحول وتخرج عنه الزكاة بواقع ربع العشر (٢.٥٪).

٦- ما جاء في البند الثامن من أن الزكاة تجب في الماشية المغلوفة. مخالف لما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن المغلوفة لا زكاة فيها طبقاً للأحاديث الصريحة الواردة في ذلك، إذ لا اجتهاد مع النص حيث حملت الأحاديث المطلقة عن قيد السائمة على الأحاديث التي جاء بها هذا القيد وما جاء به من أن الزكاة واجبة على صغار الماشية كوحوبها على كبارها فهو وإن وافق بعض الأقوال، إلا أن الأوفق الاعتداد بقول الإمامين أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهما، من أن لا يعتد بالصغار نصيباً إلا إذا كان معها كبار بلغت نصيباً لخبر الذي أورده ابن حزم في هذا الموضع على نحو ما سبق.

٧- وما جاء في البندين الخامس والسادس من زكاة لتجارة والصناعة والتاسع الخاص بمصارف الركاة هو في نطاق ما قال به جمهور الفقهاء في الجملة.

أما الاعتراضات على موجز أحكام الزكاة فهي كما يلي

٨- الاعتراض لأول على أن نقصان النصاب في حلال العام لا يضر إن كمل في صرفيه لا محل له في تخصصة الحكم الذي جاء به لوجز لاتباعه مذهباً صحيحاً هو مذهب الإمام أبي حنيفة في مسألة هي محل اجتهاد ولم يرد فيها دليل، وهي الأحاد بمذهب أبي حنيفة احتياط ويسر في حساب الزكاة.

٩- الاعتراض الثاني على الحكم الذي تغيا به لوجز حد أعلى للحلي المعفو عنه من الزكاة اعتراض صحيح.

١٠- الاعتراض الثالث على قياس الموحز لركاة الأوراق المائية على زكاة الزروع في بعض صورها اعتراض وجيه، إذ ليس لهذا القياس سند شرعي ولا نص فقهي يتخرج عليه.

١١- الاعتراض الرابع وهو جعل الموحز زكاة المحاصيل الزراعية لمختلفة بواقع ١٠ / من صافي البائع بعد خصم جميع النفقات والأموال الأميرية والإيجارات بإطلاق اعتراض غير صحيح، ويؤخذ في هذا الموضع بما بينته الفتوى. والله سبحانه وتعالى أعلم...



## من أحكام الحج وما يتعلق بها

ولكن فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل قالوا في هذا الموضع "إن الحج بالمال الحرام أو المفصوب لا يسقط الفريضة".

لما كان ذلك وكانت جمعية تيسير الحج بالجهاز المركزي للمحاسبات قد طلبت إعانة من صندوق الخدمات الطبية بالجهاز، لإمكان تيسير الحج للعاملين بمنحهم إعانة بالإضافة إلى مدحراتهم، تعير الطر هي مصادر تمويل هذا الصندوق المبينة بالمادة ١٣ من لائحته والمشار إليها بالسؤال على الوجه السابق ومدى انطباق وصف المال الحلال شرعاً عليها.

ولما كان البادي من هذه الموارد أن ما يخلص منها من كل شبه الحرام هو الإعانة التي تخصص للصندوق سنوياً من موازنة الجهاز، وما يقبله مجلس الإدارة من الهبات والتبرعات. أما باقي الموارد فتشوبه الحرمانات

وإذا كان ذلك تكون الإعانة التي قد تُصرف لجمعية تيسير الحج من صندوق الخدمات الطبية بالجهاز مشروعة في نطاق هذا المال الحلال الذي لا تندو فيه شبهات محرمة وذلك إذا تقرر من ذات الإعانة المخصصة للصندوق من موازنة الجهاز ومن الهبات والتبرعات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها بشرط ألا تصر هذه الإعانة أو تستتبع الإحلال بالأهداف الأصلية للصندوق الخدمات الطبية باعتبار أن خدماته للجميع أعم وأشمل.

أما إذا تقرر الإعانة من جملة موارد الصندوق وفي بعضها شبهة لحرام، فإنه وفقاً للصومس الفقهاء المشار، إليها لا يكون حج خالص المثوبة وإن سقط العرص، بينما يعضي مذهب الإمام أحمد بن حنبل أنه لا يسقط الحج بالمال لحرام ولا ثواب له.

هذا وإذا كان الانتفع بخدمات هذا الصندوق يتم صقاً لما يقرره مجلس إدارته الذي يختص بتحديد أنواع الأنشطة الاجتماعيه، فإن تقرر من هذا المجلس

الإعانة لجمعية تيسير الحج من هدير الموردين اللذان انتعدت عنهما شبهة الحرام،  
كان صرفها لجميع الأعضاء الراغبين في أداء الحج حُرّاً شرعاً بشرط اعتبار أن  
الجميع منفعون صلاً بمال هذا الصندوق دور تمييز. والله سبحانه وتعالى أعم.

### أعمال الحج والعمرة

كثير من الناس يسألون عن الأعمال المتعلقة بالحج والعمرة وماذا يفعلون.

#### الإجابة

نحمدك الله وسستعينك ونستهديك خير والتوفيق في القول والعمل: وبصلي  
ونسلم على رسولك الأمين محمد خاتم الأنبياء والمرسلين  
وبعد

فهذه ورقة عمل أضعها بن يدي من كتب الله لهم حج بيته الحرام وأداء الركن  
الخامس في الإسلام، يسترشدون بها في تادية لباسك في يسر الإسلام وسماحته  
امتنالاً لقول الله سبحانه

((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ<sup>(١)</sup>))

وأنتعي بهذه الورقة ثواب الله تعالى ورضوانه، وصالح الدعاء في مواطن  
القبول والإجابة من وفد الحجاج والعمار الدين تفضل الله عليهم فأعطاهم سؤالهم.  
ربنا ظلمنا أنفسنا فاعفر لنا وأرحمنا، فإت أهل التقوى وأهل المعرفة ولا حول  
ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) من الآية ٧٨ من سورة الحج



من أحكام الحج وما سعلق بها

الحج قصد مكة لأداء عبادة الصواف وسائر المناسك ستجابة لأمر الله واستغناء  
مرصاته.

وهو أحد ركان الإسلام الخمسة، وفرض معلوم من الدين بالضرورة  
قال الله تعالى

((وَبِهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ لَنْتَب مَبِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِي  
عَبِ الْعَلَمِينَ))<sup>(١)</sup>

وقل سبحانه وتعالى

﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَمِيرٍ يَأْتِيكَ مِنْ كُلِّ فَحٍ  
عَمِيقٍ ۖ لِيَشْهَدُوا مَنَفَعٍ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى مَا  
رَزَقَهُمْ مِنْ نِعْمَةٍ الْأَنْعَمِ ۖ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْأَنْفُسَ الْفَقِيرَ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ "من حج فلم  
يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه".<sup>(٣)</sup>

وروى الطبراني في الأوسط عن عبد الله بن حراد قال قال رسول الله ﷺ  
«حجوا فإن الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء الدرن».

(١) من الآية ٩٧ من سورة ال عمران

(٢) آيتين ٢٧ و ٢٨ من سورة الحج.

(٣) روه البخاري وأحمد والنسائي و بن ماحه

## الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وروى النسائي وابن ماجة وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ "الحجاج والعمار وفد الله؛ إن دعوه أجابهم، وإن استغفروه غفر لهم .

وفي فضل الإنفاق في الحج روى أحمد والبيهقي وغيرهما عن بريدة أن رسول الله ﷺ قال « النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله الدرهم بسبعمائة ضعف» وهو فرض على كل مسلمة ومسلم بالغ عاقل مستطيع، ويستحب المبادرة بأداء هذه الفريضة متى توفرت الاستطاعة.

### نصائح وتوجيهات

١ على كل مسلمة ومسلم دعاء الله لحج بيته وعمرة أن يخلص التوبة إلى الله سبحانه، ويسأله غفران ذنوبه لبدأ عهداً جديداً مع ربه، ويعقد معه صلحاً لا يحنث فيه.

٢ من علامات الإخلاص أن يعد نفقة الحج من أطيب كسبه وحلانه، فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، ومن حج من مال غير حلال ولى (لبك اللهم لبك)، قال الله سبحانه له - كما جاء في الحديث الشريف "لا لبك ولا سعدك حتى ترد ما في يدك" (١).

٣- من مظاهر التوبة وصدق الإخلاص فيها أن يظهر المسلم نفسه ويخلص رقبته من المظالم وحقوق الغير، فيرد المطالم إلى أصحابها متى استطاع إلى ذلك سبيلاً، ويوب إلى الله ويستغفره فيما عجز عن رده وأن يصل رحمه ويبر والديه ويرصي إخوانه وجيرانه.

(١) أخرجه البيهقي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

٤- من شروط وجوب الحج القدرة على تحمل أعباء السفر ومشقاته، فلا حرج عليك أيها المسلم إذا قعدت عجزك الجسدي عن الحج، فإن الحج مفروض على القادر المستطيع.

٥- حافظ على نظافتك في الملبس والمأكل والمشرب وعلى نظافة الأماكن الشريفة التي تتردد عليها، لأن الإسلام دين النظافة، ألا ترى لك لا تدخل الصلاة إلا بعد النظافة بالوضوء والاعتسال؟

٦- لا تكلف نفسك فوق طاقتها في المال أو الجهد الجسدي واحرص على راحة عيرك، كما تحرص على راحة نفسك، وعامل الناس بما يحب أن يعاملوك به.

٧- قال تعالى:

((وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))<sup>(١)</sup>

وقال سبحانه:

((وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ))<sup>(٢)</sup>

فلا تعرض نفسك للخطر بالصعود إلى قمم الجبال، أو الدأب على السهر ولو في العبادة فإن خير الأعمال أيامها وإن قل.

٨ احرص على التواجد في الحرم أكثر وقت ممكن، والنظر إلى الكعبة، وقراءة القرآن الكريم، والطواف حول البيت كلما وجدت القدرة على ذلك.

٩ عليك أن تخبر أقرب الناس إليك بما لك أو عليك، وحث الأبناء والبنات والأهل والإخوان على تقوى الله والتمسك بآداب الدين والمحافظة على أداء فرائضه.

(١) من الآية ١٩٥ سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٩ سورة النساء.

ها أنت أيها الحاج قد هبّت نفسك لرحلة لمدرسة، وقد أعددت ما يلزم لها ومن هذا اللازم

### ملابس الإحرام.

(أ) إزار وهو ثوب من قماش تلفه على وسطك تستر به جسدك ما بين سرتك إلى ما دون ركبتك وخيصره الحديد الأبيض الذي لا يشف عن العورة (بشكير).

(ب) ردء وهو ثوب كذلك تستر به ما فوق سرتك إلى كنفك فيما عد رأسك ووجهك وخيصره أيضا الحديد الأبيض (بشكير).

واحذر أن تلبس هي مدة الإحرام فاقلة أو جورنا أو جلبابا، أو شيئا مما اعتدت لبسه من الثياب المفصصة المخيطة، إلا إذا كنت مضطرا، فلك أن تلبس ذلك مع الفدية. فقد قال ﷻ تعالى

((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ))<sup>(١)</sup>

(ج) نعل تلبسه في رجليك يظهر منه الكعب من كل رجل والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع بظاهر القدم.

كل هذا للحاج الرجل، أما المرأة الحاحة، فتلبس ملابسها المعتادة الساترة لجميع جسدها من شعر رأسها حتى قدميها ولا تكشف إلا وجهها وعلبها ألا تزاحم الرجال، وأن تكون ملابسها واسعة لا تبرز تفاصيل لحسد وتلفت النظر والمستحب الأبيض.

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

### متى تحدد موعد السفر بحمد الله ووسيلته.

فإذا كنت متوجهاً إلى المدينة المنورة أولاً، فلا نحرّم ولا تلبس ملابس الإحرام، بل تبقى بملابسك العادية إلى أن تتم زيارة الرسول ﷺ وتنتهي إقامتك بالمدينة. وعندما تشرع في التوجه منها إلى مكة، فإن عليك أن تحرم بالعمرة فقط أو بالحج فقط أو بهما معاً حسبما تريد وذلك من المدينة نفسها أو من ميقاتها (ذي الحليفة) وهو المكن المعروف الآن (بأبّار علي) قرب المدينة في الطريق منها إلى مكة أو من رابع.

وإذا كنت ممن يسافرون في الأفواج المتأخرة، لذهابة من جدة إلى مكة مباشرة، فلك أن تتوي الحج والعمرة معاً وتُسمى (قرناً) أي جامعاً بينهما ولك أن تحرم بالعمرة فقط، أو أن تحرم بالحج فقط.

فإذا ركبت الباخرة واقتربت بك من الميقات وهو (الجحفة) قرب رابع بالنسبة للمصريين وأهل الشام، فتهياً للإحرام بحلق شعرك وقص أظفارك ثم اغتسل في الساخنة استعداداً للإحرام - وهو غس للنظافة لا للفريضة - أو توضأ إن لم يتيسر لك الاغتسال وضع على جسدك شيئاً من الرائحة الطيبة المباحة والبس ملابس الإحرام الموصوفة آنفاً. ومتى لبست ثياب الإحرام على هذا الوجه أي بعد التطهر بالاغتسل أو الوضوء - صل ركعتين سنة، وابو في قلبك عقب الفراغ من أدائهما ما تريد من عمرة فقط، أو حج فقط، أو الاثنين معاً إذا نويت القران بينهما، وقس: "اللهم إني نويت (كذا) فيسره لي وتقبله مني".

بعد ذلك، قس: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك)، وبهذا القول بعد تلك لية تصير محرماً بما نويت وقصدت (العمرة فقط أو الحج فقط أو الاثنين معاً) لأن هذه التلبية بمثابة تكبيرة الإحرام للدخول في الصلاة.

### القوانين الإسلامية - الجزء الثالث

ومتى صرت محرماً على هذا الوجه، فلا تفعل، بل ولا تقترب مما صار محرماً عليك بهذا الإحرام وهو تغطية الرأس، وحلق الشعر أو شده من أي جزء من الجسد، ولا تقص الأظفار ولا تستخدم الطيب والروائح العصرية، ولا تحالط روجتك أو تفعل معها دواعي المخالطة كاللمس والتقبير بالشهوة، ولا تلبس أي مخيط، ولا تتعرض لصيد البر الوحشي أو لشجر الحرم، وإذا فعل المحرم واحداً من هذه المحظورات قبل رمي جمرة العقبة في العشر من ذي الحجة، صح حجه وصحت عمرته ولكن عليه أن يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين أو بصوم ثلاثة أيام، أما الجماع قبل رمي حجرة العقبة (التحلل الأول)، فإنه يفسد الحج وعلى من فعل ذلك أن يعيد الحج مرة أخرى في عام قادم ويحرم على المرأة تغطية الوجه واليدين

ومحظور على المسلمة وعلى المسلم المخاصمة والجدال بالباطل مع الرفقة لقول  
به سبحانه

((فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ))<sup>(١)</sup>

وإذا كنت مسافراً بالطائرة، فاستعد لإحرام وأنت هي بيتك أو هي المطار أو في داخل الطائرة واللبس ملابس الإحرام إن لم يكن بك عذر مانع من لبسها. بعد ذلك، انو ما تريد من عمرة أو حج ولب بالعبرة لسابقة بعد ارتداء ملابس لإحرام أو عند استقرارك في الطائرة أو عقب تحركها، وذلك كما تقدم متى كنت متوجهاً إلى مكة مباشرة من حدة. أما إذا كنت متوجهاً إلى المدينة أولاً، فكن عدياً في كل شيء ومتى أحرمت ونويت ولبيت - كما سبق - صار محظوراً عليك الوقوع في شيء من تلك المحظورات.

(١) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

## ما يباح للمحرم:

بعد الإحرام، يباح الاغتسال وتغيير ملابس لإحرام واستعمال الصابون للتنظيف ولو كانت له رائحة والمرأة غسل شعرها ونقصه وامتشاطه، فقد أذن الرسول ﷺ لعائشة رضي الله عنها في ذلك بقوله "انقضي رأسك وامتشطي"<sup>(١)</sup>

ويباح أيضاً - الحجامه وفقء لدمل ونزع الصرس وقطع لعرق وحك الرأس والجسد دون شد لشعر، ويباح النظر في المراة و لتداوي. أما سَم الروائح الصيبة، فدائر بين الكراهة والتحريم ومن ثم يستحب أن يمتنع الحاج عن استعمالها قصداً. أما ما يحدث من الجلوس أو المرور في مكان طيب الرائحة، فلا كراهة فيه ولا تحريم

ويباح التطل بمطلة أو خيمة أو سقف والاكتحال والخضاب بالحناء للتداوي لا للريفة ويباح قتل الدباب والسمل والقراد والغراب والحدأة و لفأرة والعقرب والكلب، لعقور وكل ما من شأنه الأذى.

أما حشرات جسد الادمي كالبرغوث و لقمل، فلمحرم إلقاؤها وله قتلها ولا شيء عليه - وإن كان إلقاؤها أهون من قتلها. وإذا احتلم المحرم أو فكر أو بطر فئرل فلا شيء عليه عند الشافعية.

ها أنت أيها الحاج أو المعتمر على مشرف مكة محرماً؟ فمتى دخلتها بعون الله وتوفيقه، اطمئن أولاً على أمتعتك في مكان إقامتك، ثم اغتسل إن استطعت أو توضأ ثم توجه إلى البيت الحرام لتطوف صواف العمرة إن نويتها أو طواف القدوم إن كنت قد نويت الحج وكبر وهلل عند رؤية الكعبة لمشرفة وقل (الحمد لله الذي بلغني بيته لحرام، اللهم افتح لي أبواب رحمتك ومغفرتك، اللهم زد بيتك هذا

(١) رواه مسلم

### العساوي الإسلامية - الجزء الثالث

تشريفًا وتعظيمًا وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفها وتكريماً وتعظيمًا وبراً. اللهم أنت السلام ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام وأدخلنا دار السلام) ثم ادع بما يفتح الله به عليك فالدعاء هي هذا المقام مقبول بإذن الله. وإذا لم تحفظ شيئاً من الأدعية الماثورة، فادع بما شئت وبما يمليه عليك قلبك ولا تشغ نفسك بالقراءة من كتاب غير القرآن فهو الذي تقرؤه وتكثر من تلاوته.

ثم اقصد إلى مكان الطواف لتبدأه وأنت متطهر، واستقبل الكعبة المشرفة تجاه الحجر الأسود واحمله على يمينك لتمر أمامه بكل بدنك، واستقبله بوجهك وصدرك، وارفع يديك حين استقباله كما ترفعها في تكبيرة الإحرام للدخول في الصلاة ناوياً الطواف مكرراً مهلاً معلناً شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ، ثم اجعل الكعبة على يسارك مبتدئاً من قبالة الحجر الأسود، وسر في المطاف مع الطائفين حتى تتم سبعة أشواط يادئاً بالحجر الأسود ومتهياً إليه في كل شوط، ولا تشتغل في الطواف بغير ذكر الله والاستغفار والدعاء وقراءة ما تحفظ من القرآن مع الخضوع والتذلل لله ومن أفضل الدعاء ما جاء في القرآن الكريم كقوله تعالى

((رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ))<sup>(١)</sup>

ولا ترفع صوتك ولا تؤذ غيرك واستشعر الإخلاص قاله سبحانه يقول.

﴿ اَدْعُوا رَبَّكُمْ قَضَعًا وَحُفِيَةً اِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِلِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) من الآية ٢٠١ من سورة البقرة

(٢) الآية ٥٥ من سورة الأعراف.



## ركعتا الطواف:

فإذا فرغت من أشواط الطواف السبعة، فتوجه إلى المكان المعروف بمقام إبراهيم وصل فيه منفرداً ركعتين خفيفتين ناوياً بهما سنة الطواف أو صلها في أي مكان في المسجد إن لم تجد متسعاً في مقام إبراهيم وادع الله بما تشاء وما يفتح به عليك، ثم توجه إلى الملتزم وهو المكان الذي بين باب الكعبة والحجر الأسود، وإذا استطعت الوصول إليه فضع صدرك عليه ماداً ذراعيك متعلقاً بأستار الكعبة، واسأل الله من فضله لنفسك ولعيرك فإن الدعاء هنا مرجو الإجابة إن شاء الله.

## الشرب من ماء زمزم:

ثم توجه إلى صنابير مياه زمزم واشرب منها ما استطعت، فإن ما عاها لما شرب له كما في الحديث الشريف.

## السعي بين الصفا والمروة:

ثم ارجع بعد شربك من ماء زمزم أو بعد وقوفك بالملتزم واسع بين الصفا والمروة بانئاً بما بدأ الله تعالى به في قوله

﴿ إِنْ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَصَوَّغَ خَيْرٌ فَإِنْ آلَّهُ شَاكِرٌ عَزِيمٌ ﴾ (١)

ومتى صعدت إلى الصفا فهلل وكر واستقبل الكعبة المشرفة وصل على النبي المصطفى، وادع لنفسك ولبن تحب ولنا معك بما يشرح الله به صدرك، ثم ابدأ أشواط السعي سيراً عادياً من الصفا إلى المروة في المسار المعد لذلك مراعيًا البطام وابتعاد عن لإيذاء، وأسرع قليلاً في سيرك بين الميلين الأخضرين (في

(١) الآية ١٥٨ من سورة البقرة

### العتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

السعي علامة تدل عليهما | وهذا الإسراع هو ما يسمى (هرولة) وهي خاصة بالرجال دون النساء، فإذا بلغت المروة وقف عليها قليلاً مكبراً مهلاً مصلياً على النبي ﷺ وآله وسلم، جاعلاً الكعبة تحاه وجهت داعياً الله بما تشاء من خير الدنيا والآخرة لك ولغيرك، وبهذه تم شوط واحد، ثم تابع الأشواط لسبعة على هذا المنوال من الحشوع والإخلاص والذكر والاستغفار ورد ما ورد عن الرسول ﷺ في هذا الموضع رب اغفر وارحم واعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم، رب اغفر وارحم واهدني السبيل الأقوم".

وبانتهاك من أشواط السعي السبعة تكون قد تمت لعمره لتي نويتها حين الإحرام.

وبعدها اخلق رأسك بالموسى أو قصر شعرك كله أو بعضه، وخلق أفضل للرجال وحرام على النساء، وبهذا الخلق أو التقصير للشعر يتحلل المحرم من إحرام العمرة رجلاً كان أو امرأة، ويحل له ما كان محظوراً عليه، فيلبس ما شاء ويتمتع بكل الحلال الصيب إلى أن يحين وقت الإحرام بالحج حين العزم على الذهاب إلى عرفات ومضى تمتعت على هذا الوجه بالتحليل من إحرام العمرة قبل إحرام بالحج، فقد وجب عليه ذبح هدي امتثالاً لقول الله تعالى

((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ، فَهُدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ))<sup>(١)</sup>

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

وهذا الهدى يجوز ذبحه بمكة عقب الانتهاء من التحلل من العمرة كما يجوز ذبحه منى في يوم العيد أو في أيام التشريق التالية له أو هي مكة بعد عودتك من منى، ولك أن تأكل منه.

أما من أحرم بالحج فقط أو كان محرماً قارناً بين الحج والعمرة، فإن عليه حين وصوله إلى مكة محرماً وبعد أن يضع متاعه ويطمئن على مكان إقامته أن يطوف بالكعبة صواف القنوم سبعة أشواط، وله أن يسعى بين الصفا والمروة، حسبما تقدم، وله تأجيل السعي إلى ما بعد طواف الإفاضة ولا يتحلل من إحرامه، بل يظل محرماً حتى يؤدي مناسك الحج والعمرة ويقف على عرفات، ثم يبدأ التحلل الأول ثم الأخير بطواف الإفاضة.

### إعادة الإحرام للحج

إذا كنت منتمياً، ففي اليوم الثامن من شهر ذي الحجة ويسمى (يوم النروية) تهباً للإحرام بالحج على نحو من سبق بيته في الإحرام حين بدء الرحلة، والبس ملابس الإحرام الموصوفة على الطهارة غسلًا أو وضوءاً ثم صل ركعتين بالمسجد الحرام إن استطعت وأبو الحج وهل إن شئت اللهم إني أردت الحج فيسره لي وتقبله مني ثم قل (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيت، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) ومتى قلت ذلك بعد تلك النية صرت محرماً بالحج ورددتها كلما استطعت في سيرك ووقوفك وجلوسك وارتفاعك بها صوت دون إيذاء لعيرك و المرأة تلي في سرها، وداوم عليها وأنت في الطريق إلى منى وإلى عرفات وفي عرفات وحين الإفاضة من عرفة إلى المزدلفة وفي هذه الأخيرة وعند وصولك إلى منى يوم النحر ولا تقطعها حتى تبدأ في رمي جمرة العقبة

## الحج عرفة:

ثم ستعد للوقوف بعرفة يوم التاسع من ذي الحجة، لأن هذا الوقوف هو الركن الأعظم للحج كما جاء في الحديث الشريف «الحج عرفة»<sup>(١)</sup> فمن فاتته الوقوف فقد فاتته الحج. ويتحقق هذا الوقوف بوجود الحاج وحضوره أي لحظة ولو مقدار سجدتين واقفاً أو جالساً أو ماشياً، أو راكباً هي أي وقت من بعد ظهر يوم التاسع إلى فجر يوم العاشر، والأفضل الجمع بين جزء من النهار في آخره وأول جزء من ليلة العاشر منه أي قبيل غروب شمس يوم التاسع إلى ما بعد الغروب بقليل ويحسن أن تكون على طهارة، وأفضل الدعاء على عرفة ما جاء في الحديث الشريف "فضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير"<sup>(٢)</sup> وخشع وتدلل لربك نادماً على ذنبك وخصايك راجياً عفوه طامعاً في رحمته ورضوانه متمثلاً يوم الحشر لأكرم فإن عرفة صورة منه فقد حشر فيه الخلق من كل جوانب الأرض حجاجاً.

## الصلاة بمسجد نمرة:

صل لظهر والعصر يوم التاسع مقصورتين (ركعتين) مجموعتين جمع تقديم أي صهما في وقت لظهر مع الإمام في مسجد نمرة إذا استطعت ولا تفصل بينهما بنافلة، وإلا فصلهما حيث كنت في خيمتك كلا منهما في وقتها أو جمعاً في وقت الصهر.

(١) أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود وترمذي وأبو حنيفة وابن ماجه والحاكم في المستدرک  
والبيهقي في السنن.

(٢) أخرجه البيهقي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

### إلى مزدلفة:

وعقب غروب شمس يوم التاسع، يتوجه الحجاج إلى مزدلفة. وعند الوصول إليها، يؤدي الحاج فرض المغرب وفرض العشاء جمع تأخير في وقت العشاء، ولك أن تبیت بمزدلفة حتى تصلي بها الصبح، ثم تتوجه إلى منى وهذا متوقف على استطاعة المبيت بمزدلفة، وكلها موقف وهي المشعر الحرام، وفيها أكثر من النكر والدعاء والاستغفار واطلب من الله واجمع من أرضها الحصيات التي سترمي بها جمرة العقبة صباح يوم النحر بمنى وهي سبع حصيات كل واحدة منها في حجم حبة الفول، ولك أن تجمعها من أي مكان غير مزدلفة، ولك أن تجمع جميع حصيات الرمي في الأيام الثلاثة ومجموعها ٤٩ حصاة. سبع منها لجمرة العقبة يوم النحر وإحدى وعشرون للجمرات الثلاث في ثاني أيام العيد، ومثلها في ثالث أيامه، ومن بقي بمنى إلى رابع أيام العيد، فعليه رمي الجمرات الثلاث كل واحدة بسبع حصيات كما فعل في اليومين الثاني والثالث.

### الذهاب إلى منى:

بعد المبيت وصلاة الفجر في منى أقصد إلى جمرة العقبة وارمها بالحصيات سبع، واحدة بعد الأخرى على التوالي وارم بقوة وقل بسم الله والله أكبر رغماً للشيطان وحزبه، اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً معفوراً، واقطع النلبية التي الرميها منذ أحرمت، وإياك ورمي هذه الجمرات أو غيرها بالحجارة الكبيرة أو العصي أو الزجاج أو الأحذية كما يفعل بعض الناس لأن كل هذا مخالف للسنة الشريفة، ولك أن تؤجل الرمي لآخر النهار ولا حرج عليك.

### الإنابة في الرمي:

إذا عجز الحاج عن الرمي بنفسه لمرض أو لعدو مانع في وقته، جاز أن يوكل غيره في الرمي عنه بعد رمي الوكيل لنفسه.

### التحلل من إحرام الحج

بعد رمي حمرة لعقبة هذه، يخلق الحاج رأسه أو يقصر من شعره وتقصر الحاحة من أطراف شعرها ولا تحقق وبهذه الحلق أو التقصير، يحصر التحلل من إحرام الحج ويحل ما كان محرماً ما عدا الاتصال الحنسي بين الزوجين، فإن هذا لا يحل إلا بعد طواف الإفاضة الذي قال الله في شأنه

﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(١)</sup>

### طواف الإفاضة

بعد رمي حمرة العقبة والتحلل بالحل أو التقصير، يذهب الحاج إلى مكة للطواف بالكعبة سبعة أشواط وهو طواف الفرص، ويسمى طواف الإفاضة، أو طواف الزيارة، وقد سبق بيان أحكام الطواف، ثم يصلي ركعتين في مقام إبراهيم ويشرب من ماء زمزم، ويسعى بين الصفا والمروة على ما تقدم بياحه.

### المستمنى ورمي باقي الجمرات

بعد طواف الإفاضة، عد إلى منى هي نفس اليوم وبنت فيها ليلة الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة. ويجوز أن تنقضي هي مكة ثم تتم الليلة بمنى كما يجوز أن تستمر في منى وتتم الليل بمكة، ولك ألا تبث بمنى وإن كره ذلك لغير عذر، ومن الأعذار عدم تيسر مكان المبيت ولكن يلزمك إذا لم تنبث في منى أن تحضر إليها لرمي الجمرات.

### أماكن رمي الجمرات الثلاث ووقته

الصعري وهي القريبة من مسجد لحيف ثم الوسطى وهي التي تلدها وعلى مقربة منها ثم العقبة وهي الأخيرة. أرم هذه الجمرات هي كل من يومي ثاني وثالث

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحج.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

أيام العيد كل واحدة سبع حصيات كما فعلت حين رميت جمرة العقبة في يوم العيد. ووقت رمي هذه الجمرات من الزوال إلى الغروب وبعد الغروب أيضاً، ولكن الأفضل عقب الزوال لموافقة فعل الرسول ﷺ متى كان هذا ميسوراً دون حرج.

وفد أجاز الرمي بين الظهر عطاء وطاوس وغيرهما من الفقهاء وأجاز الرفعي من الشافعية رمي هذه الجمرات في الفجر وهذا كله موافق لإحدى الروايات عن الإمام أبي حنيفة

قال تعالى

((يُرِيدُ اللَّهُ بَكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بَكُمُ الْعُسْرَ))<sup>(١)</sup>

وقال سبحانه

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(٢)</sup>

### حيض المرأة قبل طواف الإفاضة:

لمرأة إذا فاجأها الحيض قبل طواف الإفاضة ولم يمكنها التحلف حتى انقطاعه أن تستعمل دواءً لوقفه وتغتسل وتطوف. أو إذا كان الدم لا يستمر نزوله طوال أيام الحيض بل ينقطع في بعض أيام مدته، عندئذ يكون لها أن تطوف في أيام الانقطاع عملاً بحد قولي الإمام الشافعي القائل إن النقاء في أيام انقطاع الحيض طهر. وهذا القول أبضاً يوافق مذهب الإمامين مالك وأحمد

وأجاز بعض فقهاء الحنابلة والشافعية للحائض دخول المسجد للطواف بعد إحكام الشد والعصب وبعد الغسل حتى لا يسقط منه ما يؤذي النفس ويلوث

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

المسجد، ولا فدية عليها في هذه الحال باعتبار حيضها - مع ضيق الوقت والاضطرار للسفر - من الأعذار الشرعية.

وقد أفتى كل من الإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم بصحة طواف الحائض طواف الإفاضة إذا اضطرت للسفر مع صاحبها، ثم إن النفساء حكمها كالحائض في هذا الموضع.

#### طواف الوداع:

اسمه يدل على الغرض منه لأنه توديع للبيت الحرام وهو آخر ما يفعله الحاج قبيل سفره من مكة بعد انتهاء المناسك. وقد اتفق العلماء على أنه مشروع متى فعله الحاج سافر بعده فوراً. ثم اختلف العلماء في حكم هذا الطواف هل هو واجب أم سنة. بالأول قال فقهاء لأحناف والحنابلة وروية عن الشافعي وبالقول الآخر قال مالك وداود وابن المنذر وهو أحد قولي الشافعي.

#### يستحب تعجيل العودة:

فيما رواه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال "إذا قضى أحدكم حجه، فليتعجل إلى أهله فإنه أعظم لأجره".

#### زيارة المدينة المنورة:

إذا لم تكن أيها الحاج قد بدأت هذه الرحلة المباركة بزيارة الرسول ﷺ، فمن السنة - وقد فرغت من مناسك الحج أن تقوم بها فإنها من أعظم الطاعات وأفضل القربات وفي فضلها أحاديث شريفة كثيرة، ولتقصد من الزيارة الصلاة في حرمه الآمن تحصيلاً للثواب فقد ورد في الحديث الشريف عن صاحب هذا الحرم ﷺ "صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام"<sup>(١)</sup>

(١) رواه أحمد في مسنده عن عبدالله بن لبيب.



### خطة هذه الزيارة وأدائها:

يسن للزائر - بعد أن يطمئن على أمتعته ومحل إقامته - أن يغتسل وأن يلبس أحسن ثيابه ويتطيب وإذا لم يتيسر الاغتسل اكتفى بالوضوء.

ثم يتوجه إلى الحرم النبوي متواضعاً في سكينة ووقار، فإذا دخل من باب المسجد قصد إلى الروضة الشريفة وهي بين القبر الشريف والمنبر النبوي، وصلى فيها ركعتين تحية للمسجد - ويدعو لله مجتهداً في الدعاء لأنه في روضة من رياض الجنة وفي مهبط الرحمة وموطن الإجابة إن شاء الله.

فإذا انتهى الزائر من تحية المسجد والجلوس في الروضة الشريفة، توجه إلى قبر الرسول ﷺ، ووقف قبالة موضع الرأس الشريف في أدب واحترام، ويسلم على الرسول ﷺ في صوت خفيض، ويقول (السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا حيرة الله هي حلفه، السلام عليك يا سيد المرسلين وإمام المتقين، أشهد أنك بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة، وجاهدت في الله حق جهاده).

ثم يصلي الزائر على رسول الله ﷺ ويبلغ إليه سلاماً وسلاماً من أوصوه. ثم يترك هذا الموضع إلى اليمين قليلاً بما يساوي ذراعاً (قل من المتر) ليجد نفسه واقفاً قبالة رأس الصديق أبي بكر رضي الله عنه، فيسلم عليه بقوله (السلام عليك يا خليفة رسول الله، السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار، السلام عليك يا أمييه في الأسرار حرك الله عنا أفضل ما جرى إماماً عن أمة بيه).

ثم يتجاوز مكانه إلى اليمين قدر ذراع أيضاً ليجد نفسه واقفاً قبالة رأس عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيقول (السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مطهر الإسلام السلام عليك يا مكسر الأصنام، جراك الله عنا أفضل الجزاء).

## الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وبعد هذا يستقبل الزائر القبة ويدعو بما شاء لنفسه ولوالديه وأهله ولبن أوصاه بالدعاء شاملاً جميع المسلمين.

وينبغي للزائر ألا يلمس حجرة الرسول ﷺ ولا يقل الحواجز ولا الحيصان ولا يطوف حولها، لأن هذا منهي عنه في أحاديث وهيرة عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

وينبغي للزائر كذلك أن يغتيم مدة وجوده في المدينة، فيصلّي في مسجد الرسول ﷺ الصلوات الخمس، وعليه أن يكثر من النوافل هي الروضة الشريفة، وأن يكثر من تلاوة القرآن الكريم فيها ومن الدعاء والاستغفار والتسبيح.

ومن المستحب زيارة أهل النقيع حيث دفن أصحاب الرسول ﷺ من المهاجرين والأنصار وصالحيهم، كم يزور شهداء أحد وقبر سيد الشهداء حمزة عم الرسول ﷺ ومسجد قباء أول مسجد بناه الرسول.

وفي ختام الإقامة بالمدينة لا تفارقها أبها الزائر إلا بعد أن تصلي ركعتين في مسجد الرسول ﷺ، وتزور الرسول وصاحبيه، وتسال الله تيسير العودة لهذه الزيارة وتكرارها.

### خلاصة

١ - إذا أردت لعمرة فقط أو الحج فقط أو هما معاً، فلا تحاوز الميقات إلا محرماً بالشروط المتقدمة.

٢ - للمحرم أن يلبس لنظارة وساعة اليد و الخاتم لبح، وأن يشد على وسطه الحرام ونحوه. والمرأة أن تلبس الحلي المعتدلة والحرير والجوارب وما تشاء من ألوان دون تبرج، وإن كان لأولى السعد عن الألوان الملفتة والزينة والاكتفاء ببيض الثياب.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

٣ - لا بأس باستخدام الصابون ولو كانت له رائحة، لأنه ليس من الطيب المحظور.

٤ - الممنوع على الرجال لبس المحيط المفصل على البدن والثياب التي تحيط به وبسبب لبسها ولو لم تكن بها خيطة كالحوارب والهابلات والكسونات والشروز.

٥ - لحاج بعد الإحرام إصلاح الإزار والرداء وجمع قطعها على بعض اللورداء وتشبيكها لستر العورة ولا يعتبر مخيطاً ولا محيطاً.

٦ - الحيض أو النفاس لا يمنع من الإحرام، وللحائض والنفساء عند الإحرام أن تأتي بكل أعمال الحج من الوقوف بعرفة ورمي الجمرات وما إليهما لكنها لا تطوف ولا تسعى لأنها ممنوعة من الدخول في المسجد إلا في طواف الإفاضة إذا ضاق وقتها عن مكوث في مكة إلى أن ينقطع دمها، فلها أن تغسل الموضع وتعصمه حتى لا يسقط الدم وتطوف حسبما تقدم بيان وجهه وليس لها ذلك في طواف الوداع، إذ لو فاجأها الحيض فيه أو قبله، تركته وسافرت مع فوجها ولا شيء عليها.

٧ - كشف الكتف الأيمن للرجال في الإحرام لا محل له وهو مندوب فقط للرجال عند بدء طواف بعده سعی، ولو تركه المحرم في طوافه فلا شيء في تركه.

٨ - تحية البيت الحرام الطواف لمن أراد عند دخوله، ومن لم يرد، فليص ركعتين تحية المسجد قبل الجلوس والأولى الطواف للمسطيع.

٩ - يكره للرجال المزحمة على استلام الحجر الأسود، ويحرم هذا على النساء منعاً من التصاقهن بالرجال.

١٠ - إذا أقيمت لصلاة في ثناء الصواف أو السعي، فصل مع الإمام جماعة لتحصيل ثوابها، ثم أكمل الطواف والسعي من حيث توقفت، ويجوز لمن

يعجز عن موالاة الطواف أو السعي أن يستريح بين الأشواط بقدر ما يستعيد نشاطه.

١١- الوضوء شرط في طواف لركن للحج أو العمرة وليس شرطاً في السعي ولكن الأفضل أن يكون الساعي متوضئاً.

١٢- كل من لزمه هدي قرآن أو تمتع أو جزاء، إذا لم يجده أو لم يجد ثمنه، أو كان محتاجاً إلى ثمنه من ضرورات سفره أو احتياجاً شرعياً لفقته في حجه، وجب عليه بديله وهو صوم ثلاثة أيام متتبعة في الحج بعد إحرامه له لا يتجاوز بها يوم عرفة والأولى ألا يصوم يوم عرفة. ثم سبعة أيام متتبعة بعد رجوعه إلى وطنه وإذا فاتته صوم الثلاثة في الحج أو عجز عنها هناك، صام العشرة جميعاً بعد العودة إلى أهله.

١٣- إذا دخلت المرأة مكة محرمة بالعمرة فقط ثم فجأها لمحيض وخشيت امتدده وفوات وقت الإحرام بالحج (يوم الثامن من ذي الحجة)، أحرمت بالحج وصارت قارئة، وعليها دم القران.

١٤- لا حرج في المرور بين يدي المصلين في الحرم، وصلاة النفل جائزة فيه في كل وقت، بمعنى أنها غير ممنوعة في الأوقات المكروهة والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم واغفر لنا، ربنا إنك أنت الغفور الرحيم.  
وصلّى الله على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن تبع دينه ووالاه.

من أحكام الحج وما يتعلق بها

## فائدة أموال جماعة الحج في البنك لا يجوز صرفها في وجوه الخير

سؤال من جماعة الحج التعاوني تلتبس فيه حكم الدين في أموال الجمعية التي تتجمع طول العام بصفة اشتراكات شهرية، وتودعها الجمعية أولاً بول في أحد البنوك بصفة أمانة بدون فائدة. وقد طلب أعضاء الجماعة أن تحصل الجمعية على فائدة مقابل هذه المبالغ للاستفادة منها في أعمال الخير، كترميم المساجد وتصليح دورات المياه وغير ذلك من الأعمال الخيرية، ولكن الجماعة ترفض الحصول على أية فائدة من البنك المودع به أموال الجماعة. وتطلب الجماعة الإفادة عما إذا كان يجوز الحصول على الفائدة للاستفادة بها في أوجه الخير الموضحة أعلاه أم لا يجوز الحصول عليها وبيان الحكم الشرعي في ذلك.

### الإجابة

جری اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضه مال بمال. وقد حرم الله سبحانه وتعالى الربا بالآيات الكثيرة في القرآن الكريم. وكان من آخرها نزولاً على ما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما قول الله سبحانه وتعالى

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْرَءُونَ إِلَّا كَمَا يَقْرَأُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مِنْ سَلْفٍ وَآمَرَهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٢٧٥ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُجِبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَتَمَّ ٢٧٦﴾ (١)

(١) الآيات ٢٧٥ و٢٧٦ من سورة البقرة.

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

ومحرم كذلك بما ورد في الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ (الذهب بالذهب والفضة بالفضة. والبر بالبر، والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلاً بمثل يداً بيد. فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء)

ولما كان مقضى هذه النصوص أن كل زيادة مشروطة في القرص قدرًا ورميًا تعتبر من رب الزيادة المحرم قطعاً. كانت لزيادة التي تحصل عليها الجمعية بوصفها هئدة محددة قدرًا وزمت على وجهها من باب ربا الزيادة، ولتعامل بالربا أخذًا وعطاءً من كبائر المحرمات في الإسلام. فلا يحل أخذ هائدة من السك على أموال جماعة الحج المودعة لديها بحقه صرفها في وحوه الخير، لأن العانة لا تنزل الوسيلة لمحرمه والله طيب لا يقبل إلا طيباً كما ورد في الحديث الشريف والله سبحانه وتعالى يقول:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طِبَّتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أُخْرِجَ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَبْمُؤُوا الْحَبِيتَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَّاجِدِيهِ إِلَّا أَنْ تَغْمُصُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَمِيدٌ ﴾ (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

## تأجيل الهدى غير جائز

سائل اعتزم أداء فريضة الحج والعمرة ومنها الضدية. ويطلب الإفادة بالحكم الشرعي عما إذا كان يجوز له تأجيل الضدية لحين عودته إلى بلده ليقوم بتوزيعها على فقرائها وهم كثيرون؟

أجاب:

يظهر من السؤال أن لسائل يريد أداء الفريضة قرناً للحج والعمرة معاً أو متمتعاً بالعمرة إلى الحج. وقد كان كذلك، فإنه يجب عليه أداء فدية «الهدى» في أوقات الحج بمعنى، ولا يجوز له تأجيلها لحين عودته إلى بلده، فإن كان عاجزاً عن شراء ما يعدي به، فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى بلده، لقوله تعالى

﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسِتَّةِ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ <sup>(١)</sup>

ومم ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

## مكانة الحج في الإسلام

إحدى الجهات الإعلامية أرسلت تسأل عن توضيح الآتي:

- ١ الحج فريضة وهو الركن الخامس من أركان الإسلام، ولا يجب إلا مرة في العمر.
- ٢ يشترط لوجوب الحج الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة على خلاف في تحديد هذه الاستطاعة بوجه عام.
- ٣ نفقات الحج يجب أن تكون من مال حلال طيب. فإن الله لا يقبل إلا طيباً.

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

- ٤- يجزىء الحج بطريق جهة العمل التي تتبرع بنفقاته كلها أو بعضها لأن المال المتبرع به صار ملكاً له، فكانه حج بماله.
- ٥- القرعة من الطرق المشروعة في الإسلام لا اختيار أمر من اثنين ثم يتبين أيهما الأولى، ويجوز الخروج للحج عن طريقها بمعرفة الجهات المسؤولة أو جهات العمل.
- ٦- لا تجوز الاستدانة للحج لأن قضاء الدين من الحوائج الأصلية.
- ٧- ليس للزوج منع زوجته من فريضة الحج متى تيسر لها السفر مع محرم أو رفقة ثقة.
- ٨- تفترق العمرة عن الحج في أن الأخير من أركانه الوقوف بعرفة وله وقت معين، أما العمرة فليس لها وقت معين وليس لها وقوف بعرفة وهناك فروق أخرى في المذاهب.
- ٩- الإنابة في الحج غير جائزة عند المالكية مطلقاً، ويرى فقهاء المذاهب الثلاثة الأخرى أن الحج مما تقبل فيه الإنابة بشروط.
- ١٠- أركان الحج اثنان عند الحنفية وأربعة عند باقي المذاهب الأربعة وزاد عليها الشافعية ركنين، وللإحرام ميقات مكاني يختلف باختلاف الجهات، على تفصيل في كل ذلك بالمذاهب.
- ١١- إذا فقد الحاج الماء، أثناء الرحلة، تيمم لكل صلاة. ولو وجده وكان في حاجة إليه للشرب له ولرفاقه أو لحيوان، حرم عليه الوضوء به.

س ١، ما مكانة الحج في الإسلام؟

الإجابة:

قال الله تعالى

﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿١﴾ فِيهِ ءَايَاتٌ نَبِّئْتُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ ۚ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا ۚ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾<sup>(١)</sup>

(١) الأيتان ٩٦ و ٩٧ من سورة آل عمران.



## من أحكام الحج وما يتعلق بها

وهذه الفريضة من أركان الإسلام الخمسة التي بينها الرسول صلوات الله وسلامه عليه في حديث (بني الإسلام على خمس)، وقد فرض مرة واحدة في العمر على كل مسلم ومسلمة. قال رسول الله ﷺ "يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا"، فقال رجل. أكل عام يا رسول الله؟ فسكت ﷺ حتى قالها ثلاثاً ثم قال رسول الله عليه الصلاة والسلام "لو قلت معكم لوجب ولما استطعتم".<sup>(١)</sup>

والحج هجرة إلى الله تعالى استجابة لدعوته وموسماً دورياً يلتقي فيه المسلمون كل عام على أصفى العلاقات وأنقاها ليشهدوا منافع لهم على أكرم بقعة شرفها الله تعالى

وعبادات الإسلام وشعائره تهدف كلها إلى خير المسلمين في الدنيا والآخرة، ومن هنا كان الحج عبادة يتقرب بها المسلمون إلى خالقهم، فتصفوا نفوسهم وتنشف قلوبهم ليلتقوا على المودة إن من أهداف الإسلام جمع الكلمة وتوجيه المسلمين إلى التدارس فيما يعينهم من شؤون الحياة ومشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقرآن والسنة يرشدان المسلم إلى أن يجعل حجه لله وحده امتثالاً لأمره وأداءً لحقه ووفاءً لعهدده وتصديقاً بكتابه. ومن أجل هذا، وجب على الحاج أن يخلص النية لربه فيما يقصد إليه، وألا يبتغي بحجه إلا وجه الله تعالى. ومن مظاهر الإخلاص في الحج وحسن النية أن يرد ماله عليه من حقوق لأصحابها إن استطاع والتوبة إلى الله بإخلاص مع الاستغفار، وتسليم الأمر إليه إن عجز عن الرد، وأن يرضي أهله ويصل رحمه ويبر والديه. قال تعالى

(١) رواه أحمد ومسلم.

﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزُودُوا فَإِنَّ حَيْرَ الرَّادِ النَّفْقَوَى وَأَنْفَقُوا بِأُولَى الْأَلْبَبِ ﴾ (١)

س٢: ما هي شروط وجوب الحج؟

ج: يشترط لوجوب الحج الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة. ويستدل الفقهاء على اشتراط البلوغ والحرية بقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه "أيما صبي حج ثم بلغ، فعليه حجة الإسلام" وأيما عبد حج ثم عتق، فعليه حجة الإسلام. (٢)

س٣: ما مدى الاستطاعة الواجبة للحج؟

ج: دلت بصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على أن فريضة الحج إنما تلزم المستطيع ولا تحب على غيره، وقد اختلف الفقهاء في تحديد هذه الاستطاعة بوجه عام، فقال فقهاء المذهب الحنفي الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة بشرط أن يكونوا فاضلين عن حاجياته الأصلية كالدين الذي عليه للغير والمسكن والملبس وما يلزمه لعمله أو حرفته من أدوات، وأن يكونوا كذلك رائدين عن نفقة من يلزمه الإنفاق عليهم مدة عييته وإلى أن يعود، والمعتد في كل ذلك ما يليق بالشخص عادةً وعرفاً وهذا يختلف باختلاف أحوال الناس، ثم اشترط ما يقدم إنما هو لمن كان بعيداً عن مكة مسيرة ثلاثة أيام وأكثر أما من كان قريباً منها، فإن الحج واجب عليه، وإن لم يقدر على الراحلة متى قدر على المشي وعلى باقي النفقات التي يعسر عليها الفقهاء بالراد.

(١) آية ١٩٧ من سورة البقرة

(٢) رواه البيهقي.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

كما يشترط فقهاء الحنفية كذلك لوجوب الأداء سلامه البدن فلا يجب أداء الحج على مقعد أو مشلول أو من يعجز عن تحمل مشقة السفر وعنائه، كما لا يجب على أحد من هؤلاء بكليف غيرهم بالحج عنهم أما الأعمى الذي يقدر على الراد والراحلة فإن وجد قائداً للطريق وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه وإن لم يجد قائداً فلا يجب عليه الحج بنفسه أو بإئابة العير عنه، كما يشترط أن الطريق بن يكون الغالب فيه السلامة سواء كان السفر براً أو بحراً أو جواً.

وقال فقهاء المالكية إن الاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة ومواضع السن إكناً عادياً سواء كان مشياً أو ركناً بشرط أن يلحقه مشقة عظيمة وإلا فلا يجب عليه الحج.

ويرى فقهاء الحنابلة أن الاستطاعة في الحج هي القدرة على الراد والراحلة الصالحة لئله، وبشرط أن يكونا فضلين عما يحتاجه من كتب علم ومسكن وخادم ونفقته ونفقة عياله على الدوام.

وقال فقهاء الشافعية الاستطاعة بالنفق تتحقق بالقدرة على الزاد والراحة، وأن تكون نفقات الحج فاضلة عن دين ولو لم يحل أجله، وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود، وعن مسكنه المدسب وآلات صناعته ومهنته ومن لطريق.

س٤: ما هي الشروط الواجب توافرها في نفقات الحج؟

ج: يجب أن تكون نفقات الحج من مال حلال صيب فإن الله لا يقبل إلا طيباً، وليكن معوماً أن من حج بمال غير حلال ثم قال ليكن اللهم ليكن قد لله عز وجل له - كما ورد في الأثر - لا ليكن ولا سعديك حتى ترد ما في يديك.<sup>(١)</sup>

(١) حلية الأولياء.

## الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

س٥: هل يجزىء الحج الذي يتم بطريق جهة العمل حيث تتحمل جميع النفقات أو بعضها؟

ج: ما دامت جهة العمل متبرعة بنفقات الحج كلها أو بعضها أجزأت وتمت حجة الإسلام؛ لأنه بتبرع هذه الجهة بالنفقات، صار المتبرع له مالاً لها، فكأنه حج بماله وفقاً لما قرر الفقهاء في مكية الصدقة والزكاة.

س٦: هل يجوز الخروج للحج بطريق القرعة التي تتم بمعرفة الجهات المسؤولة أو جهات العمل؟

ج: القرعة من الطرق المشروعة في الإسلام لاختيار أمر من اثنين يتبين أيهما الأولى، وقد فعلها رسول الله ﷺ مراراً لاختيار من تسافر معه من نسائه في الغزو وغيره. فإذا اقتضت الظروف الاقتصادية للدولة تحديد عدد الحجاج المسافرين كل عام وكثر عدد الراغبين وزاد عن العدد المقرر، فإن للجهات المسؤولة إجراء القرعة لاختيار المسافرين للحج من بين المتقدمين، وكذلك الحال بالنسبة لجهات العمل.

س٧: هل تجوز الاستدانة للحج؟

ج: عن عبد الله بن أبي أوفى قال "سألت رسول الله ﷺ عن الرجل لم يحج أيسقرض للحج؟ قال: لا".<sup>(١)</sup>

ومن أجل هذا قال الفقهاء إن قضاء الدين من الصوائج الأصلية وبهذا الاعتبار أكد من الحج بل ومن الزكاة وقالوا إن احتياج المسلم إلى الزواج وخاف العنت وخشي على نفسه الوقوع في المحرم، قدم التزوج لأنه بهذا الاعتبار واجب كالنفقة، وإن لم يحف، قدم الحج لأن الزواج في هذه الحالة تطوع.

(١) أخرجه لشافعي.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

س: متى يجب على المسلمة الحج وهل للزوج منع زوجته من أداء هذه الفريضة؟

ج: وحوب أداء فريضة الحج على المرأة المسلمة إذا استطاعت بحد الاستطاعة سالف الذكر بشرط وجود زوجها معها في سفر الحج أو محرم من النسب أو المصاهرة أو لرضاع، ولا فرق في هذا بين الشابة ومن تقدم بها السن إذا كان بينها وبين مكة سفر ثلاثة أيام فكثر، أما إذا كانت المسافة أقس من ذلك، فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج وبشرط أن يكون المحرم في حالة وجوده عاقلاً بالغاً مأموراً، وألا تكون معتدة فعلاً من طلاق أو وفاة وهذا مذهب الحنفية. أما المالكية فقلوا إنه إذا لم يسافر معها زوجها أو محرم لها، فيجوز سفرها مع رفقة مأمونين عليها وإلا لم يجب عليها أداء الحج ولو توفرت لقدرة المالية بشرط المالكية أن يكون ركوب المرأة ميسوراً لها إذا كنت المسافة بعيدة، وقال فقهاء الحنابلة إن الحج لا يجب أدائه على المرأة إلا إذا كان معها زوجها أو أحد محارمها. ويرى فقهاء الشافعية أنه إذا لم يتيسر للمرأة خروج زوجها معها أو أحد محارمها، فإن لها أن تحج مع نسوة يوثق بهن (اثنان فكثر) ولو وجدت امرأة واحدة، فلا يجب عليها وإن جاز لها أن تحج معها حجة الفريضة، بل أجازوا لها أن تخرج لحج الفريضة وحدها عند الأمر. أما في النفل فلا يجوز الخروج مع النسوة ولو كثرن وإذا لم تجد المرأة رجلاً محرماً أو زوجاً يخرج معها للحج إلا سحرة، لزمها إن كانت قادرة عليها. وليس للزوج منع زوجته من فريضة الحج متى تيسر لها السفر مع محرم لها أو رفقة نقة على ما تقدم بيانه في مذهبي المالكية والشافعية، لأن حج الفريضة من الواجبات ولا طاعة لمخوف في معصية الخالق، وبه منعها من حج التطوع كما له منعها من صوم وصلاة النفل.

س٩: ما الفرق بين الحج والعمرة؟

ج: العمرة فرص في العمر مرة فوراً في مذهب الإمام أحمد بن حنبل وفرض كذلك على النراخي في مذهب الإمام الشافعي، وسنة مؤكدة لدى فقهاء المذهبين الحنفي والمالكي، وتفترق العمرة عن الحج في أن الأخير من أركانه الوقوف بعرفة وللحج وقت معين هو أول شهر شوال حتى فجر العاشر من ذي الحجة. أما العمرة، فليس لها وقت معين ولا تقوت وليس فيها وقوف بعرفات، ولا نزول بمزدلفة ومسى، ولا مبيت بها وليس فيها رمي جمار ولا جمع بين صلاتين بسبب الحج عند الأئمة الثلاثة ولا بسبب سهر عند الشافعي ولا خطبة فيها، وليس فيها طواف قدوم وتفارق الحج فوق هذا عند فقهاء المذهب الحنفي بأنه لا تجب بدنة بفسادها ولا بطوافها حنبلاً بخلاف الحج، وإنما تجب بذلك شاة في لعمرة وكذلك ليس فيها طواف وداع كما في الحج.

س١٠: هل تجوز الإنابة في الحج؟

ج: قال فقهاء المالكية إن الحج لا تجوز فيه الإنابة سواء في حالة الصحة أم المرض، وإن لإجارة عليه فاسدة وإن، لوصية بالحج مكروهة، ويرى فقهاء المذاهب الثلاثة الأخرى أن الحج مما تقبل فيه الإنابة. فمن عجز عن الحج بنفسه، وجب عليه أن ينوب غيره ليحج عنه بشروط منها أن يكون المنوب عاجراً، عجزاً مستمراً إلى الموت عادة كالمريض الذي لا يرجى شفاؤه وكالأعمى وكبير السن. ولا تجوز الإجارة على الحج وهذا فقه المذهب الحنفي، وكذلك في مذهب الإمام الشافعي عبر أنه يجبر الاستئجار على الحج بشرط معرفة العاقلين لأعمال الحج فرضاً ونقلاً وفي الجملة كذلك مذهب الحنابلة، ويشترط أن يكون النائب قد أدى فرض الحج.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

س ١١: ما هي أركان الحج ومن أين يحرم الحاج؟

ج: أركان الحج لدى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة أربعة

الإحرام وطواف الزيارة أو الإفضة والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة. ولو نقص واحد منها، بطل الحج باتفاق هذه المذاهب. أم في مذهب الإمام أبي حنيفة، فإن للحج ركنين فقط هما الوقوف بعرفة وأربعة أشواط من صواف الزيارة، أما الثلاثة البقية فواجب. وأما الإحرام فهو من شروط صحة الحج والسعي بين الصفا والمروة من الواجبات، وزد الشافعية ركنين على الأربعة سائلة لذكرهم إزالة لشعر بشرط أن يرال ثلاث شعرات من الرأس لا من غيره بعد الوقوف بعرفة وبعد تنصاف ليلة النحر في الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يقدم الإحرام ثم الوقوف بعرفة ثم الحلق. والإحرام نية الدخول في الحج والعمرة، ولا يشترط في تحقيقه اقترانه بتلبية أو غيرها في مذهب الشافعية والحنابلة. وعند المالكية يتحقق بالنية فقط، ويسن اقترانه بقول كالتلبية أو تهليل أو فعل متعلق بالحج، وعند الحنفية يتحقق الإحرام بالنية مقرونة بالتلبية أو ما يقوم مقامها كالذكر مثلاً.

وللإحرام ميقاتات مكاني يختلف باختلاف الجهات فأهل مصر والشام والمغرب إحرامهم الآن من المكان المسمى (راسخ) عند محاذاته إذا كن لسفر بحراً وسكان العراق وسائر بلاد المشرق ميقاتهم (دات عرق) وأهل المدينة ميقاتهم (بو الحليفة) وميقات أهل اليمن والهند (يلمم) وأهل نجد (قرن المنازل) ومن جاور هذه المواقيت دون إحرام وجب عليه الرجوع إليهم والإحرام منها، فإن لم يرجع لزمه الهدى.

ومن أراد الإحرام، كان عليه أن يتحلى بالصبر وسعة الصدر وأن يتجاوز عن هفوات الناس وأن يصون عينه ولسانه وجميع أعضائه جسمه عن لهفوات

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

التي تعصب الله وتؤدي الناس امتثالاً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام "من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه"<sup>(١)</sup> وإذا كان السفر بالطائرة فعليه الإحرام من بيته، وإذا كان بالباخرة فالإحرام من الميقات سالف الذكر، ويسن قبله الاغتسال والوضوء وليس ملابس الإحرام المكونة من قطعتين. الأولى يغطي بها النصف الأسفل من الجسد والأخرى يغطي بها الجزء الأعلى مع كشف الرأس وهذا للرجل، أما السيدة فإنها تلبس ملابسها العادية وتكشف وجهها، ويستحب بعد الإحرام صلاة ركعتين سنة الإحرام، وقد يكون الإحرام بلعمره فقط أو بالحج فقط أو بهما معاً ويرفع الحاج صوته بالتلبية، ومتى تم الإحرام فإنه يحرم لبس المخيط للرجل، وكذلك تغطية الرأس، كما تحرم معاشرة الزوجية، والتعرض لصيد البر الوحشي أو لشجر الحرم، والحلق وقص شيء من الشعر والأظفار واستعمال العطور.

س ١٢: ما حكم فقد الماء في أثناء رحلة الحج؟

ج: إذا فقد الماء، تيمم الحاج لوقت كل صلاة ولو وجد الماء وكان في حاجة إليه للشرب، سواء له ولرفقائه أو لحيون محتر، يحرم عليه الوضوء لأن حياة النفوس أكد ولا بديل للشرب، أما الماء فبديله للوضوء والاعتسال لتيمم. وهذا يكون بضربتين على التراب الطاهر، إحداهما لمسح الوجه والأخرى لمسح اليدين إلى المرفقين، ولا تلزمه الإعادة ولو وجد الماء بعد الصلاة بالتيمم.

س ١٣: هل يجوز الحج عن المتوفى قريباً أم غير قريب؟

ج: روي أن رسول الله ﷺ قال: "من حج عن ولديه أو قضى عنهما معروفاً بعث يومه القيامة مع الأبرار"<sup>(٢)</sup> وقوله "من حج عن ميت كتبت للميت حجة وللحاج

(١) روه أحمد والنسائي وابن ماجه والبخاري ومسلم عن أبي هريرة.

(٢) أورده ابن قدامة في كتابه المعني.



## من أحكام الحج وما يتعلق بها

سبع" وهي رواية للديلمي عن ابن عباس "وللحاج براءة من النار". ويشترط  
فيمن يحج عن الغير حياً أو ميتاً أن يكون قد حج لنفسه الفريضة.. والله  
سبحانه أعلم بالصواب.

### حج وزكاة دين

سائل وقعت منه الأمور التالية:

١- نوى الحج والعمرة قارناً. وقد طاف وسعى للعمرة صباحاً. وبعد الزوال طاف وسعى  
للحج.

٢- وفي السنة التالية، أحرم السائل للحج والعمرة قارناً، وطاف وسعى للعمرة ولم يطف  
ولم يسع للحج حتى الآن.

٣- للسائل أموال ومبالغ نقدية في ذمة أخيه، وهذه المبالغ مضمونة وغير مجحودة.  
وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في الأمور الثلاثة. وهل يجب عليه شرعاً نسك  
قرانه الأول وقرانه الثاني أم لا؟ وإذا كان يجب عليه نسك لكل منهما فما الحكم  
الشرعي في ذلك. وهل تجب عليه الزكاة في المسألة الثالثة في المبلغ، الذي بذمة  
أخيه. ومن أي تاريخ تجب الزكاة فيه؟

### الإجابة

عن الحج الطاهر من السؤال أن السائل أحرم بالحج والعمرة قارناً ولم يؤد  
ركان الحج في المرتين. وإذا كان الأمر كذلك، وجب عليه أن يحرم بالحج في وقته  
ومن ميقاته بمراعاة أداء أركانه وشروطه.

عن الزكاة عن الدين فإنه إذا بلغ الدين بصاً يساوي ٢٠ مثقالاً ذهباً ترن  
الآن ٨٥ حراماً أو مائتي درهم من الفضة ترن الآن ٥٩٥ جرام، وحال عيه الحال،  
وكان فئصاً عن الحوائج الأصلية للدائن وعن تجب عليه نفقته وكان الدين مقراً  
لفول الإمامين أبي يوسف ومحمد يؤدي ركاه ما يقبضه من هذا الدين قليلاً كان

## الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

المفوض أم كثيراً متى كانت جمعة الدين مسحاً فيها الركاه. وإذا لم يقصر شيئاً، فمن باب الاحتياط في الدين ما قال به فقهاء مذهب الشافعي إخراج الزكاة عن الدين عن جميع السنوات التي ظل فيها هي ذمة المدين والله سبحانه وتعالى أعلم.

### الاستطاعة الصحية والحج عن الغير

سائل يقول إن له ابناً يعمل مدرساً بالمملكة العربية السعودية، وأن ابنه هذا يريد أن يدعو له لتأدية فريضة الحج والعمرة هذا العام ون حالة السائل الصحية لا تسمح له بتحمل مشاق السفر والقيام بشعائر الحج. وهو يريد بيان حكم الشرع فيما إذا كان يجوز لابنه هذا أن ينوب عنه ويقوم بشعائر الحج نيابة عنه، مع الإحاطة بأن هذا الابن سبق له أن أدى فريضة الحج عن نفسه، وهل يكون ما ينفقه في قيامه بالحج عنه يعتبر ديناً على السائل يتعين عليه القيام بسداده لابنه المذكور أم لا؟ وبيان الصيغة التي يقولها في أثناء قيامه بتأدية شعائر الحج عن السائل.

#### الإجابة

إن لحج إلى بيت الله الحرام من فرائض الإسلام الخمسة تجب على كل مسلم ومسلمة مستطيع امتثالاً لقوله تعالى

﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ بَيْتِهِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (١)

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

ومن شروط وجوب الحج الاستطاعة - ومما يتحقق به أن يكون المكلف صحيح اسدً، فإن عجز عن الحج لشيخوخة أو زمانة أو مرض لا يرجى شفوؤه، لزمه إحاح غيره عنه إن كان له مال، أي يملك ما يكفيه مما يصح به بدنه ويكفي من يعول كفاية فاضلة عن حوائجه الأصلية من مطعم وملبس ومسكن ومركب واة حرفة حتى يؤدي الفرض ويعود. والإنانة في الحج أحازها فقهاء مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة بشروط محددة في كل مذهب، ولم يحزها فقهاء المذهب المالكي. ومم يشترط فيمن يحج عن غيره عند من أجاز ذلك أن يكون قد سبق له الحج عن نفسه، وأن يحرم بحجة واحدة ناوياً، الأصل في إحرامه وتلبسته وفي كل مناسك الحج، وللدائب الإحرام من الميقات الذي يوجد فيه في أشهر الحج، ولا يشترط الإحرام من ميقات المحجرج عنه

وفي الاقتصار على الحج روى البيهقي بسنده عن عبد الله بن أبي أوفى "سألت رسول الله ﷺ عن الرجل لم يحج أبستقرض لسحج" قال لا ولا يعتبر مستطيماً مالياً برسماله في التجارة لأنه محتاج إليه للنفقة. ولا يتبرع غير ولده بنفقات الحج، وعلى ذلك ففي واقعة السؤال مادام السائل لا يتحمل مشاق السفر بسبب كرسنه وعنلال صحته فلا يعتبر مستطيماً ندسياً إلا إذا كانت لديه الاستطاعة المالية، عندئذ يجب عليه إابة الغير للحج عنه كما هو فقه المذاهب الثلاثة غير المالكية وإذا كان ابن السائل المقيم في المملكة السعودية متبرعاً بالحج بياية عنه جاز ذلك بشرط الإحرام وأداء المناسك جميعها بوصفه نائباً عن والده، وينوي ذلك ويظهره في كل مناسك الحج "ما إذا كانت نفقات الحج ستكون ديباً على السائل لانه وهو غير مستطيع مالياً فالحج بهذه الوسيلة غير واجب عليه إذا كان في حاجة لعقاراته ورصه الرراعبة للسكن ولاستغلال للمعبشة لأنها حينئذ بمثابة رأس مال لتجارة - وإذا كان مستطيماً عنها هي نفقته ونفقة من يعوله فه أن سيع إلى ولده الذي يحج عنه م يقابل نفقت الحج من عقر أو أرض زر عة بيعاً صحيحاً يعنه لجميع

أولاده حتى لا يوقع بينهم لبغضاء بسبب اختصاص واحد منهم بشيء من أمواله  
يون الآخرين. وأما حج ابن السائر عن ولده المتوفاة، فهو على سبيل التبرع. ولا  
يلزم السائل بنفقاته إلا إذا كان لها تركة ووصت بإحج عنها فعندئذ، لم يحج  
عنها. أن يعتصي نفقات الحج من تركتها في حدود الثلث وبهذا علم جواب السائل.  
والله سبحانه وتعالى أعلم.

### حج المرأة وهي في عدة الوفاة

امراة توفي زوجها من مدة قريبة، وما تزال في عدة الوفاة الآن، وكانت قبل وفاته قد  
تقدمت بطلب لأداء فريضة الحج بموافقة الزوج كتابيا على سفرها لأداء هذه الفريضة، وقد  
أخرجتها القرعة ضمن المقبولين للسفر في موسم عام ١٤٠١هـ، وسددت الرسوم المطلوبة.

والسؤال ما حكم الشرع في سفرها، وهي في عدة الوفاة، إلى أداء فريضة الحج مع  
الاعتبارات السابقة؟

#### الإجابة

إن الحج من فرائض الإسلام التي فرضها الله سبحانه وتعالى على المستطيع  
من الرجال وعلى المستطاعة من النساء، ففي القرآن الكريم قول الله تعالى

﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمِنْ دَحْلِهِ كَانَ ءِمَامًا عَلَيْهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ

أَسْبَغَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنَّا عَنِ الْعَالَمِينَ ۝ ١٠١ ﴾<sup>(١)</sup>

وهو من العبادات الأساسية، فهي السبب الشريفة قول الرسول ﷺ في بيان  
حقيقة الإسلام والإيمان {الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله،  
وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً،  
والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

وشره<sup>(١)</sup> ووجوب الحج مشروط بالاستطاعة، كما هو صريح القرآن والسنة وبإجماع المسلمين، غير أن الفقهاء اختلفوا في حقيقتها وفي شروطها بوجه عام، كما اختلفوا فيها بالنسبة للمرأة.

ففي مذهب الإمام أبي حنيفة إن من الاستطاعة أن يكون معها زوجها أو محرم لها من السب أو من المصاهرة أو من الرضاع، إذا كان بينها وبين مكة سفر ثلاثة أيام فأكثر، أما إذا كانت مسافة السفر دون هذه لمدة، وتوافرت لها باقي عناصر الاستطاعة، كان عليها أداء الحج ولو بغير زوج ولا محرم، لا فرق في كل هذا بين الشابة والمسننة وبشترط في محرم أن يكون بالغاً، عاقلاً، مأموناً.<sup>(٢)</sup>

وفي فقه الإمام مالك إبه لا يشترط لسفر امرأة أن تكون مع زوجها أو مع محرم، وأنه يجوز لها السفر لأداء هذه الفريضة، إذا وجدت رفقة مأمونة<sup>(٣)</sup>

وفي فقه الإمام الشافعي إبه إذا لم يتيسر للمرأة الخروج للحج مع زوجها أو أحد محارمها، كان لها أن تحج مع رفقة مأمونة، فيهم جمع من النسب، موثوق بهن (تتار فكثر) ويجوز مع امرأة واحدة في حج الفرض، بل صرح فقهاء المذهب لمرأة أن تخرج وحدها عند الأمن في حج الفريضة، أما في حج النفل، فليس لها الخروج مع نسوة، ولو كثرن، ولا تسافر في النفل إلا مع زوج أو ذي رحم لأنه سفر غير واجب.<sup>(٤)</sup>

(١) شرح صحيح مسلم للنووي على هامش إرشاد لسري شرح صحيح بحاري، الجزء الأول، الطبعة السادسة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٠٤هـ في كتب الإيمان ص ١٨٥ و ٢١٩ في باب السؤال عن أركان الإسلام.

(٢) الاختيار المختار ج ١ ص ١٢٩ - ١٤٠ طبعة الحسي لسنة ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.

(٣) بدية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١٨٩ و ١٩٠ طبعة الحسي.

(٤) المجموع للنووي، شرح المهذب للشيرازي ج ١ ص ٧٦ و ٨٧، ومعه فتح لعريز لرافعي، شرح لوجيز ص ٢٢ و ٢٣

وفي فقه الإمام أحمد بن حنبل، إنه يشترط لوجوب الحج فوراً على المرأة مع باقي عناصر الاستصاعة أن يسهر معها زوجها أو من تحرم عليه على التأييد بسبب، أو سبب مباح كالرضاع والمصاهرة.<sup>(١)</sup> ومن ثم، يكون فقه الإمامين مالك والشافعي قد أجزا للمرأة، متى توافرت لديها باقي عناصر الاستصاعة، أن تسافر لأداء فريضة الحج، دون اشتراط أن تكون بصحبة زوجها أو محرم لها. وإنما تكفي رفقة مأمونة مطلقاً كما هو فقه الإمام مالك، أو رفقة مأمونة فيها جمع من النساء الثقات، كما في فقه الإمام الشافعي، وامرأة واحدة تكفي، بل وعند الأمن والأمان تخرج وحدها في حج الفرض ذلك شأن المرأة المتروحة، والتي ليست ذات زوج أما المعتدة من طلاق بائن أو من وفاة فقد جرى فقه مذهب الإمام أبي حنيفة على أن كلا منهما تقضيان مدة العدة هي البيت الذي كانت تقيم فيه وقت وقوع الفرقة بالموت أو بالطلاق البائن، ولا يحل للمصقة الخروج منه إلا للضرورة، ويحل للمتوفى عنها زوجها الخروج بهاراً لقضاء حوائجها ويحرم عليها الخروج ليلاً خوف الفساد وبراءة للقليل والقال. ونص فقهاء هذا المذهب على أنه إن انتهت الزوجية بوفاة الزوج، أو بطلاقه إياها بائناً وهي مسافرة، فإن كان بينها وبين مصرها (محل إقامتها) مدة سفر، أي ثلاثة أيام فكثر، رجعت إلى بيتها بقضاء مدة العدة، وإن كان بينها وبين مقصدها، أقل من سفر ثلاثة أيام مضت إلى مقصدها، ولم يجيزوا للمعتدة من وفاة أو طلاق السفر للحج أو غيره إلا في نطاق هذه القاعدة<sup>(٢)</sup>

(١) لروص المربع للبهوتي شرح راد المستنقم للحجاوي ص ١٩٤ طبعة دار العرف

(٢) تحرير العدة في الدر المختار وحاشية رد المحتار لأسان عابدين ج ٢ ص ٩٧٩ ومعهذا وذات الموضوع هي كتب فقه المذاهب الأخرى.

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

وفقه مذهب الإمام مالك جاءت عبارته وسكنت المعتدة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها على ما كانت تسكن مع زوجها في حياته صيفاً وشتاءً، ورجعت إن نقلها منه مطلقها، أو مات من مرضه ورجعت وجوباً لتعتد بمنزلها إن بقي شيء من العدة لو كانت قد خرجت لحجة الإسلام إن كان بعدها عن منزلها أربعة أيام فأقل، فإن زاد على هذا لم ترجع بل تستمر، كما لو دخلت في الإحرام<sup>(١)</sup>.

وفي كتاب الأم المروي عن الإمام الشافعي في باب العدة - تحت عنوان مقدم المتوفى عنها زوجها والمطلقة في بيتها، أن السنة دلت على أن على المتوفى عنها زوجها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله، إلى أن قال: وإن أذن لها بالسفر فخرجت، أو خرج بها مسافراً إلى حج، أو بلد من البلدان فمات عنها، أو طلقها طلاقاً لا يملك الرجعة فسواء، ولها الخيار في أن تمضي في سفرها ذاهبة أو جائية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقضي سفرها<sup>(٢)</sup>.

وفي مختصر المازني تحت ذات العنوان السابق

ولو خرج مسافراً به أو أذن لها في الحج فزابت منزله فمات أو طلقها ثلاثاً فسواء، له الخيار في أن تمضي لسفرها ذاهبة وجائية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن تنقضي سفرها<sup>(٣)</sup>.

(١) الشرح الكبير للربيع مع حاشية لدسوقي ج ٢ ص ٥٤٨ و ٥٤٩ باب عدة ولدت و لإكلى للمواق مع مواهب الحبل لخطب ج ٤ ص ١٦٢ و ١٦٣ في باب العدة.

(٢) كذب الأم في باب العدة تحت عنوان مقام المتوفى عنها زوجها و المطلقة في بيتها.

(٣) هامش المرجع السابق ص ٢٢، ومثله في تحفة المحتج و حواشيها ج ٨ ص ٢٦٤ و ٢٦٥،

وهي حاشية الحيرمي على شرح مبهم الطلاب ج ٤ ص ٩١، وفي حاشية البجيرمي على تحفة الحبيب شرح الخطيب ج ٤ ص ٥١ و ٥٢.

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل قال ابن قدامة

"ولو كانت عليها حجة الإسلام، فمات زوجها لزمته العدة في منزلها وإن فاتها الحج، لأن العدة في المنزل تفوت ولا بدل لها والحج يمكن الإتيان به في غير هذا العام. وإن مات زوجها بعد إحرامها بحج لفرض أو بحج أذن لها فيه نظرت فإن كان وقت الحج متسبباً لا تحاف فواته، ولا فوت الرفقة، لزمها الاعتداد في منزلها، لأنه أمكن الجمع بين الحقيين، فلم يجر إسقاط أحدهما، وإن حششت فواتها الحج لزمها المضي فيه، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يلزمها المقام وإن فاتها الحج، لأنها معتدة فلم يجر لها أن تنشئ سفرًا، كما لو أحرمت بعد وجوب العدة عليها. ولما أنهما عبادتان استوتا في الوجوب وضيق الوقت، فوجب تقديم الأسبق منها كما لو كانت العدة أسبق، ولأن الحج أكد لأنه أحد أركان الإسلام، والمشقة بتفويته تعظم فوجب تقديمه، كما لو مات زوجها بعد سفرها إليه." (١)

ونقل بن هبيرة الحنبلي أن الفقهاء اختلفوا في المتوفى عنها زوجها وهي هي الحج، فقال أبو حنيفة يلزمها الإقامة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقربه. وقال مالك والشافعي وأحمد إذا خافت فواته إن حلت لقضاء لعدة حاز لها المضي فيه. (٢)

لما كان ذلك وكان الظاهر من السؤال أن السيدة المسئول عنها قد أذن لها زوجها في السفر للحج ثم توفي وأنها ما تزال في عدة وفاته وأنها إن قعدت العدة في منزلها، فاتها الحج، مع أنها قد سددت رسومه ومصرفاته بعد أن أحرقتها القرعة، وأنه لم يسبق لها أداء هذه العريضة وكان معلوماً بالعم العام أن السفر

(١) ح ٩ من المعنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ص ١٨٥ طبعة مدر.

(٢) ص ٣٦٤ و ٣٦٥ من كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح في باب العدة لاسم ميرزا الحسين طبعة المطبعة الحسنية بطن لسنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧



## من أحكام الحج وما يتعلق بها

للحج في عصرنا، قد اقتضت مصلحة الدولة العامة تقييده بقيود، وتحديد عدد المسافرين بالقرعة، وقد يتعذر على هذه السيدة أداء هذه الفريضة فيما بعد بسبب تلك القيود.

وإذا كان هذا حال المسؤول عنها، وهو حال اضطرار واعتذار وسنوح فرصة فلما يتيسر الحصول عليها، لا سيما وقد أدنت لها سلطات الدولة بالسفر لحج، كن ذلك بمثابة وفاة الزوج وهي في الحج فعلاً يجري عليه ما قال به ابن قدامة<sup>(١)</sup> واحتج له بالحجة القوية المقبولة في النص الأنف. وما نقله ابن هبيرة عن الأئمة مالك والشافعي وأحمد من أنه إذا خافت فوات الحج إن جلست لقضاء العدة جاز لها المضي فيه.<sup>(٢)</sup>

لما كان ذلك. كان حائزاً للسيدة المسؤول عنها السفر لأداء فريضة الحج، وإن كانت في عدة وفاة زوجها، لأن الحج أكد باعتباره أحد أركان الإسلام، والمشقة بتوفيته تعظم فوجب تقديمه، لا سيما وقد دخلت في مقدماته في حياة الزوج وبإذنه، وذلك تخريجاً على تلك النصوص من فقه الأئمة مالك والشافعي وأحمد. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## مفاجأة الحيض للمرأة أثناء الحج وقبل طواف الإفاضة

نريد بيان حكم الشرع في المسائل الآتية:

١- امرأة حاضت قبل طواف الإفاضة (وهو ركن) وليس لديها وقت لأنها مرتبطة بأفواج ومواعيد الطائفة، وليس لديها ما تعيش عليه إن هي تأخرت عن الفوج، وليس لديها ثمن بدنة. فمادام صتع؟ أنطوف وهي حائض؟ أم تنيب عنها من يطوف بدلا منها؟

٢ رمى الحاج الجمرات أيام التشريق بعكس ترتيبها. وكان موكلًا في هذا عن آخرين، فبدلاً من أن يرمي ابتداءً من الجمرة التي تلي مسجد الخيف، رمى ابتداءً من الجمرة تجاه مكة.

(١، ٢) المرجع السابق.

### العتاوي الإسلامية - الجزء الثالث

٣- ما حكم المرأة التي حضرت إلى الحج مع أفواج السياحة أو مؤسسات وليس معها زوج أو محرم، علماً بأن هذه هي الفرصة الوحيدة التي سُنحت لها منذ سنوات بعد أن فشلت في الحج بالقرعة، والبعض يقول: إنها ائمة؟

٤- بعض الحجاج يكونون قارين أو متمتعين وبالطبع عليهم هدي وقد لا يكون في الاستطاعة تدبير ثمنه فيستدينون أو يقترون على أنفسهم.

#### الإجابة

عن السؤال الأول جاء في كتاب فتح العزيز للرافعي الكبير الشافعي في الفصل التاسع في الرمي من كتاب الحج (إن العاخر عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس ينيب غيره ليرمي عنه، لأن الإناة جائزة في أصل الحج فكذلك في أبعاضه وكما أن إناة في الحج إنما نجور عند العلة التي لا يرجى روالها فكذلك الإناة في الرمي، لكن النظر هنا إلى بوامها إلى آخر وقت الرمي. وكما أن لنائب في أصل الحج لا يحج عن المنيب إلا بعد ححه عن نفسه، فالنائب في الرمي لا يرمي عن المنيب إلا بعد أن يرمي عن نفسه).

وتخريجاً على هذا

يجوز للمرأة إذا فاجأها حيض قبل صواف الإفاضة، ولم يمكنها البقاء في مكة إلى حين انقطاعه أن تنيب غيرها في هذا الطواف على أن يطوف عنها بعد طوفه عن نفسه، وأن ينوي الطواف عنها نائباً مؤدياً طوافها بكل شروطه، أو أن تستعمل دواءً لوقفه وتغتسل وتطوف أو إذا كن الدم لا يستمر نزوله صوال أيام الحيض بل ينقص في بعض أيام مدته عندئذ يكون لها أن تطوف في أيام الانقطاع عملاً بقول الإمام الشافعي القائل «إن النقاء في أيام نقطاع الحيض طهر وهذا القول أيضاً بوفق مذهب لإمامين مالك وأحمد

## من أحكام الحج وما يتعلق بها

هذا وقد أجاز بعض فقهاء الحنابلة والشافعية<sup>(١)</sup> للحائض دخول المسجد لطواف بعد إحكام الشد والعصب وبعد لغسل حتى لا يسقط منها ما يؤذي الناس ويلوث المسجد ولا فدية عليها في هذه الحالة باعتبار حيضها - مع ضيق الوقت والاضطرار للسفر - من الأعداء الشرعية، وقد أفتى كل من الإمام ابن تيمية وابن القيم بصحة طواف الحائض طواف الإفاضة إذا اضطرت للسفر مع صحتها، بشرط أن تعصب موضع خروج دم الحيض حتى لا ينزل منها شيء منه في المسجد وقت الطواف.

هذا وفي فقه مذهب أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> أن الحائض والنفساء لا يحل لها دخول المسجد، وإن دخلت ثم طافت أثمت وصح الطواف، وعليها ذبح بدنة، وفي موضع آخر. وتصوف الركن ثم تعيده.

لما كان ذلك. فللمرأة الحاجة التي يفاجئها الحيض ولفاس ويحول بينها وبين طواف الإفاضة مع تعذر البقاء بمكة حتى رتفع عذرهما أن تسلك أي طريق من هذه الطرق التي قال بها الفقهاء.

عن السؤال الثاني جاء في المرحع لسابق<sup>(٣)</sup> أنه يشترط هي رمي أيام التشريق الترتيب في المكان، وهو أن يرمي أولاً إلى الجمرة التي تلي مسجد الخيف وهي أقرب الجمرات من منى وأبعدها من مكة، ثم إلى الجمرة الوسطى، ثم إلى الجمرة لصغرى وهي جمرة العقبة، فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام الأولى ولا بالثالثة قبل تمام الأولتين.

(١) ج ٧ تنع المجموع للنووي ص ٤٠٠ وما بعدها.

ح ١ ص ٢٩٦ و ٢٩٧ وهي باب الحج ح ٢ ص ٢٨٣

(٢) حاشية رد المحتار لابن عديدين على الدر المختار في باب الحيض في مسائل لمحنة.

(٣) ص ٤٠٤ و ٤٠٥ من كتاب فتح تحرير الراجعي الكبير مع المجموع لسووي ح ٧

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

وعن أبي حنيفة رحمه الله لو بكسها، (أي فعلها على غير ترتيبها) أعاد فإن لم يفعل أجزأه، لما روي عن النبي ﷺ "من قدم نسكاً بين يدي نسك فلا حرج" ولأنها مناسك متكررة في أمكة متفرقة في وقت واحد ليس بعضها تابعاً لبعض، فلم يشترط الترتيب فيها كالرمي والذبح<sup>(١)</sup>.

لما كان ذلك فإذا كان وقت الرمي باقياً للأولى إعادته مع الترتيب، وذلك اتباعاً لفقه الأئمة الثلاثة وباعتباره عمل الرسول ﷺ، وإن كان الوقت قد فات أو ضاق لمواعيد الارتحال الجماعية أجزأه ما فعل اتباعاً لقول فقه الإمام أبي حنيفة الذي يرى الترتيب سنة لا يترتب على مخالفتها شيء، إعمالاً للحديث السابق.

عن السؤال الثالث تكاد كلمة الفقهاء تكون قد توافقت على أن من الاستطاعة في الحج بالنسبة للمرأة أن تكون مع زوجها أو محرم لها، غير أن بعضهم كالشافعية أجازوا خروجها للحج مع سوة يوثق بهر (اثنان فأكثر) وأصاف فقه المالكية "و رفقة مأمومة"، وتففقوا جميعاً على أنه إذا فقدت هذه الشروط كلها فلا يجب الحج على المرأة لعدم الاستطاعة.

وفي فقه الإمام الشافعي أيضاً يجوز للمرأة أن تؤدي فريضة الحج مع امرأة واحدة وأجاروا للمرأة أن تخرج وحدها لأداء هذه الفريضة عند الأمن وهذا ما نميل للأخذ به هي حق المرأة المسؤول عنها ويكون حجها بحالتها هذه صحيحاً شرعاً ولا إثم عليها، لا سيما مع ما جاء بالسؤال من أن هذه هي الفرصة الوحيدة التي سنحت لها منذ سنوات بعد أن فشلت في الخروج للحج بالقرعة - وهذا ينمشي مع قول الله سبحانه في التيسير

(١) المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٤٧٧ مع الشرح الكبير، الدر لمحتار لابن عسدين في كتاب الحج ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٩.

من أحكام الحج وما يتعلق بها

((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ))<sup>(١)</sup>

وعن السؤال الرابع. شرع الحج على المستطيع

((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا))<sup>(٢)</sup>

وجاءت السنة مبينة ومؤكدة على هذه الاستطاعة، فأوضحت أن للحاج أن يفرد الإحرام بالحج فقط أو يقرن في الإحرام الحج والعمرة معاً، أو يحرم بالعمرة ثم يحل من إحرامه ثم يحرم بالحج وهو التمتع، وعلى هذين الأخيرين تجب الفدية. ولكل مسلم ومسلمة اختيار ما في وسعه وقدرته، فمن قدر عليه رزقه كان له أن يحرم بالحج فقط حتى لا يتقل بنفقات الفدية فإذا اتسع وقته للإحرام بالعمرة أداها بعد أن يتم جميع مناسك الحج، وعندئذ لا هدى عليه وجوباً، ذلك هدى الله وقوله في القرآن.

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(٣)</sup>

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.



## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

### زواج الكاثوليكي باطل إذا لم يتم على يد رجل الدين

طلبت وزارة العدل، مكتب الوزير، بكتابها والأوراق المرافقة له المقدمة من أحد الأشخاص والتي جاء بها أنه كان يعيش في القاهرة منذ فترة طويلة مشتغلاً بالرسم، وأنه كاثوليكي المذهب وعديم الجنسية. وقد جمعت الظروف وقتذاك في القاهرة بسيدة كاثوليكية إيطالية الجنسية تعرف عليها في نوادي الليل، وأنه ساكنها في الفنادق والبنسيونات. وقد حصلت هذه السيدة على ورقة من راعي إحدى الكنائس الإنجيلية في مصر أثبت فيها تزوج المذكور بالذكورة. وبهذه الورقة قدم الشاكي وزوجته الشرعية لحكمة الجنايات بإيطاليا بتهمة تعدد الزوجات، وأنه في حاجة إلى مستند مصري يقر بزواج هذا الشخص بالسيدة حسبما جاء في هذا المستند غير القائم بالنسبة للقانون المصري.

#### الإجابة

إنه لما كان ظاهر أقوال الشاكي في هذه الأوراق أنه والمذكورة ينتميان للمذهب الكاثوليكي، وأنه عديم الجنسية بينما هي إيطالية الجنسية، وأنه لم يعقد زواجه عليها، وإنما تعارفا وكان يساكنها في الفنادق والبنسيونات، وكان من مقتضيات هذه المساكنة أن توجد ورقة تبرر اجتماعهما في غرفة واحدة تظاهراً بمراعاة الآداب. ولما كان الزواج المعقود في مصر إنما يعتبر صحيحاً إذا تم وفقاً للشكل المقرر في قانون الأحوال الشخصية في مصر، لأنه كقاعدة عامة يخضع شكل عقد الزواج لحل إبرامه، وهو بوجه عام الشريعة الإسلامية أو وفقاً لأية قاعدة قانونية أخرى خاصة بالأحوال الشخصية يشير التشريع المصري إلى تطبيقها، وذلك بالنسبة للأجانب أو بالنسبة لغير المسلمين من المصريين إذا كانوا يدينون لهذه القواعد ولما كانت الشريعة الإسلامية بوصفها القانون العام للأحوال الشخصية في مصر تقضي بترك غير المسلمين وما يدينون، بمعنى أنها لا تتعرض

في أحكامها للفصل في صحة عقود زواجهم أو بطلانها بمعاييرهم، وإنما تتركهم يتعاقدون على أزواج حسب مقتضيات عقائدهم. ومن ثم، يتعين الرجوع إلى قواعد المذهب الكاثوليكي لانعقاد أزواج باعتبار أن طرفي هذا النزاع يتبعانه حسبما جاء في الأوراق. ولما كان من البين أن الشرائع المسيحية في مصر - ومنها الكاثوليك - تقرر أنه لا يكفي لانعقاد الزواج أن تتوافر الشروط الموضوعية من حيث الرضا والأهلية واستفاء الموانع وإنما يلزم إلى جانب ذلك أن يتم الزواج علنياً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة، وإلا كان الزواج باطلاً. هذه المادة ٨٥ من الإرادة الرسولية المنظمة لقواعد الكاثوليك في لزواج قد قضت بأن الزواج يكون باطلاً إذا لم يُعقد برتبة دينية أمام رجل الدين وأمام شاهدين على الأقل، وضمن حدود ولاية رجل الدين المباشر للعقد (الخوري أو الرئيس الكنسي المحلي). وكان واضحاً من أوراق الشاكي أنه لم يتم عقد الزواج بينه وبين السيدة الإيطالية على هذا الوجه بمعنى أنه لم تراعى الطقوس المقررة في المذهب الكاثوليكي.

لما كان ذلك. يكون هذا الزواج بافتراض جريان عقده بحضور الراعي الإنجيلي باطلاً لم يستوف شروط انعقاده صحيحاً كالمبين في المادة ٨٥ وما بعدها، والزواج باطل بسبب نقصان الصيغة المشروعة لا يصحح إلا بعقده ثانياً بموجب هذه الصيغة وفقاً للمادة ١٢٦ من الإرادة الرسولية كما أن للبطريرك سلطاناً في تصحيح عقد الزواج من أصله إذا حال دون صحته نقصان في صيغة عقده كنص المادة ١٢٠/٢ من هذه الإرادة. ومع هذا، فإن نص المادة ٩٨/١ من ذات الإرادة صريح في بطلان عقد الزواج للكاثوليك إذا تم بعيداً عن الكنيسة دون إذن من الرئيس الديني أو الخوري. فقد جرى نصها بأنه "يجب أن يبرم عقد الزواج في كنيسة الخورنية، ولا يجوز إبرامه في غيرها من الكنائس أو المعابد عمومياً كن المعبد أم شبه عمومي إلا بإذن الرئيس المحلي أو الخوري". ونخلص



## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

مم سلف إلى أنه بافتراض إجراء الراعي الإنجيلي لعقد زواج بين الشاكي والسيدة الإيطالية مع أنهما كاثوليكيان دون إذنة صحيحة من الرئيس الديني المحي لهما أو الخوري أو دون ضرورة فإن العقد يكون باطلاً لا وجود له قانوناً وفقاً للقواعد الكاثوليكية المقررة بالإرادة الرسولية في المواد ٨٥ وما بعدها، وأن هذا البطلان رجع إلى صيغة العقد وإجرائه في غير الكنيسة التي يتبعانها دون إذن من الرئيس الديني المحلي أو الخوري. ويظل هذا البطلان قائماً لا يرتفع إلا بإجراء عقد جديد كنص المادة ١٣٠/٢ من هذه الإرادة. وليس في الأوراق المعروضة ما يدل على تجديد الشخصين العقد بشروطه وصيغته في المذهب الكاثوليكي حتى يكون زواجهما قائماً معترفاً به في القانون المصري، الأمر الذي ينتهي بنا إلى القول بأن عقد الزواج المستفسر عنه غير قائم قانوناً إذا كان قد وقع على الوجه الوارد بأوراق الشاكي.

### السن القانوني ليس شرطاً في صحة عقد الزواج

نيابة الأحداث بالقاهرة قدمت أحد المتهمين بتهمة: أنه هتك عرض إحدى البنات بغير قوة أو تهديد حال كونها لم تبلغ سن السادسة عشرة من عمرها. كما أن الجاني دون سن الثامنة عشرة وقد بان من التحقيق أن المجني عليها حامل. وقد رغب الجاني في الزواج منها ووافق والدها وطلبها من النيابة إتمام الزواج.

وقد أصدرت المحكمة قراراً بطلب فتوى بالرأي الشرعي في مدى إمكان زواج من هو في سن المتهم بمن هي في سن المجني عليها، وتأجل نظر القضية لورود الفتوى.

#### الإجابة

إن الله سبحانه قد أحل الاتصال المشروع بين الرجل والمرأة بالزواج لإنشاء الأسرة التي هي نواة المجتمع الإنساني، ومن خلالها يستمر نسل الإنسان إلى ما شاء الله. وقد امتن الله على الناس بهذه الصلة المشروعة فقال سبحانه.

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَكِرُونَ ﴾ (١)

وفي مقابل هذا حرم لصية غير لمشروعه وأُغلظ عقوبتها وقاياه للإسبابية من الانحلال والفساد.

والزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له، لإنشاء أسرة مرتبطة بحياة مشتركة متعدوة طلب للنس، ويتم بين البالغين بإيجاب وقبول مع توافر باقي الشروط التي تطلب الإسلام تحقيقها في العاقدین، وفي صيغة العقد ومحلّه وصحته ونفاذه ولزومه وليس من بين تلك الشروط التي أوجب لفقهاء توافرها استنباطاً من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية، بلوع الروحين سنّاً معينة، ولا توثيق العقد في ورقة رسمية ولكن التنظيم القانوني المنوط بالسلطة التشريعية في الدولة قد منع الموثق من مباشرة عقد الزواج والمصادقة عليه ما لم تكن من الزوجة ست عشرة سنة، وسن الزوج ثماني عشرة سنة وقت العقد (المادة ٣٣/٢ المضافة إلى لائحة المئودين بالقرار الوزاري الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦).

وقد زیدت هذه المادة في لائحة المئودين، بدلاً للمادة ٣٦٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي أُلغيت ضمن المواد الملغاة من هذه اللائحة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥.

وكانت المذكرة الإيضاحية للمادة (٣٦٧) الملغاة قد أفصحت عن أسباب تشريعها فقالت: "إن عقد الزواج له من الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظمى من جهة سعادة المعيشة لمنزلية أو شقتها والعناية بالنسل وإهماله، وقد تطور

(١) الآية ٢١ من سورة الروم

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

الحال بحيث أصبحت المعيشة المنزلية تتطلب استعداداً كبيراً لحسن القيام بها، ولا تتأهل الزوجة أو الزوج لذلك غالباً قبل بلوغ هذه السن، غير أنه لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية الصبي وما يلزم لتأهيل البنت للمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي كان من المناسب أن يكون سن الزواج للفتى ١٨ سنة وللفتاة ١٦ سنة.

وأضافت المذكرة الإيضاحية "إن هذا التحديد إنما تقرر بناءً على أن من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص، وأن لولي الأمر أن يمنع قضاة عن سماع بعض الدعاوى وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة الحقوق من العبث والضياع".

ولهذه المبررات جرت أيضاً عبارة المادة ٩٩/٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية سالفة الإشارة بأنه

(ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة، أو سن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة).

وذلك حملاً للناس على التقيد بهذه السن كحد أدنى للزواج وعدم الإقدام على إتمام عقود الزواج قبل بلوغها.

لما كان ذلك وكان البين أن النص الأول في لائحة المأذونين موجه أصلاً إلى جهات التوثيق، وأن النص الآخر في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (م - ٩٩/٥) موجه للقضاة لمنع من سماع دعوى الزوجية وأنهما بهذا الاعتبار لا يمسان العقد إذا تم مستوفياً أركانه وشرائطه الشرعية لأن كلا منهما ليس نصاً موضوعياً وارداً في بيان ماهية عقد الزواج وكيفية انعقاده صحيحاً، فلا يسوغ الادعاء بأن مسألة

السن أصبحت بمقتضى كل منهما ركناً أساسياً في عقد الزواج كما قد يتوهم، وإنما هو نهى موجه فقط إلى الموظف الذي يباشر تحرير وثائق عقد الزواج بحكم وظيفته بآلا يقوم بهذه المهمة إلا لمن يكونوا قد بلغوا تلك السن من الذكور وإناث، وموجه أيضاً فقط إلى القاضي بآلا يسمع الدعوى بالزوجية أو بأحد أثارها عدا السب إذا كان الزوجان أو أحدهما دون تلك السن وقت رفع الدعوى

وإذا كن مقتضى ما تقدم أن انعقاد الزواج شرعاً، متى جرى بشروطه المفصلة في موضعها من كتب الفقه لإسلامي والتي سبق التنويه بمجملها، لا يتوقف على بلوغ الزوجين أو أحدهما سنّاً معينة، وأن تحديد سن الزوجة بست عشرة سنة، وسن الزوج بثمانى عشرة سنة، جاء في لائحة المأنولين، في ذاته وبمبرراته، أمراً تنظيمياً وليس حكماً موضوعياً من أحكام عقد الزواج ولا من شروط انعقاده وصحته، وأن كل ما يمس موضوع لعقد محكوم بـرحح لأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة إعمالاً للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

ولما كان من القواعد الشرعية المستقرة المتفق عليها في الفقه الإسلامي عموماً أن الضرر يزل، وأن الضرورات تبيح المحظورات، وأصلهما التشريعي الحديث الشريف الذي رواه مالك في الموطأ عن عمر بن يحيى "لا ضرر ولا ضرار".

وكان من تطبيقاتهما ما استنبطه الفقهاء من أنه إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما، وإذا تعارضت مفسدة ومصلحة، قدم دفع المفسدة، أو بعبارة أخرى دفع المفسد مقدم على جلب المصالح.<sup>(١)</sup>

(١) الأشده والنصائر لابن نجيم المصري الحنفي في لقاعدة الخامسة.

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

ولما كان مؤدى لقاعدة التنظيمية المقررة في لائحة المتونين (المادة ٢٢ - أ سالفه الذكر) أنه لا يثبت سبب الحمل الذي كان ثمرة اعتداء المتهم واتصاله بالمجني عليها، باعتبار أن هذا الحمل نشأ من الزنا، وكان في هذا أبلغ الضرر بذلك الجنين، بل وفيه تشجيع على العلاقات الجنسية غير المشروعة، بما تستتبعه من أبناء غير شرعيين، والانحراف عن الشرعية قضاء على مستقبل الإنسال الإنساني.

هذا فوق الأضرار الأخرى التي قد يتعذر حصرها أو السيطرة عليها أسرياً واجتماعياً. ولما كان مقتضى القواعد الشرعية الموضوعة العامة سالفه الإشارة وجوب دفع هذا الضرر بالمعايير الواردة في الشريعة الإسلامية.

تحتم للفصل في الحادثة المطروحة المقارنة بين المفسد المترتبة على تقابل وتعارض أمرين: هما

إغفال قاعدة سن الزوج التنظيمية حتى لا يضيع نسب الحمل المستكن فعلاً في أحشاء المجني عليها، مع ما له من آثار أخرى، وإعمال تلك القاعدة ومنع عقد زواج طرفي هذه الواقعة، وبالتالي إضاعة نسب الحمل وإشاعة باقي الأضرار المترتبة على ذلك.

وبالمقارنة نستبين أيهما أكبر ضرراً حتى يرتكب أخفهما، أو أيهما مفسدة والآخر مصلحة حتى تقدم دفع المفسد على جلب المصالح.

ولا شك أنهما لا يتعادلان في الميزان، لأن إضاعة النسب أعظم خطراً وأبعد أثراً في الإضرار بالجنين وأمه المجني عليها نفسياً واجتماعياً بل وعلى أسرتها والمجتمع من إغفال إعمال القاعدة التنظيمية الخاصة بتحديد سن الزواج الموجهة أصلاً إلى المنوط به التوثيق الذي لا ولاية له في تفسير النصوص أو تأويلها أو المفاضلة بينها ثم إعمالها أو إغفالها.

### العتاوس الإسلامية - الجزء الثالث

ولما كان دفع هذه المفسدة مُقدماً على جلب تلك المصلحة (شرط السن) كان إثبات نسب هذا الحمل، ودفع المفسد لأخرى المرتبطة بتضييعه أولى بأهمية والتقدمة.

ولما كان إثبات هذا النسب إنما يتبع انعقاد زواج المتهم من المجني عليها، ليقبل منه شرعاً وقانوناً الإقرار بنسبة هذا الحمل إليه واكتسابه أبوته.

ولما كان كل من الجاني والمجني عليها قد بلغا بالعلامات الشرعية، وهي الإنزال والإحبال للفتى والحمل للفتاة - وذلك ورد ثبوته في مدونات هذه الواقعة، كانا أهلاً بأنفسهما للتعاقد على الزواج شرعاً، متى كانا عاقلين في نطاق أرجح الأقوال في فقه مذهب أبي حنيفة.

ذلك لأن التكاليف الشرعية منوطة أصلاً بهذا البلوغ الطبيعي، وإن كان الرشد المالي غير مرتبط بهذا النوع من البلوغ، بل بسن معينة قدرها فقهاء الشريعة باعتبار أن إداره الأموال تعتمد الخبرة والبصر بطرق التعامل والاستثمار. قال تعالى.

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ۖ ﴾<sup>(١)</sup>

﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ زُجْجًا فَأَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup>

وإذ كان ذلك كان أعمال القواعد الشرعية الموضوعية المشار إليها بإجراء عقد زواج هذين الحدثين (في اعتبار قانون الأحداث) هو الواجب، باعتبار أن ضرراً بليغاً له أثاره الاجتماعية والشرعية قد وقع، ويملك القاضي بحكم ولايته العامة رفعه بتفسير النصوص والمقارنة بين المفسد التي تترتب على منع عقد زواج الجاني

(١) من الآية ٥ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٦ من سورة النساء.

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

والمحني عليها، مع الرغبة المبدأة من كل منهما، وموافقة أسرة كل منهما، وأثار إغفل قاعدة قانونية تنظيمية لا ارتباط لها بركان عقد لزواج وشروطه في الإسلام. وهذا لإغفال لضرورة دفع المفسدة، ودفع المفسد كتضييع النسب وغيرها مُقدم على جلب المصالح كتطبيق قاعدة سن الزواج التنظيمية.

هذا ولعل فيما رواه الإمام أبو يوسف عن الإمام أبي حنيفة في إسقاط الحد عمن زنى بامرأة ثم تزوجها، واعتبار مجرد هذا الاتصال شبهة تدرُ الحد، ما دامت قد أُتبع بعقد الزواج<sup>(١)</sup>. لعل في هذا الحكم المستفاد من هذه الرواية، وإن كانت ليست الوحيدة في موضوعها، إشارةً إلى منهج هؤلاء الأعلام من فقهاء الإسلام في المسارعة إلى دفع المفسد، ودرء الحدود بالشبهات.

ولا ريب في أن أية قاعدة قانونية تنظيمية لا تغلو في حصانتها على حدود الله التي تدرأ بالشبهة ويوقف تنفيذها عند الضرورة، تحقيقاً لمصالح الناس التي منها درء المفسد. هذا وإذا رأت المحكمة إغفال قاعدة سن لزواج الواردة في المادة ٢/٣٣ أ من لائحة المتوبين، كان عليها أن تنأثر هي عقد تزويج طرفي هذه الواقعة عقداً قولياً بإيجاب وقبول شرعيين بحضور الشهود، ويوثق في محضرها وأن تستوثق فيه بعد تمام العقد بإقرار صحيح صريح من الجاني بأبوته لهذا الحمل ونسبته إليه، وتوثيق ما يتبع العقد من صداق وإقرار الطرفين بالدخول الحقيقي بينهما والمعاشرة ليصبح المحضر وثيقة رسميةً في ثبوت هذه الزوجية والنسب وأثارهما.

(١) بدائع الصنائع للكاسبي ج ٧ ص ٦٢، وفتح القدير للكمال بن الهمام على الهداية ج ٤ ص ١٥٩.

ولا يجوز تكليف الموثق (المأثور) بإثبات هذه الزوجية لأن النص القابوي بالنسبة له قائم، لا ولاية له في غفاله. وإنما الولاية هي هذا للمحكمة التي تنظر الدعوى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### زواج عرفي مع اختلاف الدين والجنسية

أرسلت سفارة ألمانيا بالقاهرة بشأن الاستفسار عما إذا كان الزواج الذي يتم بعقد عرفي، مصداقاً به في مصر صحيحاً من الناحية الشرعية؟

الإجابة

إن الزواج في الشريعة الإسلامية عقد قولي يتم بالنطق بالإيجاب والقبول في مجلس واحد بالألفاظ الدالة عليهما الصادرة ممن هو أهل للتعاقد شرعاً بحضور شاهدين بالغين عاقلين مسلمين إذ كان الزوجان مسلمين، وأن يكون الشاهدان سامعين للإيجاب والقبول فاهمين أن الألفاظ التي قيلت من الطرفين أمأتهما ألفاظ عقد رواج، وإذا جرى العقد بأركانه وشروطه المقررة في الشريعة كان صحيحاً مرتباً لكل آثاره.

أما التوثيق بمعنى كتابة العقد وإثباته رسمياً لدى الموظف العمومي المختص، فهو أمر أوجبه القانون صوتاً لهذا العقد الخطير بآثاره من الإنكار والجحود بعد انعقاده سواء من أحد الزوجين أم من غيرهما.

وحملاً للناس على إتمام التوثيق الرسمي لهذا العقد، منعت المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ المحاكم من سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها للزوجين عند الإنكار إلا بمقتضى وثيقة زواج رسمية.



## من أحكام الزواج و ما ينعلق بها

فإذا كان عقد الزواج المسؤول عنه قد تم على الوجه المبين بصورته الضوئية بعد نطق طرفيه بالإيجاب والقبول في مجلس واحد بالألفاظ الدالة على الزواج، وتوفرت في الوقت ذاته باقي شروط الانعقاد، كان صحيحاً مرتباً آثاره الشرعية من حل المعاشرة بين الزوجين وثبوت نسب الأولاد بشروطه والتوارث، دون توقف على التوثيق الرسمي.

ويكن هذا التوثيق أمر لازم لإثبات الزواج عند اللجوء إلى القضاء لا سيما إذا أنكره أحدهما، إذ قد استوجب نص القانون المرقوم لسماع دعوى الزوجية عند الإنكار وجود الوثيقة الرسمية، وفضلاً عن هذا فإن الجهات الرسمية لا تقبل عقد الزواج كسند إلا إذا كان موثقاً رسمياً.

ولجهة المختصة بتوثيقه في مثل هذه الحالة هي مكتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري باعتبار أن هذين الزوجين مختلفان في الديانة والجنسية. وعليهما توثيقه رسمياً بإجراء تصديق رسمي على قيام الزوجية بينهما، مسندة إلى تاريخ تحرير العقد العرفي بهذا الزواج

## الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

لما كان ذلك يكون الزواج المكتوب في ورقة عرفية صحيحاً<sup>(١)</sup> شرعاً، إذا استوفى أركانه وشروطه المقررة في الشريعة الإسلامية من وقت انعقده، وهو غير معترف به عند التنازع أمام القضاء في شأن الزواج وأثاره فيما عدا سبب الأولاد، كما لا تعترف به الجهات الرسمية كسند للزواج.

(١) ملحوظة: نص عقد الزواج العرفي كالآتي  
**عقد زواج**

إنه في يوم الأربعاء الموافق ٧ مارس سنة ١٩٧٩ م.  
فيما بين كل من

١- السيد/ م. ي. م. المقيم بالرمك قسم قصر النيل من موليد انهاره موسم الديانة زوج - طرف أول

٢- السيدة/ ن. أ. ف. و. المقيمة في نفس الحي نفس السيد مسحية الديانة زوجة - طرف ثان وقد أقر الطرفان بأهليتهما لتعاقد والصرف وحيثما من كل مانع شرعي ونف أمم الشهود المذكورين بهذا لعقد وبعد تلاوته باللغة الألمانية على لصرف الذي الزوجة على ما يأتي

**أولاً:** يقر الطرف الأول بعد إيجاب وقبول صريحين بأنه قد قرر لزوج من الطرف الثاني روجاً شرعياً على كتب الله وسنة رسوله ﷺ وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية. كما تقر الطرف الثاني بعد إيجاب وقبول صريحين بأنها قد قبلت الزواج من الطرف الأول رواجاً شرعياً على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية مع احترام الديانة المسيحية.

**ثانياً:** تعق الطرفان على صدق قدره مائة جنيه مصري دفع من طرف الأول بمجلس هذا العقد ليد الطرف الثاني

**ثالثاً:** تقر الصرف لثاني صراحة بأنها قد قبلت هذا الزواج برضا تام وعملاً بأحكام الشريعة الإسلامية مع احتفاظها ببيانها المسيحية.

**رابعاً:** قرر الطرفان جميع أحكام هذا العقد بما تقتضي به الشريعة الإسلامية وما قد يترتب عليه من آثار قانونية وخاصة النوة إذ إن لأولادهما من هذا الزواج جميع الحقوق الشرعية والقانونية قبلهما.

**خامساً:** تحرر هذا العقد من سبختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها لحين اتخاذ إجراءات توثيق هذا الزواج رسمياً وطبقاً لأحكام القانون الوضعي لجمهورية مصر العربية وذلك بشهادة كل من

٢- م. و. أ.

١- م. أ. ي.

توقيع

(١) الطرف الأول (الزوج)

توقيع

(٢) الطرف الثاني (الزوجة)

## قواعد إبرام عقود الزواج

سؤال من وزارة الخارجية مرفق به صورة مذكرة سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن القواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية، فيما يختص بإبرام عقود زواج الأجانب في قنصلية أحد طرفي الزواج، إذ سبق أن أفتى محامي السفارة المصري في هذا الموضوع بأنه: لم يصدر قانون ينص صراحة على عدم شرعية عقود الزواج التي تبرم عن طريق القناصل الأجانب في مصر بين شخصين مختلفي الجنسية أو العقيدة، ولا يوجد شك في أنه وفقاً للقانون رقم ٦٢٩ الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الخاص بالزواج، فإن عقود الزواج التي تبرم في مصر بين أشخاص مختلفي الجنسية أو الديانة لا يمكن الاعتراف بها، إذا لم تتم أمام أحد مكاتب التوثيق المصرية.

وأنه طبقاً لهذا القانون تحددت اختصاصات المأذونين في تسجيل عقود الزواج التي تتم فقط بين شخصين مصريين مسلمين.

وبالنسبة لعقود الزواج الدينية بين المصريين غير المسلمين، متحدي الطائفة والملة، يكون معترفاً بها إذا ما تم فقط تسجيلها بمكتب التوثيق المختص غير أنه في حالة اختلاف الجنسية أو الديانة أو ملة أحد الطرفين، فإن مكاتب التوثيق في مصر هي الجهة الوحيدة المختصة بإبرام عقود الزواج.

وترتيباً على هذا، فإن كل زواج لا يتم بهذه الصورة لا يمكن الاعتراف بصلاحيته، ويمكن الطعن في بطلان مثل هذا الزواج، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة بالنسبة للطرفين.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، وضرورة إيضاح التفاصيل المتعلقة به فإن السفارة ترجو وزارة الخارجية، مرة أخرى، التكرم بإحالتها من جديد إلى الجهات المصرية المختصة، لإبداء الرأي مع الأخذ في الاعتبار فتوى المحامي المصري المشروحة أعلاه.

الإجابة

إنه ترتب على صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية إعادة تنظيم توثيق عقود الزواج، بتعديل المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وجاء نص مادته الأولى على الوجه التالي:

تتولى المكاتب (مكاتب التوثيق) جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والنصديق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين متحدي الطائفة والملة، وتتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين ومتحدي الطائفة والملة موثقون منتدبون يُعينون بقرار من وزير العدل ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم.

وتنفيذاً لنص هذه المادة صدر قرار وزير العدل في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بلائحة الموثقين المنتدبين ومن قبل كان قد صدر قرار الوزير بتاريخ ٤ يناير ١٩٥٥ بلائحة المذونين، وقد حددت هاتان اللائحتان اختصاصات وواجبات كل من المذونين والموثقين المنتدبين على الوجه المجرى في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر. أم واجبات واختصاصات مكاتب التوثيق بالنسبة لعقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة، فهي مبينة بالمادة ذاتها وبالتعديلات الأخرى التي طرأت على قانون التوثيق وأخرها القانون ١٠٢ لسنة ١٩٧٦.

وبمقتضى ذلك النص، أصبح توثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والنصديق على ذلك يختص به المذونون بالنسبة للمصريين المسلمين، ويختص الموثقون المنتدبون بالمصريين غير المسلمين المتحدي الطائفة والملة، وتختص مكاتب التوثيق بمن اختلفوا ديانةً أو جسيبةً وبالأجانب متحدي الجنسية أيًا كانت ديانتهم.

وعلى ذلك، فإنه لم يعد هناك بالنسبة للأجانب، سواءً اتحدت جنسيتهم وديانتهم أو اختلفوا، سوى شكل واحد يجوز إفراغ زواجهم فيه ألا وهو الشكل الذي يتم لدى مكاتب التوثيق، باعتباره الشكل المحلي بالنسبة إليهم.

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

ويُحتج بزواج الأجانب في مصر متى استوفى الشكل المحلي دون نزاع، أما الاحتجاج به في دولة الزوجين أو في دولة أخرى فيتوقف على ما تقضي به قواعد الإسناد في قانونها.

وإذا كان أحد الزوجين مصرياً تعين إجراء الزواج في الشكل المقرر في القانون المصري، ويصبح توثيقه من اختصاص مكاتب التوثيق.

أما عن جواز إبرام عقود زواج الأجانب في قنصلية أحد طرفي الزواج ومدى حجيته في مصر، فإن الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من اتفاق مونترو سنة ١٩٢٨ الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر قد جرى نصها بالآتي

ولهم (لقباصل الدول صاحبة الامتيازات الملغاة) بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداحلة في الاختصاصات المعترف بها عادةً للقباصل هي مواد إشارات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مو طيهم العائنين أمام القضاء ومسائل الملاحة لبحرية وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية.

وبمقتضى هذا النص يكون للأجانب أن يتزوجوا في مصر هي الشكل الدبلوماسي أو القنصلي - حسب قانون جنسية التي ينتمون إليها - لأن بعض الدول تعتبر الزواج نظاماً دينياً كاليونان التي لا تجيز لقباصلها مباشرة عقد الزواج، كما أن بعض الدول تستلزم أن يكون الطرفان أو أحدهما تابعاً لها.

لما كان ذلك فإنه يحتج بالزواج القنصلي في مصر ما دام قد تم في قنصلية صرحت لها حكومة مصر وأدنت في مباشرة هذا الاختصاص من باب التعامل بالمثل، على ما تشير إليه المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذي حل محل المرسوم بالقانون لصادر في ١٩٢٥ الخاص بهذين السلكين.

في خول هذا القانون للمصريين في الخارج أن يعقدوا زواجهم في الشكل الدبلوماسي أو القنصلي لدى ممثلي مصر في الدول الأجنبية مع مراعاة الاتفاقات والمعاهدات لدولية والعرف الدولي، وألا تتعارض هذه الاختصاصات مع قوانين البلاد التي يعملون فيها، وأن يكون الزوجان مصريين أو أحدهما مصرياً، على أن يؤخذ مقدماً رأي وزارة الخارجية في حالة ما إذا كان أحد الزوجين غير مصري.

وإذا صدر عقد الزواج لدى أحد لقنصل المعتمدين في مصر المأثون لهم من الحكومة المصرية بهذا الاختصاص من باب التعامل بالمثل، كن صادراً من جهة مختصة قانوناً ما دام مستوفياً شروط قانون دولة القنصل، وفي حدود النظام العام والآداب في مصر، ويجري اعتماده والنصديق على شكله القانوني من الجهة المنوط بها أعمال القناصل المعتمدين في مصر.

وبخضع العقد الذي يجري لدى أحد القناصل الأجانب المصرح لهم بإجراء عقود الزواج لرقابة القضاء رقبة موضوعية إذا كان الزوجان مسلمين أو أحدهما مسلماً، باعتبار أن مخالفة شروط عقد الزواج وأركانه المقررة في الشريعة الإسلامية تمس النظام العام.

هذا، ومتى كان أحد طرفي عقد الزواج مصرياً لم يحز لأحد القناصل الأجانب إجراء عقد الزواج، بل يتعين إجراؤه وتوثيقه في مكتب التوثيق. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### زواج الرجل بمن زنى بها ابنه

فتاة حملت سباحاً واتهمت بحملها شاباً، فتقدم والده للعقد عليها، وفعلاً قام المأذون بعقد القران (بعمل تصديق) بين هذه الفتاة ووالد المتهم على زواجهما.

والسؤال،

هل هذا العقد صحيح أم غير صحيح؟

وإذا صح فما حكم نسب هذا الجتين؟

من أحكام الزواج وما يتعلق بها

١٤٢١ هـ

قول الشافعي أنه لا يحرم وروى ابن القاسم مثل قول أبي حنيفة أنه يحرم، وقال سحنون وأصحاب مالك يخالفون بن القاسم فيها ويذهبون إلى ما في الموطأ.

وقال ابن جزى المالكي<sup>(١)</sup> "يعتبر في التحريم بالصهر والنكاح الحلال أو الذي فيه شبهة أو اختلف فيه، فإن كان زناً محصاً لم تقع به حرمة المصاهرة" فمن زنى بامرأة فإنه لا يحرم نرويجها على أولاده هي المشهور وفقاً للشافعي حلقاً لأبي حنيفة، إلا أن في المدونة "من زنى بأم امرأته فارقها، حلقاً في الموطأ".

وذهب الفقه الشافعي قولاً واحداً إلى أنه "لا حرمة لماء الزنا، بدليل انتفاء سائر أحكام النسب من إرث وغيره، ولكن يكره نكاحها خروجاً من خلاف من حرمها"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قدامة في المغني<sup>(٣)</sup> "وإذا زنت امرأة لم يحل لمن يعلم ذلك نكاحها إلا بشرطين أحدهما انقبض عدتها، فإن حملت من الزنا، فقبض عدتها بوضعه ولا يحل نكاحها قبل وضعه وبهذا قال مالك وأبو يوسف وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وفي الأخرى قل يحل نكاحها ويصح، وهو مذهب الشافعي، لأنه وطء لا يلحق به السب فلم يحرم النكاح، كما لو لم تحمل" و"لشرط الثاني أن تتوب من الزنا وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يشترط ذلك.

لما كان ذلك كان العقد المسؤول عنه صحيحاً وفقاً لفقه مذهب الإمام الشافعي واشتهر عن مالك، باعتبار أنه يحل لوالد الراني تزوج هذه الفتاة التي زنى بها ابنه، ولو كانت حاملاً منه، ويقع العقد باطلاً في فقه مذهب الإمامين أبي

(١) القوامين الفقهية ص ٢٢١.

(٢) ص ٢٥٦ - ٢ من إلهام في حل لفظ "أي شجاع من حشيتة بحفة الحبيب في المحرمات في النكاح

(٢) ج ٧ ص ٥١٥ مع لشرح الكبير.



## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

حنيفة وأحمد ورواية عن مالك، ومن قال بذلك من الصحابة والتابعين على نحو ما سبق بيانه.

ومتى صح العقد كما يقول الشافعيون والمشهور عن مالك، كان الولد للفراش وإن كان الذي عليه القضاء هو فقه الحنفيين كما سبق.

ومن هنا يتعين الاحتياط بأخذ التعهد عليه بقبوله الزواج منها وفاقاً لمذهب الشافعي، وإن كان الأحوط والأولى تزويجها لمن زنى بها.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## تحديد المداق وقبض جزء منه قبل العقد ليس شرطاً في صحة عقد الزواج

سؤال من إحدى الجهات المسؤولة، وردت لنا وثائق زواج وشهادات ميلاد، لمرفق صورها طيه (أ) الوثيقة الأولى؛ ومنها يتضح أن «س.م.أ.» تزوج في ٢٨/٢/١٩٨٠ في حين أن أولاده تم إنجابهم في ١٦/٥/١٩٧٥ وفي ١٠/١/١٩٧٩، أي أنه تم الإنجاب قبل الزواج.. مع العلم أن الزوجة التي تزوجها في عام ١٩٨٠ وهي السيدة «ص.خ.م.» هي أم للولدين الذين تم إنجابهما قبل الزواج. فهل ينتج هذا الزواج آثاره القانونية، ويستحق هؤلاء الأولاد غلاء معيشة أو يعتبرون أولاداً غير شرعيين نتجوا عن عقد عرقي وليس لهم حقوق قانونية؟

(ب) الوثيقة الثانية، وهي خاصة بزواج «س.ح.»، «ف.ح.م.» وقد جاء بها أن المداق قدره ٤٠٠ جنيه وجميعه مؤجل بذمة الزوج لأقرب الأجلين، فهل يعتبر هذا الزواج صحيحاً رغم إتمامه دون مقدم صداق وينتج آثاره القانونية ويستحق بالتالي صرف إعانة زواج؟

(ج) الوثيقة الثالثة، وهي صورة ضوئية غير رسمية من وثيقة تصديق على زواج مؤرخة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٠ محررة بين كل من الزوج «س.م.أ.» والزوجة «ص.خ.م.»، حيث تصادقا على قيام الزواج بينهما بصحيح العقد الشرعي على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على يد فقيه مجهول من تاريخ أول يناير سنة ١٩٧٤.

### العتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

(د) وصورتين ضوئيتين من شهادتي ميلاد طفلين لهذين الزوجين أحدهما: مولود بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٥ والآخر بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩.

#### الإجابة

أولاً؛ إن الأصل شرعاً أن ينعقد الزواج بالنطق بإيجاب وقبول من لزوجين أو من وكيليهما أو من أحدهما ووكيل عن الآخر في حضور شاهدين بالغين عاقلين، ومع استيفاء باقي الشروط.

وأستحدثت الدولة توثيق الزواج بين المسلمين على يد المأذون حرصاً على ضمان ثبوت هذا العقد عند النزاع، لكن التوثيق ليس شرطاً في صحة هذا العقد شرعاً، ولا يتوقف نفاذه ولا ثبوت نسب الأولاد على هذا التوثيق، أي على كتابته في وثيقة الزواج لدى المأذون.

ولما كان واقع هذه الأوراق أن الزوجين قد سبق انعقاد زواجهما شرعاً بتاريخ ١/١/١٩٧٤ وقد أنجبا ولديهما بعد هذا العقد في ١٦/٥/٧٥ وفي ١٠/١/٧٩ ومن ثم، يكون الولدان قد ولدا بناءً على عقد رواج صحيح شرعاً.

ثم إن الزوجين تنفيذاً للقانون وثقا هذا العقد في صيغة تصديق رسمي بهذه الوثيقة المؤرخة ٢٨/٢/١٩٨٠ ولا يؤثر هذا التوثيق على لعقد الشرعي الذي تم في ١/١/١٩٧٤، بل أصبح هذا العقد من هذا التاريخ رسمياً بمقتضى وثيقة التصديق وفقاً للائحة المأذونين ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١.

لما كان ذلك كان هذان الولدان مولودين على فراش زوجية صحيحة شرعاً وتترتب لهما الآثار الشرعية والقانونية.

ثانياً، إن تحديد الصداق ليس شرطاً في صحة عقد الزو ح. وكذلك ليس من شروط صحته وبغذه قبضه أو قبض جزء منه قبض الدحول وإم المطلب

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

شرعاً فقط أن يكون للزوجة صداق، سواء قبضته جميعه وقت العقد أو قبضت جزءاً منه، أو تأكل جميعه وبقي ديناً في ذمة الزوج لميعاد محدد اتفاقاً عليه، أو أجلاه إلى أقرب الأجلين، الموت أو الطلاق، كل ذلك متروك للعرف والاتفاق، ولا دخل له في صحة عقد الزواج، لأن الله سبحانه أوجب للزوجة مهراً في ذمة الزوج بقوله.

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ مَجْلَةً<sup>(١)</sup>﴾

والمقصود هنا الوجوب في الذمة.

لما كان ذلك كان اتفاق الزوجين في العقد الثبت بالوثيقة المحررة في ١٩٨١/٢/٧ بزواج «م. س. ح» من «ف. ح. م» على جعل المهر كله مؤجلاً لأقرب الأجلين صحيحاً نافذاً، ولا يخل بصحة هذا العقد الذي تم بإيجاب وقبول شرعيين في حضرة لشهود، وتنت توثيقه رسمياً على يد المأذون ومن ثم تترتب على هذا العقد جميع الآثار الشرعية والقانونية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## انعقاد الزواج بعارة المرأة أصيلة أو وكيلة

سؤال من وزارة العدل المصرية: في شأن حكم الشريعة الإسلامية في مباشرة إحدى السيدات عقد تزويج موكلها الأجنبي لمقيم خارج البلاد. وذلك بمناسبة الطلب المقدم من الاستاذة «ف. ع. م. م» المحامية بصفتها وكيلة عن السيد «م. ر. ا» لبنائي الجنسية بموجب التوكيل الذي قدمت صورته إلى وكيل وزارة العدل لشؤون الشهر العقاري والتوثيق.

(١) الآية ٤ من سورة النساء

وقد أوضحت في طلبها أنه يتعذر على موكليها حضور إجراءات توثيق زواجه من الأنسة، «و.أ.أ.» المصرية الجنسية، وأنها بمقتضى وكالته أياها في إجراء هذا العقد ترغب في إتمامه وتوثيقه.

#### الإجابة

إن فقهاء المسلمين اتفقوا على أن للمرأة الرشيدة أن تناشر جميع العقود بنفسها أصيلة أو وكيلة، فيما عدا عقد الزواج، فقد اختلفوا في مباشرتها إياه لنفسها أو لغيرها، فذهب الإمامان أبو حنيفة وأبو يوسف إلى انعقاد لزواج صحيحاً بعبارة النساء أصيلةً لنفسها أو وكيلةً عن غيرها، وذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد وكثير غير هؤلاء إلى عدم صحة عقد الزواج الذي تتولاه المرأة بنفسها أصيلةً أو وكيلةً، وهناك أقوال أخرى بوقف العقد الذي تناشره المرأة، وأقوال تصححه في حال دون حال، وأدلة كل قول من هذه الأقوال مبسطة في محلها من كتب فقه المذاهب.

ولما كانت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بفانور

٧٨ سنة ١٩٣١ قد جرى نصها بأن

"تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد".

ثم جاءت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم

الشرعية والمجالس المالية، مظاهره لهذا النص وبإعماله

وكان أرجح الأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة صحة انعقاد لزواج

بعبارة المرأة أصيلةً عن نفسها أو وكيلةً عن غيرها.

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

لما كان ذلك جاز أن تأسر لأستاذة «ف. ع. م. م.» المحامية عقد تزويج موكلها السيد «م. ر. أ.» لبناتي الجنسية من الأسة «و. أ. أ.» مصرية. لجنسية بمراعاة ما يقضي به القانون ١٠٣ سنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق، وبشرط أن يكون التوكيل مصرحاً فيه بالوكالة في إجراء عقد تزويج الموكل بتلك الأنسة، فلا يجوز التزويج بمقتضى توكيل عام في التصرفات أو عام في الأحوال الشخصية مثلاً، بل لا بد من التوكيل في لروح وفقً لنصوص فقه المذهب الحنفي، سواء أكان التوكيل مطلقاً لتزويج من أي زوج دون تحديد اسم أو صفة أو مهر أم كان توكيلاً مقيداً باسم - كما في هذه الواقعة - وفي حال التقييد يتحتم الالتزام بما اشترطه لموكل في لوكالة والله سبحانه وتعالى أعلم...

### عقد الزواج الثاني على الزوجة قبل طلاقها باطل

رجل وامرأة مسلمان بالغان قد عقدا زواجهما لدى مأذون بمصر. وقد اشترطت الزوجة في هذا العقد أن يكون لها حق الطلاق، بمعنى أن تكون العصمة بيدها، وقبل الزوج هذا الشرط. وقد تمت الخلوة بين هذين الزوجين، واستمرت الحياة الزوجية بينهما. ويذكر الزوجان أنهما أثناء قيام هذا العقد قد أجريا عقد زواج آخر بينهما على يد مأذون آخر. وذكر في هذا العقد الثاني أنه لم يسبق لهما زواج. وكان هذا العقد الثاني نظراً لأن أسرتيهما لم تعلما بالعقد الأول. وأن العقد الثاني قد خلا من اشتراط أن تكون العصمة بيد الزوجة.

وطلب السائل الإفادة عن الآتي:

- ١ - ما حكم العقد الأول. وهل ما زال قائماً مع شرط العصمة أم لا؟
- ٢ - ما حكم العقد الثاني. وهل له اثره ووقعه الشرعي والقانوني؟

١- عن عقد الزواج الأول فإنه ما دام قد صدر صحيحاً مستوفياً لشروطه وأركانه فهو عقد نافذ شرعاً، وتترتب عليه آثاره الشرعية والقانونية، ويطل هذا لعقد قائماً بما فيه من شروط تفويض الطلاق إياها أي جعل العصمة بيدها ما دام لم بطراً على العقد ما يقضيه.

٢- وعن عقد الزواج الثاني فإنه قد وقع والزوجة قائمة بينهما فعلاً بعقد الزواج الأول - ومن ثم فليس له أثر شرعاً ولا قانوناً، لأن العقد الأول مازال قائماً - بشروطه - ولهذه الزوجة أن تستعمل حقها المشروط لها وهو تفويض الطلاق إليها.

وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### غياب الزوج عن زوجته

ذكر سائل أنه مقيم بالسعودية من مدة عامين تقريباً ثم يحضر فيهما إلى القاهرة. وأن زوجته في القاهرة، وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في غيبته عنها هذه المدة وهل هذا الغياب حرام أم حلال؟. كما أنه لم يؤد زكاة الفطر عن هذين العامين، لأنه كان يعتقد أن والده سيخرج عنه الزكاة في مصر، وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في هذا وماذا يجب عليه أن يفعله؟. كما أنه يريد أن يعرف حكم الشرع في الثلاث ركعات التي تؤدي بعد صلاة العشاء وركعتي سنتها. وهل الركعات الثلاث وتر كلها أم فيهن شفع وفيهن وتر؟. كما أن السائل يحفظ سوراً قصاراً من القرآن الكريم. فهل إذا صلى وحده وقرأ سورة قصيرة. هل تكون الصلاة صحيحة أم باطلة؟. كما أنه يقرأ في الثلاث ركعات سوراً قصاراً من القرآن. فهل هذا يجوز أم لا؟. وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذه الموضوعات.

المقرر شرعاً أنه لا يجوز للزوج هجر زوجته - ومن أجل هذا أجاز فقهاء مذهب الإمام مات وفقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل للزوجة التي يهجرها

## من أحكام الرواح وما يتعلق بها

زوحها طلب التخليق للصبر، وأحد القانون المصري بذلك جعل للزوجة التي يعيب عنها زوجها ويقيم في بلد آخر غير محل إقامتها سنة فكثر دون عذر مقبول أن تطلب من القاضي الطلاق إذا تضررت من بعده عنها، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه، لما كان ذلك - فإذا كانت زوجة السائل متضررة من بعده عنها فإنه يحرم عليه شرعاً هجره لها هذه المدة الطويلة، ويجب عليه أن ينقها إلى محل إقامته، أو أن يحضر لإقامة معها، ولا يطيل غيبته عنها أكثر من سنة وفاءً بحقها الشرعي عليه كزوجة هذا فوق مالها من النفقة الشرعية مدة غيبته عنها إذا لم يكن قد أنفق عليها أو وكل أحداً بالإنفاق عليها.

أما زكاة الفطر فإنه يجب عليه شرعاً أن يخرجها عن العامين الماصيين عن نفسه، وعن تجب عليه نفقته، ولا تسقط بقوات وقتها، وإنما تصير ديباً في ذمته وعليه أدائها.

وما عن الركعات الثلاث بعد صلاة العشاء وسنتها فإن فقهاء المذهب الحنفي يرون أنها كلها وتر واجب وتؤدي بتسليمة واحدة كهيئة صلاة المغرب، ويقر المصنف في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم القبوت (الدعاء) في آخر ركعة قبل الركوع - ويرى فقهاء المذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل أن الوتر بعد أداء صلاة العشاء وسنتها سنة، وأقله ركعة واحدة وأكثره إحدى عشرة ركعة، وللسائل اتباع أي من هذين الرأيين. هذا وللسائل أيضاً أن يصلي بالسور التي يحفظها من القرآن الكريم، فإن صلاته بما يحفظه صحيحة شرعاً متى استوفت باقي شروطها - ومن هذا يعم الجواب إذا كان لحال كما ورد بالسؤال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## شبكة

سائل له أخت شقيقة تقدم أحد الأشخاص لخطبتها ودفع مبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) لحساب الشبكة، وخلال فترة الخطوبة قام الخاطب بفسخ الخطبة من جانبه دون سبب من قبل السائل، ولم تتم باقي الإجراءات، فهل من حق الخاطب استرداد المبلغ المدفوع منه لحساب الشبكة أم لا؟

## الإجابة

الخطبة وقراءة الفاتحة وقبض المهر والشبكة وقبول الهدايا من مقدمات لزواج، ومن قبيل الوعد به ما دام عقد الزوج لم يتم بأركانها وشروطه الشرعية. والمقرر شرعاً أن مهر يثبت في زمة الزوج بعقد الزواج الصحيح، فإذا لم يتم عقد الزواج فلا تستحق المخطوبة منه شيئاً وللخاص استرداده. أم الشبكة التي تُقدم للمخطوبة، فإذا كان قد اتفق عليها مع المهر أو جرى العرف باعتبارها منه، فإنها تكون من المهر، وتأخذ حكمه السابق ذكره، بمعنى أن تسترد بذاتها إن كانت قائمة، أو مثلها أو قيمتها إن كنت هالكة. أما إذا لم تدخل في مهر بهذا الاعتبار فإنها تأخذ مع الهدايا حكم الهبة في فقه المذهب الحنفي الجاري عليه القضاء بالمحاكم بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم لشرعيه، والهبة شرعاً يجوز الرجوع فيها واستردادها إذا كانت قائمة بذاتها ووصفها، أما إذا كانت هالكة فلا تسترد بذاتها أو قيمتها لأن الهلاك أو الاستهلاك من موانع الرجوع في الهبة شرعاً. هذا والظاهر من السؤال أن المبلغ المدفوع من الخاص لشراء الشبكة كان بالاتفاق، وعلى هذا فإن المبلغ المسؤول عنه يعتبر من مهر، وللخاص استرداده سواء أكن الفسخ من قبله أم من قبل المخطوبة وفق لأصول فقه المذهب الحنفي الجاري عليه القضاء، إذ لم يجر العرف بين المخطوبين بهداء بقود إلا في المناسبات كالأعياد لا سيما والمدفوع بقود من حسن المهر. وبهذا يعلم الجواب إذ كان لحال كما ورد بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.



## الخلوة الصحيحة ترتب آثارها الشرعية

سائل له بنت جامعية تقدم لخطبتها مهندس يعمل بالسعودية، وقدم شبكة من الذهب وبعض الهدايا. وعند الاتفاق على المهر، خيره المهندس بين أن يدفع مهراً إلى بنته مهما كان كبيراً، وبين أن يقوم بإعداد بيت الزوجية بتأثيث ثلاث غرف تليق بالزوجة وبمركز الأسرة الاجتماعي. على أن يحضر بهذا الجهاز قائمة لصالح الزوجة بأن جميع الأثاث ملك خالص لها. وقد اختار السائل هذا الوضع الثاني على أن تكون قيمة الأثاث الذي يؤثثه لبيت الزوجية بمثابة المهر، وتم الاتفاق بين السائل وخاطب ابنته على هذا الأساس. ثم سافر هذا الخاطب إلى السعودية، ومكث بها سنة، ثم عاد إلى مصر وطلب من السائل عقد القران على ابنته، وتم عقد القران فعلاً بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢١ وقد ذكر في هذا العقد أن مقدم الصداق ٢٥ قرشاً ومؤخر الصداق ٢٠٠ جنيه. على أساس أن الاتفاق بين الطرفين. وهو تأثيث بيت الزوجية من جانب الزوج هو المعمول به بدلاً من مقدم الصداق الذي هو كرمز فقط بالعقد. وسافر الزوج مرة أخرى إلى السعودية ثم حضر في أواخر شهر مارس سنة ١٩٧٨، وطوال هذه المدة لم يقم بالإنفاق على زوجته ثم مكث فترة مدعياً أنه يبحث عن شقة لتأثيث سكن الزوجية، وكان يحضر إلى زوجته، أسبوعياً يوم الخميس ويعود إلى القاهرة يوم السبت، وقد حصلت خلوة شرعية بين الزوجين عدة مرات، ثم حضر إليهم مبدئياً رغبته في إجراء الطلاق دون أسباب ولا مبررات على شرط أن يسترد الشبكة والهدايا والمصاريف التي أنفقها في حفل عقد القران، وبين لهم أن كل ما يلزمه هو أن يدفع لهم نصف مؤخر الصداق. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في حالة الطلاق قبل الدخول مع حدوث خلوة شرعية عدة مرات بين الزوجين بالنسبة للآتي:

١ - الشبكة التي قدمت للزوجة في فترة الخطبة

٢ - الهدايا

٣ - مقدم الصداق وإمكان طلب تحليفه اليمين لحاسمة أمام القضاء لبيان حقيقة مقدم

الصداق الذي تم الاتفاق عليه خلافاً للثابت بوثيقة الزواج

٤ - النفقة الشرعية من تاريخ الزواج حتى تاريخ الطلاق أو التطليق

٥ - مؤخر الصداق

٦- التعويض اللازم للزوجة لما أصابها من أضرار مادية وأدبية ونفسية ناتجة عن هجر الزوج لها، وطلب الطلاق قبل الدخول وبعد حدوث الخلوة الشرعية الصحيحة؟

الإجابة

من المقرر فقهاً وقانوناً أن نفقة الروحة لتي سمت نفسها لزوجها ولو حكماً تحب عليه من وقت امتناعه عن الإنفاق عليها، مع وجوبها دون توقف على قضاء أو رضا ولا تسقط إلا بالأداء أو لإبراء - وأن لخلوة الصحيحة بين الزوجين إذا ثبتت بالإقرار أو البينة تستتبع جميع الحقوق المقررة للمدخل بها، فيؤكد بها جميع المهر عاقله وأجبه للزوجة، وتحب عليها العدة إذا طلقت، ولها النفقة مدة العدة شرعاً وإلى ستة من تاريخ الطلاق، ويحل لها مؤجل الصداق بالطلاق لأنه بائس، وأما عن الشبكة ولهدايا في موضوع السؤال وبعد أن تم عقد الزواج فلا حق للزوج في ستردادها، لأنها وإن اعتبرت جزءاً من مهر بالاتفاق أو جرى العرف باعتبارها جزءاً منه فهي أخذت حكم المهر - وإذا لم تكن كذلك أخذت حكم الهبة، فتصبح حقاً للزوجة لا يجوز لزوج الرجوع فيها، لأن الزوجية من موانع الرجوع في الهبة شرعاً، وتعتبر باقي الهدايا من قبيل الهبة وتتخذ لحكم نفسه، وأما عن مقدم لصدق اثنت بالوثيقة ومقدره خمسة وعشرون قرشاً، فإن الفقهاء قد تحدثوا فيما سموه بمهر السر ومهر العلن، وعلى هدي أقوال فقهاء المذهب الحنفي، فإنه إذا اتفق على قدر المهر في السر ثم ذكر في العقد مهر أقل فإنه يحكم بالمهر المتفق عليه في السر، وفي واقعة السؤال إذا كان قد تم الاتفاق على أن يجهز الزوج ثلاث عرف تليق بالزوجة ومركز أسرته، ويحرر بها قائمة تعابك للزوجة كما جاء بالسؤال، وتنتهد، الاتفاق بطريق من طرق لإثبات الشرعية، فإن هذا المتفق عليه يكون مقابل مقدم المهر هذا ووثيقة الزواج ليس لها صفة الرسمية في مقدار المهر لأنها لم بعد لإثبات ذلك، فمحور إثبات عكس ما جاء فيها بطرق لإثبات كافة

## نكاح المحارم باطل ولا يثبت نسباً للأب

## الإجابة

يقول الله تعالى في آية المحرمات

[illegible]

(١) الآية ٢٣ من سورة نساء



قال صاحب مجمع الأنهر في باب المحرمات (ويحرم أخته لأب وأم أو لأحدهم لقوله تعالى (وأحوتكم) ويحرم بنتها لقوله تعالى "وبنت الأخت وابنة أخيه وإن سفلت". والمستفاد من لاية الكريمة وأقوال الفقهاء جميعاً في شأنها أن فروع الأبوين وفروع فروعهما وإن تعدت الوسائط بينه وبينهن محرمات، فأخته وبنتها وبنت أخيه وبنت بنت أخته وبنت بن أخته وبنت ابن أخيه وهكذا مهما طال حبل السب حرام عليه، سواء كان الأخ أو الأخت لأبوين أم لأحدهما، لعموم دلالة قوله تعالى (وأخواتكم) وقوله سبحانه (وبنات الأخ وبنات الأخت). وقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك، وعلى هذا ففي حاشية السؤال تحرم بنت السائل عى خاله، فإذا كان قد تزوج بها فالزواج باطل ويجب عليهما أن يتفرقا، وإلا فلكل واحد من المسلمين أن يتقدم إلى النيابة العامة ببلاغ، وإذا ثبتت هذه الجريمة رفعت النيابة أمر الزوحي إلى محكمة الأحوال الشخصية المختصة للتفريق بينهما فوق المسبلة الجنائية. هذا، ولا يثبت سب الأولاد إلى هذا الزوج لأن كبح المحارم لا يثبت السب به شرعاً لأنه كاح باطل كما تقدم، وإما يسب هؤلاء الأولاد إلى أمهم فقط ومما ذكر يعم السائل الجواب إذا كن الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

### عجز الزوج عن المعاشرة الجنسية

سائل عقد قران ابنته الأنسة «ش.م.ي» يوم ١٩٧٧/٧/٧ إلى «م.ب.أ» وزفت إليه في ١٩٧٨/١٢/١٩، ولكنه عجز عن معاشرتها والدخول بها. وقد تبين أنه (عنين) وأراد إجبارها على فخر بكارته لدى أحد الأطباء، ولكنها امتنعت ورفضت ذلك، فأساء إليها واعتدى عليها، ووقع الخلاف بينهما واستمر النزاع ورفع أمره إلى القضاء. وقد لجأ الزوج المذكور إلى تطليقها أمام المأذون بإشهاد طلاق مرفق منه صورة ضوئية. وبالإطلاع عليها تبين أن الإشهاد مؤرخ في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٩ هجرية الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٧٩ أمام المأذون

## من أحكام لزواج وما يتعلق بها

التابع لمحكمة ..... للأحوال الشخصية بإشهاد رقم ١٩٧٠٤٧ الثابت به أن الزوج المذكور قال أمام شهوده أشهدكم على أن زوجتي الشيب ش. م. ي الغائبة عن هذا المجلس طالق مني، وأقر بأنه الأول فصار مطلقاً منه طليقة أولى رجعية، وطلب السائل الإفادة عما يأتي:

١- هل تعتبر ابنته المذكورة ثيباً كما ورد بالإشهاد رغم أنه لم يدخل بها لعجزه، وأنها ما زالت بكرًا حتى الآن؟

٢- ما موقفها إذا تقدم إليها شخص آخر للزواج منها؟

### الإجابة

فقهاء المذهب الحنفي الذي تصدر الأحكام في مثل هذه الواقعة على مقتضى أرحح الأقوال فيه، عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد نصوا على أن الزوجين إذا اختلفا في الدخول الحقيقي بالمعاشرة الجسدية فعلاً، فقل الزوج إنه قد دخل بها ووصل إليها وأنكرت الزوجة، فإن كان قد تزوجها ثيباً فالقول له، وإن قالت أنا بكر، منكراً وصوله إليها قلنا حتى يريها النساء، والمرأة الواحدة تكفي والاثنتان أحوط، فإن قلن هي ثيب فالقول للزوج وإن قلن هي بكر فالقول لها في عدم الوصول إليها وما كان الزوج المطلق هي واقعة هذا السؤال قد أشهد على طلاق هذه لزوج في ورقة رسمية مقررًا فيها أنه دخل بها وأنها ثيب فإن مفاد هذا التقرير وصوله إليها جنسياً ولها إذا كان وصف الثبوبة يصر بها ويقف حائلاً دون الرغبة في الزواج منها أن ترفع الأمر إلى المحكمة المختصة في دعوى قضائية، وللمحكمة إذا أصر المطلق أمامها على قوله أن تحقق الدعوى بمعرفة أهل الخبرة وتقضي فيها على الوجه الذي ينتج التحقيق. هذا، وأمر اللجوء إلى القضاء لإلغاء وصف الثبوبة تفره هذه المطلقه حسماً تشاء في نطاق هذه القواعد ومصلحتها والله سبحانه وتعالى أعلم.

## هل من حق الزوج إجبار زوجته على الحجاب

هل من حق الزوج شرعا إجبار زوجته على التحجب خارج البيت على غير رغبتها أو لا ؟

الإجابة

يقول الله سبحانه وتعالى

﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَنْصُرِهِنَّ وَنَخْفَضْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُنْدِرْنَ رِبْنَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ كُحْمَهُنَّ عَلَى حُيُوبِهِنَّ وَلَا يُنْدِرْنَ رِبْنَهُنَّ إِلَّا لَعُوقَتِهِنَّ أَوْ آبِهِنَّ أَوْ آبَاءَ نَعُولَتِهِنَّ أَوْ آبِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ أَيْمَنَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ بَنَاتِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنَتُهُنَّ أَوْ النَّسَبِ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنْ أَرْحَالٍ أَوْ الْطِفْلِ الْبَرِّ لَمْ يَصْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ أَسْنَاءٍ وَلَا يَصْرِنَ بَارِئُهُنَّ لِيَعْلَمَ مَا تَحْفِينَ مِنْ رِبْنَهُنَّ وَتَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ حَمِيماً ذِيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ عَلَّكُمْ تَقْلِحُونَ ۝ ﴾ (١)

ويقول الله سبحانه وتعالى

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّلرَّوْحِ وَسَائِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْبِرْنَ عَنْهُمْ مِنْ حَسْبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَضَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ۝ ﴾ (٢)

(١) الآية ٢١ من سورة النور

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأحراب.

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

ومن الأحاديث النبوية الشريفة في هذا المقام ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها «أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال لها يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه». ومن هذه النصوص الشرعية يتقرر أنه يجب على المرأة المسلمة أن تستر جميع جسدها فيما عدا الوجه والكفين فلا يجب سترهما على ما عليه أكثر فقهاء المسلمين. وإبداء ما عدا ذلك حرم لا للزواج أو المحرم ممن ذكرهم الله حل شأنه في الآية الأولى، والمسلمة اثمة إن خالفت هذا الحكم بإجماع علماء المسلمين. وللزواج شرعاً كما لكل ولي كالآب والأخ والابن إحسان المرأة على الالتزام بما فرضه الله من عبادة وعمل ولباس، وهذا مستفاد من قول به سبحانه

((الزَّحَالُ قَوْمُونَ عَلَى الْبَسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ تَعَصُّهُمْ عَلَى نَعَصٍ))<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى

﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهَا دَرَجَةٌ ۚ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى

﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصُّوَّةِ وَأَصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقًا ۚ لَّحَرُّ رِزْقِكَ ۚ وَالْغَيْمَةُ

لِلتَّقْوَى ۚ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ٣٤ من سورة نساء.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة لقمة.

(٣) الآية ١٣٢ من سورة صه

وستر العورة من العبادات التي يلتزم بها المسلمون، وللزوج ولاية إيجاب زوجته على ستر جسدها، بل عيه ذلك حتماً وإلا شاركها في إثمها. وله إن خالفت ولايته تأديبها بالطرق المقررة في قوله تعالى

((وَالَّتِي خَافُونَ نُشُورَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرِبُوهُمْ<sup>(١)</sup> فَبِمَنْ أَطَعْتُمْ وَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً))<sup>(١)</sup>

فإن خالفت فيما يجب عليها طاعته فيه فلزوحها أن يؤدبها بادئاً بالموعظة الحسنة، ثم بالهجر في المضجع بأن لا يبيت معها على فراش واحد. ثم بالضرب غير المبرح مع الصبر عليها في النصيحة والعظة كما تشير الآية الكريمة. ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

### وفاة الخاطب قبل العقد وبعد تقديم الشبكة

سائل يقول: ابنه قدم شبكة ذهبية لأحدى الفتيات قيمتها ١١٠٠ جنيه. ألف ومائة جنيه. ليعقد عليها مستقبلاً، وقد تمت الخطبة وأخذت المخطوبة هذه الشبكة تمهيداً لعقد قرانه عليها، ولكن حالت منيته دون ذلك فقد توفي بعد تقديم الشبكة بأسبوع، وقد طالب والد الخاطب والد المخطوبة برد هذه الشبكة إليه فرفض ردها مدعياً أنها من حق ابنته المخطوبة، وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع.

الإجابة:

إن الخطبة من مقدمات الزواج، لا ترتب أي حق لطرفيها مما يرتبه عقد الزواج. وفي خصوص الشبكة التي يقدمها الخاطب لمخطوبته في فترة الخطبة فإن نصوص فقه المذهب الحنفي التي يجري عليها القضاء في هذا الموضوع تقضي بأن الشبكة تأخذ حكم المهر إن اتفق الطرفان على أنها جزء منه أو جرى العرف بذلك

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.



## من احكام الزواج وما يتعلق بها

- وإن لم تصر كذلك أخذت حكم الهبة. وفي الحادثة موضوع السؤال إذا كنت الشبكة قد صارت جزءاً من مهر اتفاقاً أو عرفاً أخذت حكم المهر، ولما كان المهر لا يستحق شرعاً إلا بعقد لزواج الصحيح ولم يتم كان من حق ورثة الخاطب الشرعيين، والحالة هذه، استرداد الشبكة إن كانت قائمة ومثلها أو قيمتها إن كانت هالكة أو مستهلكة. أما إذا لم تكن الشبكة جزءاً من المهر بالاتفاق أو العرف كانت هدية وهبة، يمتنع الرجوع فيها بموت الواهب أو الموهوب له. ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## زواج المسلم بغير المسلمة وينت المزني بها

شاب يبلغ من العمر ٢٢ سنة وهو مسلم ويعمل منذ ثلاث سنوات بألمانيا الغربية، ويسكن عند إحدى العائلات المكونة من سيدة ألمانية وابنتها البالغة من العمر ١٥ سنة، وحدث ذات ليلة أن سول له الشيطان ارتكاب الزنا من السيدة المذكورة بعد إغرائها له ثم فعل ذلك أكثر من مرة ولكنه تاب إلى الله بعد ذلك ولم يقربها، وأنه أحب ابنتها ويريد أن يتزوجها بعد أن بادلتها شعوره نحوها. وسأل الطالب، هل يجوز لي الزواج من الفتاة وهي على دينها، أم يجب أن تعلن إسلامها. وهل تعتبر محرمة عليه لما فعله من الزنا بأمرها. كما طلب الإفادة عن معنى كلمة النكاح لغة وشرعاً. وما الفرق بين النكاح والزنا؟

الإجابة،

النكاح لغة الوطء والضم، وهو من الألفاظ المشتركة بين العقد والوطء بمعنى المعاشرة الجنسية بين الرجل والمرأة، ولا يطلق على الزنا أي المعاشرة بين رجل وامرأة بغير عقد زواج. ويطلق لفظ النكاح ويراد به شرعاً أنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة وتعاونهما وتحديد ما لكل منهما من حقوق وما عليه من واجبات، وحكمته بالإضافة إلى أنه الوسيلة المشروعة لحفظ النوع وبقاء النسل تتمثل في مقاصد دينية واجتماعية ونفسية، فهو رابطة مقدسة شرعاً. وعلاقة روحية ونفسية، حيث يقوم على العطف والمودة والرحمة بين الزوجين، وإلى هذا يشير قوله تعالى

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَخَلَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١)

وكما في قوله ﷺ "الدنيا متاع وحير متاعها المرأة الصالحة" (٢). وقوله "يا معشر الشباب من استطاع منك منكم الباءة (تكاليف الزواج) فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" (٣) - (أي وقاية من الوقوع في الزنا). وفي الزواج كف النفس عن الحرام وهو الرنا الذي يكون بالاختلاط الجنسي بين رجل وامرأة دون عقد رواج، وهو محرم ومنهي عنه بالقرآن والسنة وإجماع المسلمين. من هذا قوله تعالى

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (٤)

وفي الحديث الشريف «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» ذلك لأن هي الرنا انتشار الفساد وهناك الأعراض واختلاط الأسباب وشيوع الرذيلة وصياع الحرمات، بالإضافة إلى الأمراض الخبيثة التي تصيب الرابة، وكفى به فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً كما وصفه القرآن الكريم. هذا وقد اتفق الفقهاء على أن المسم لا يجوز له أن يتزوج من لا تعتق ديناً سماوياً إذ من كانت من هؤلاء كالبوذيات والهندوسيات تعتبر مشركة لا يحوز للمسلم العقد عيها، وتدخل في عموم النهي الوارد في قوله تعالى

(١) الآية ٢١ من سورة الروم.

(٢) أخرجه مسم.

(٣) أخرجه البخاري ومسم وابن ماجة وأحمد.

(٤) الآية ٢٢ من سورة الإسراء

﴿ وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنَ ۚ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا أَتَّخِذْتُكُمْ ۚ وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَنَ مُّؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْحَبْتُمْ ۚ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى الْآثَرِ ۚ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ لَحْنِهِ وَالْمَعْبَرَةُ بِرِذْنِهِ ۚ وَيُسَيِّرُ آيَاتِهِ ۚ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۚ ۝﴾ (١)

وقال حمهور الفقهاء إنه يحل للمسلم أن يدّعي الكسبة (اليهودية والنصرانية) لقوله تعالى

((وَطَعَامُ الدِّينِ أُوتُوا أَلَيْكُم حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا أَلَيْكُم مِّن قَبْلِكُمْ إِذَا ءَانَيْتُمُوهُنَّ أُخُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَحْدَانٍ)) (٢)

وإن كان الأولى للمسلم ألا يتزوج إلا مسلمة لتمام الألفة من كل وجه، ولينشأ الأولاد بين والدين مسلمين وهي بيئة مسلمة ولقد كان سيدنا عمر يهوى عن الزواج من الكتبات إلا لغرض سام كرتباط سياسي يقصد به جمع القلوب و لفرق بين كتبية والوثنية أن عباد الوثن وهم مشركون لا يلتقي مبدئهم لخلقية مع مبدئ الإسلام والمرأة المشركة قد تستهوي زوجها لمسلم وتضعفه في دينه وتفسد نسله. أما الكتبية فإنها تلتقي غالباً في لب الفصل الاجتماعية مع مبادئ الإسلام، لأن أصول الأدبان السماوية واحدة. وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز للمسلمة أن تتزوج غير مسلم سواء أكان مشركاً أم كذباً لقوله تعالى

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٥ من سورة المائدة.

﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِسَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَرِّ لَا هُنَّ حَلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ (١)

وإذا تزوج المسلم الكتابية يكون عليها كل حقوق الزوج المسم مع مسلمة ويكون لها كل حقوق المسلمة إلا أنه لا توارث بينهما ويكون أولاده منها مسلمين تبعاً لدين أبيهم المسلم. ويرث أولاده منه ولا يرثون أمهم الكتابية لاختلاف الدين ولهذا ينبغي للمسلم ألا يدفع في الزواج بغبر المسلمة إلا للضرورة، أما عن الزواج من ابنة المزني بها بافتراسها كتابية (يهودية أو مسيحية)، فقد خلت كلمة فقهاء الشريعة في ذلك فقل فقهاء الحنفية إن الرنا يوجب حرمة المصاهرة، وعليه فلا يحل لمن زنى بامرأة أن يتزوج إحدى أصولها أو هروعها أي أمها وابنتها. ذلك لأنه قد اعتاد الاتصال بمن زنى بها. وقد لا يكف عن ذلك مع الزواج بفرعها أو أصلها فيوقع العداوة بينهما ويرى فقهاء الشافعية أن الزنا لا يوجد حرمة المصاهرة، لأن المصاهرة نعمة فلا تنال بالحرام، فصيح عند الإمام الشافعي أن يتزوج لرحل لبنت التي زنى بأمها. وعن الإمام مالك رو يتان إحداها توافق مقه الحنفية في المنع والأخرى توافق مقه الشافعية في الإباحة. هذا وميل للأخذ بقول الإمام الشافعي في إباحة الزواج للرجل ببنت من زنى بها إذا ضم لنفسه ومن نفسه الامتناع عن مخالطة الأم جنسياً، وصحت عزيمته على ذلك، وكانت توبته خالصة لله سبحانه وإن كان لا بقوى على مثل هذه العزيمة، فإن الأخذ برأي الإمام أبي حنيفة أولى حتى لا يوقع العداوة بين أم وبنتها، ولأنه إذا عقد زواجه على البنت صارت أمها كأمه، وحرمت عليه كحرمة أمه التي ولدته. فإن

(١) من الآية ١٠ من سورة الممتحة

من أحكام الرواج وما يتعلق بها

اختلط بها، جنسيا فكأنما خالط والدته وزنى معها، وبهذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال، والله سبحانه وتعالى أعلم

### زوجة الأب محرمة على ابنه تأييداً

إحدى الفتيات في العشرين من عمرها حملت من شخص مجهول، وتزوجها رجل سنة ٥٨ سنة زواجا رسمياً بعقد تصادق على زواج تسترا عليها، ولقد اقترت هذه البنت بان ما في بطنها من هذا الرجل، وقد قبل الرجل منها ذلك تستراً عليها، وأثبتت بعقد الزواج أنها حامل، ثم ظلت هذه البنت في عصمة ذلك الرجل مدة أربعة أشهر، وظل ينفق عليها من مأكـل ومشرب وملبس ومسكن وهما منضردان سويا في منزل الزوجية، ثم طلقها قبل الوضع بشهر واحد، وبعد الوضع ادعت هذه الفتاة أن الولد الذي وضعتـه هو نتيجة علاقة غير شرعية بينها وبين ابن هذا الرجل، وقد أنكر الابن ذلك، ويقول السائل هل يجوز لهذا الابن أن يتزوج هذه الفتاة التي هي مطلقة أبيه أم لا؟ وبيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة:

قال الله تعالى

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَفَّ إِلَهُ كُنْ  
فَجِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (١)

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء.

وبمقتضى هذا النص القرآني الكريم القطعي الثبوت و لدلاله يحرم على الابن الزواج بمن كانت زوجته لانه ماد م عقد هذا الأخير قد تم صحيحاً شرعاً، وسواء تدخل بها لأب أم لم يدخل بها لما كان ذلك مما يحرم هي هذه الواقعة زواج الابن من مطلقة أبيه، لأن روجه لأب من المحرمات حرمة دائمة مستمرة حتى ولو صفت من الأب و مات عنها وهذا دون النفقة لما أثاره السائل من عبارات هي سبب تزوج الأب بهذه المرأة أو صلاقه إياها ولا هي سبق اتهام ابنه بها . والله سبحانه وتعالى أعلم.

### درجة القرابة بين ابن الزوج وزوجة أبيه

ما هي درجة القرابة بين ابن الزوج وزوجة أبيه؟

الإجابة:

يرتبط لإنسان بأقاربه - الأصول والفروع والحواشي برباط النسب ومع أقارب الزوج برباط المصاهرة - وعلى هذا تكون روجة الأب بالنسبة لابنه من الأصهر في نطق أحكام الشريعة الإسلامية، ويحرم على الابن، لتزوج بمن كانت زوجته لوالده بنص القرآن الكريم، وتقضي المادة ٣٧ من القانون المدني باعتبار أقارب أحد الزوجين في نفس القرابة و لدرجة بالنسبة لزوج الآخر، لأن قرابة المصاهرة قاصرة على أقرب أحد الزوجين بالنسبة للآخر، ولا تتعقد بين أقارب أحدهما وأقارب الآخر، لما كان ذلك، وكر لأب بالنسبة لانه هو الأصل - أي في الدرجة الأولى، كانت روجه لأب بالنسبة لابن من حيث المصاهرة في الدرجة الأولى كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم.

## استقلال الزوجة بذمتها المالية

تسأل سيدة: أن أخاها - المسلم الديانة المصري الجنسية - كان مقيماً في جمهورية مصر حتى عام ١٩٦٩، ثم هاجر إلى أمريكا ومعه زوجته المصرية وابن لهما ثم حصلوا جميعاً على الجنسية الأمريكية بعد مرور خمس سنوات وفقاً للقانون هناك. وقد فوجئ هذا الزوج بأن زوجته تلك أقامت ضده قضية طلاق أمام المحاكم الأمريكية في الوقت الذي تقيم معه في مسكن واحد، ولم يفضّل في هذه القضية الآن. وأن القانون الأمريكي يعطي الزوجة نصف ما يملكه الزوج وقت الانفصال ونصف ما يحصل عليه من دخل.

وانتهت السائلة إلى طلب بيان حكم الشريعة الإسلامية بالنسبة للطلاق والنفقة الواجبة بعده. وهل يختلف الحال إذا كان الزوج هو طالب الطلاق أو الزوجة هي طالبتة. وما هو مؤخر الصداق في الشريعة الإسلامية. وهل هو بمثابة تعويض للمطلقة ومن أجل هذا ينص عليه في عقود الزواج؟

### الإجابة

إن الإسلام سوى بين لرجل و لمرأة أمام القانون في جميع الحقوق المدنية سواء في ذلك المرأة المتزوجة وعبر المنروحة. فالزواج يختلف في الإسلام عنه هي قواين معظم لأمم المسيحية العربية ففي الإسلام لا تفقد المرأة بالزواج اسمها ولا شخصيتها المدنية ولا أهليتها في التعاقد ولا حقها في التملك. بل تظل المرأة المسلمة بعد الزواج محتفظة باسمها و سم أسرتها ولها مطلق الحق وكامل الاهلية في تحمل الالتزامات، وإجراء مختلف العقود من بيع وشراء ورهن وهبة ووصية ومحتفظة بحقها في التملك مستقلة عن زوجها وعلى وجه الإجمال - فإن للمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية، لكاملة وثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها وثروته - إذ لكل منهما دمه المالية، فلا شأن لها بما يكسبه الزوج أو بدخله أو ثروته - وكذلك لا شأن للزوج بثروة زوجته أو بدخلها. فهما في شؤون الملكية والثروة والدخل منفصلان تماماً، وعقد الزواج لا يرتب أي حق لكل منهما قبل الآخر في الملكية أو الدخل.

وهذه المبادئ قد أرساها القرآن الكريم في آيات كثيرة كآيات أرقام ٢٢٨ و ٢٢٩ من سورة البقرة، وآيات ٤ و ٢٠ و ٢١ من سورة النساء.

ثم إن الإسلام رتب للزوجة حقوقاً على الزوج بمقتضى عقد الزواج مجملها العدل في المعاملة، والمهر والنفقة طالما كان عقد الزواج قائماً، فإذا انحل بالطلاق كان لها النفقة مدة العدة، وأقصى هذه المدة سنة من تاريخ الطلاق وفقاً للمادتين ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في مصر.

وانحلال عقد الزواج يكون بالطلاق، الذي هو حق للزوج وحده أجاز له الإسلام لإنهاء الزواج عند تعذر الوفاق بين الزوجين. كما أجاز للزوجة أن تلجأ إلى القاضي طالبة الطلاق بأسباب محددة بينها القوانين أرقام ٢٥ لسنة ١٩٢٠ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ و ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعمول بها في مصر والمهر أو الصداق هو مبلغ من المال يجب للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج. ويخضع سداده إليها للاتفاق والعرف، فقد يكون كله مدفوعاً وقت العقد، وقد يدفع الزوج بعضه ويتفقان على تأجيل الباقي لحين الانفصال بالطلاق أو موت أحدهما، وهو ما يسمى عرفاً بمؤخر الصداق. ويدون بهذا الوصف في وثيقة العقد الرسمي، وهو لا يأخذ حكم التعويض المعروف في العقود المدنية، لأن الصداق جميعه مقدمه ومؤخره تستحقه الزوجة بذات العقد.

والتزامات الزوج للزوجة بحكم الإسلام بعد الطلاق تتمثل في مؤخر الصداق إن كان، وبفقتها من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن مدة العدة وأقصاها مدة سنة من وقت الصلاق كما تقدم. وعليه نفقة أولاده منها وأجرة حضانتها لهم وأجرة مسكن الحضانة وجميع نفقات تربيتهم في حدود مقدّرتة المالية وأعبائه الاجتماعية. وبهذا يكون الطلاق منهيّاً للالتزامات الزوج التي شئت بعقد الزواج، فلا تستحق الزوجة قبله أية حقوق بعد انتهاء فترة العدة.



## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

والزواج وأثاره والطلاق وأثاره من مسائل الأحوال الشخصية التي تحكمها في مصر الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون العام في هذا الشأن.

ومع هذا، فإن فكرة الحقوق المكتسبة الناشئة عن العقد تقتضي أيضاً تطبيق حكم الشريعة الإسلامية باعتبارها قانون العقد حيث قد تم عقد الزواج لهدفين لزوجين في نطاقها - وهذا المبدأ سبق أن تقرر في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٢٧ في مصر.

لما كان ذلك وكان نظام أموال الزوجين في الإسلام هو نظام الانفصال المطلق، واستقلال ذمة كل منهما مالياً عن الآخر، لم يكن لهذه الزوجة أي استحقاق في أموال زوجها الخاصة سواء التي امتلكها قبل عقد الزواج أو في مدة الزوجية أو بعد الفرقة بينهما بالطلاق.

فقد نصت المادة ١٢ من القانون المدني المصري ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على أنه يسري قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة للمال. وفقاً لهذا النص، يكون حكم الشريعة الإسلامية المتقدم ذكره هو الواجب التطبيق

هذا ولا يختلف الحال في الشريعة الإسلامية بين ما إذا طلق الزوج أو كان الطلاق بناء على طلبه أو كان بناء على طلب الزوجة. فإن للزوجة بعد الطلاق نفقة العدة ولها مؤخر الصداق المتفق عليه إن كان. ولا يسقط هذا الحقان إلا بتنازل الزوجة عنهما تنازلاً مباشراً مجرداً، أو في نظير الطلاق بما يسمى في مصر وفقاً لأحكام الإسلام طلاقاً نظير الإبراء من حقوقها المالية قبل الزوج. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## صرع الزوجة

سائل يقول إن ابنه تزوج بامرأة. وبعد دخوله بها، فوجيء بأنها مصابة بمرض الصرع. وتكررت نوبات الصرع بكثرة، واتضح للزوج المذكور أن أهل زوجته اخفوا عنه هذه الحقيقة التي كانوا يعرفونها قبل زواجه بها حتى تم عقد القران والدخول. وبعد حملها منه، أجهضت. وقرر الأطباء أن سبب الإجهاض إصابتها بهذا المرض، وأنها ستعرض لذلك دائماً، وأنها لو فرض وحملت مستقبلاً، فستضع جنيناً مشوهاً. وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذا الزواج ومدى مسؤولية والدها من الناحية القانونية

انتصر لهد لرأي العلامة ابن القيم<sup>(١)</sup> هـ ، و لصحيح هي مذهب لإمام أحمد بن حنبل أن الزوج إذا وجد بزوجه بعد الدخول بها عيباً لم يكن يعلمه قل لعقد ولم يرض به - أنه يرجع بالمهر على من غره، وأن ولي الروجة ضامن لصداف. وبهذا قال الإمام مالك والإمام الشافعي هي القديم والرهري وقتادة اعتداداً بئر مروي عن سيدنا عمر بن الخطاب، وقال أبو حنيفة والشافعي هي الجديد لا يرجع الزوج بشيء على أحد، لأنه بالدخول بها قد استوفى حقه استناداً إلى قول سيدنا علي بن أبي طالب في هذه الواقعة. ولما كان لقضاء في مصر قد جرى في هذا الموضوع على ربح الأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم لشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وكان فيه هذا المذهب يقضي بأنه لا حق للزوج في طلب فسخ لزواج إذ وجد بزوجه عيباً من العيوب التي تحيز الفسخ اكتفاء بما يملكه من حق الطلاق إذا يئس من علاجها لأن الروحة قائمة على حق تبادل المتعة، وذلك لا يمنع منه ظهور أنها مصابة بالحنون أو بالصرع، كما أنه ليس للزوج لرحوع عليها أو على وبها بشيء إذ ظهر بها عيب، لما كان ذلك لم يكن لاير السائل في هذه الواقعة أي حق قبل زواجه أو أحد من أوليائها بسبب ظهور هذا المرض بها، وليس له إلا أن يصبر على معاشرتها أو يفارقها بصلاق وفي هذه الحالة تكون له جميع الحقوق الشرعية التي تترتب على الطلاق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

### وفاة الخاطب بعد دفع المهر وإعداد الجهاز

شاب يسأل، تقدم لخطبة خته شاب وتم تحديد المهر وتسميته. وقدم الخاطب المهر المسمى وقاموا بإعداد الجهاز الخاص بالخطوبة وأودع تحت يد السائل بمنزل الخطوبة. وحددوا موعداً لعقد القران، ولكن شأيت الأقدار وتوفي الخاطب قبل عقد القران. ويسأل

(١) زاد المعاد ج ٤ ص ٥٨، ٥٩.

هل لأخيه المخطوبة حق في الجهاز الذي تم إعداده والمهر المسمى، وهل لها الحق في تركة الخاطب؟

الإجابة

إن الخصلة وقرعة الفاتحة وقبض المهر وإعداد الجهاز وتقديم الشبكة وقبول الهدايا كل ذلك من قبيل الوعد بالزواج ومقدماته، ولا يترتب على شيء من هذا أي حقوق مالية أو شرعية مادام لم يتم عقد الزواج الشرعي الصحيح. ولما كان المقرر أن المهر لا يستحق إلا بعقد الزواج الصحيح لأنه من تبعاته، وإذا لم يتم العقد فلا تستحق المخطوبة شيئاً منه، ويكون من حق الخاطب استرداد ما دفعه مهرًا، وعلى هذا ففي هذه الحادثة وقد توفي الخاطب قبل عقد، لقران وبعد دفع المهر يكون من حق ورثته استرداد المهر الذي دفعه للمخطوبة واسترداد قيمة ما أسهم به في إعداد الجهاز المذكور ولا حق للمخطوبة في المهر ولا شيء منه، حيث لم يتم عقد الزواج بينهما. كما لا تستحق ميراثاً في تركته، لأنها لم تكتسب الصفة التي ترث بها وهي الروحية. وبهذا يعلم، الحواب والله سبحانه وتعالى أعلم.

### زواج فاسد بعد حكم باطل بالطلاق

سائل تزوج سنة ١٩٦٩، وأنجب من زوجته طفلة تبلغ من العمر الآن تسع سنوات. وقد حصل خلاف بينه وبين زوجته فطلقها ثم تزوجها مرة ثانية بعقد جديد. وبعد ذلك حصل خلاف بينه وبين زوجته فأقامت ضده دعوى نكاح، ثم سوي الأمر بينهما واتفقا على الاستمرار في المعاشرة الزوجية مع حصولها على المبلغ المقضي لها به بمقتضى إيصالات، وفي أثناء معيشتها معه أقامت ضده دعوى طلاق للضرر، وأعلنته بها في عنوان وهمي، وحصلت على حكم بطلاقها منه، وأعلنته بهذا الحكم في مكان وهمي أيضاً، ثم حصلت على شهادتين بعدم حصول معارضة واستئناف عن هذا الحكم، وتزوجت برجل آخر استناداً إلى هذه الأوراق، وما أن تم هذا الزواج حتى هجرته. ولما علم السائل بذلك أقام ضدها دعوى بطلان حكم الطلاق، وصدر الحكم له بذلك وصار نهائياً، وتم إعلانها

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

به رسمياً وإعلان زوجها الحالي به وأمره بالامتناع عن معاشرتها. وانتهى السائل إلى طلب بيان حكم العلاقة القائمة بين زوجته وبين زوجها الحالي الذي تزوجته بعد حكم الطلاق الباطل.

### الإجابة

إذا كانت هذه الوقائع صحيحة، وكرر حكم التطبيق الصادر ضد السائر قد حكم نهائياً بطلانه كان عقد زواجه بهذه المرأة مازال قائماً ويكون عقد زوجها بالآخر وقع باطلاً، إذ قد طهر أنها لم تكن محلاً للزواج به لوجوده على عصمة زوج فعلاً، وتصبح معاشرتها للرجل الآخر واتصالهما جنسياً بعد إلغاء حكم الطلاق رباً محرماً شرعاً، وعلى السائل اتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذ الحكم لصادر لصالحه ودفعاً لهذا المنكر ولا يكن شريكاً في الإثم والله سبحانه وتعالى أعلم

## زواج البهائي من المسلمة باطل

هل يمكن زواج مسلمة من رجل يعتنق الدين البهائي، حتى ولو كان عقد الزواج عقداً إسلامياً؟ إذا كان الجواب بالرفض فلماذا؟

### الإجابة

إن البهائية أو البابية طائفة منسوبة إلى رجل يدعى - ميرزا علي محمد - الملقب بالباب، وقد قام بالدعوة إلى عقيدته في عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) معلناً أنه يستهدف إصلاح ما فسد من أحوال المسلمين وتقويم ما اعوج من أمورهم وقد جهر بدعوته بشيرار في جنوب إيران، وتبعه بعض الناس، فأرسل فريقاً منهم إلى جهات مختلفة من إيران للإعلام بظهوره وبث مر عمه لتي منها أنه رسول من الله، ووضع كتاباً سماه ( البيان ) ادعى أن ما فيه شريعة منزلتة من السماء، ورغم أن

### الغناوى الإسلامية - الجزء الثالث

رسالته ناسخة لشريعة الإسلام، وابتدع لأتباعه أحكاماً حالف بها أحكام الإسلام وقواعده، فجعل لصوم تسعة عشر يوماً وعين لهذه الأيام وقت الاعتدال الربيعي، بحيث يكون عيد الفطر هو يوم النيروز على الدوام، واحتسب يوم الصوم من شروق الشمس إلى غروبها وأورد في كتابه (البيان) في هذا الشأن عبارة (أيام معدودات، وقد جعلت النيروز عيداً لكم بعد إكمالها).

وقد دعا مؤسس هذه لديانة إلى مؤتمر عقد في بسية (بدشت) في إيران عام ١٢٦٤هـ - ١٨٤٨م أفصح فيه عن خصوط هذه العقيدة وخطوطها، وأعلن خروجها وانفصالها عن الإسلام وشريعته. وقد قاوم العلماء في عصره هذه الدعوة ونابوا فسادها وأهتوا بكفره، واعتقل في سيرز ثم في أصفهان، وبعد فتر وحروب بين أتباعه وبين المسلمين، عوقب بالإعدام صلباً عام ١٢٦٥هـ. ثم قام خليفته - ميرزا حسين علي - الذي لقب نفسه بهاء الله ووضع كتاب سماه (الأقدس) سار فيه على نسق كتاب البيان الذي ألفه زعيم هذه لعقيدة ميرزا علي محمد، ناقض فيه أصول إسلام، بل ناقض سائر الأديان. وأهدر كل ما جاء به الإسلام من عقيدة وشريعة، فجعل الصلاة تسع ركعات في اليوم والليّة، وقبلّة البهائيين في صلاتهم التوجه إلى الجهة التي يوجد فيها ميرزا حسين المسمى بهاء الله. فقد قل لهم في كتابه هذا (إذا أردتم الصلاة فولوا وحوكم شطري الأقدس) وأبطل الحج وأوصى بهدم بيت الله الحرام عند ظهور رجل مقتدر شجاع من أتباعه

وقال البهائية بمقالة الفلاسفة من قبلهم. قالوا بقدّم العالم (علم بهاء أن الكون بلا مبدأ زمني، فهو صادر أبدي من العلة الأوى. وكان الحق دائماً مع خالقهم. وهو - ثماً معهم). ومحمل القول في هذا المذهب - البهائية أو البابية - أنه مذهب مصنوع، مزيج من أخلاط الديانات البوذية و البرهمنية و لوثنية و لزرادشتية واليهودية والمسيحية و إسلام، ومن اعتقادات الدصية<sup>(١)</sup>

(١) كتاب مفدح باب الأنوار للدكتور ميرزا محمد مهدي حار صغ محلة النار ١٢٢١هـ

## من أحكام الرواح وما يتعلق بها

والبهائيون لا يؤمنون بالبعث بعد الموت ولا بالجنة ولا بالنار، وقلدوا بهذا القول الدهريين. ولقد ادعى زعيمهم الأول في تفسير له لسوره يوسف أنه أفضل من رسول الله محمد ﷺ. وفصل كتابه لبيان على القرآن، وهم بهذا لا يعترفون بنوة سيدنا رسول الله محمد ﷺ وأنه خاتم النبيين. وبهذا ليسوا من المسلمين، لأن عامة المسلمين كخاصتهم يؤمنون بالقرآن كتاباً من عند الله وبما جاء فيه من قول الله سبحانه

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّحَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ۝ ﴾ (١)

وقد ذكر العلامة الألوسي في تفسيره (٢) لهذه الآية أنه قد ظهر في هذا العصر عصابة من غلاة الشيعة لقبوا أنفسهم بالبابية، لهم في هذا، فصول يحكم بكفر معتقدها كل من انتظم في سلك ذوي العقول. ثم قال الألوسي وكونه ﷺ خاتم النبيين مما يطق به الكتاب، وصدعت به السنة واجمعت عليه الأمة، فيكفر مدعي خلافة، ويقتل إن أصر.

ومن هنا أجمع المسلمون على أن العقيدة لبهائية أو البابية ليست عقيدة إسلامية، وأن من اعتنق هذا الدين ليس من المسلمين، ويصير بهذا مرتدّاً عن دين الإسلام. والمرتد هو الذي ترك الإسلام إلى غيره من الأديان قال الله سبحانه

((وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُم مِّن دِينِهِ فَمَا لِي بِهِ مِنْ عَاقِبَةٍ فَمُجْرِمٌ ۚ)) (٣)

(١) الآية ٤٠ من سورة الأحراب.

(٢) تفسير الألوسي ج ٢٢ ص ١٤١.

(٣) من آية ٢١٧ من سورة البقرة.

وأجمع أهل العلم بفقهاء الإسلام على وجوب قتل المرتد إذا أصر على رده عن الإسلام للحديث الشريف الذي رواه البخاري وأبو داود «من بدل دينه فاقتلوه». واتفق أهل العلم كذلك على أن المرتد عن الإسلام إن تزوج لم يصح زواجه ويقع عقده باطلاً سواء عقد على مسلمة أو غير مسلمة، لأنه لا يقر شرعاً على الزواج، ولأن دمه مهدر شرعاً إذا لم يتب ويعد إلى الإسلام ويتبرأ من الدين الذي ارتد إليه. لما كان ذلك وكان الشخص المسؤول عنه قد اعتنق البهائية ديناً كان بهذا مرتدّاً عن دين الإسلام، فلا يحل لسائلة وهي مسلمة أن تتزوج منه، والعقد إن تم يكون باطلاً شرعاً، والمعاشرة الزوجية تكون زناً محرماً في الإسلام. قال تعالى

﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (١)

و لله سبحانه وتعالى أعلم...

## زواج المعتوه

تم فحص مواطنة بواسطة دار الصحة النفسية بالخانكة. وجاء بالتقرير أنه يبدو عليها علامات التخلف الواضح، ولا تعرف اليوم ولا التاريخ ولا عدد أصابع يدها ولا المسائل الحسابية البسيطة فهي تجيب  $2+5=40$ . وبسؤالها عن أملاكها أخذت تخط في كلامها ولا تستطيع أن تحدد شيئاً واضحاً. ويبين من هذا الفحص أن المذكورة مصابة بحالة نقص عقلي شديد، وهو نوع من العته، مما يجعلها غير قادرة على إدارة شؤونها بالطريقة الصحيحة الواعية.

وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يحق لها. وهي بهذه الكيفية. مباشرة عقدة زواجها بنفسها أو بواسطة وكيلها أو القيم عليها، وما الحكم إذا باشرته بنفسها من غير ولي أو قيم عليها؟

(١) الآية ٨٥ من سورة آل عمران



### الإجابة:

في كتب اللغة أن (عته) بفتح أوله وكسر ثنيه (عَتْهَا) بفتح الأول والتاسي من باب تعب، بمعنى نقص عقله من غير جنون، أو بمعنى دهش وفي التهذيب المعتوه لدهوش من غير مس أو جنون - ودهش دهشاً من باب تعب، ذهب عقله حياءً أو خوفاً.

والإنسان قد يولد مجرداً من العقل، كمن يولد فاقد حاسة البصر، وقد يولد ومعه عقله، لكن بعترضه ما يوقف العقل من سيره في أول أدوار حياته، أو بعد ذلك بقليل أو كثير من الزمن. وقد يولد سليم العقس، ويساير عقله جسمه في النمو حتى يبلغ رشيداً، ثم يعتريه مرض يذهب بالعقل كله أو بعضه، أو يذهب به هي بعض الأزمنة دون بعض.

وقد تردد في كتب الفقه وأصوله لفظان يصحان حالة الإنسان الذي يكون بهذه الحالة، الجنون والعتة، لكن الفقهاء لم يبينوا أهما حقيقة واحدة يندرج تحتها نوعان، أو هما حقيقتان متغايرتان.

وفي معنى العته قال الزيلعي في كتابه<sup>(١)</sup> واختلفوا في تفسيره اختلافاً كثيراً، وأحسن ما قيل فيه إنه هو من كان قلب الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير، إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون.

وبهذا بعترق العته عن الجنون، إذ الأخير موجب لعدم العقل، أما الأول فهو موجب لنقصانه. وبذلك يمكن القول إن فاقد العقل، أو ناقصه أو مختله، سواء كان هذا الوصف ثابتاً لأصفاً به من أول حياته أو كان طارئاً عليه بعد بلوغه

(١) كتب لحر ص ١٩١ ح ٥ صبعة أولى بولاق ١٢١٥ هـ ودات لموضع في لفتوى الهندية ح ٥ ص ٥٤ وما بعدها و لدر المختار ورد المحذر لابن عابدين ح ٥ ص ١٣٦ وما بعده والهداية وتكملة فتح القدير و بعباية ح ٧ ص ٣٠٩ وما بعدها

عاقلاً إن كانت حالته حالة هدوء، فهو المعتوه في اصطلاح الفقهاء، وإن كانت حالته حالة اضطراب، فهو المجنون.

والمعتوه بهذا الوصف قسمان مميز وغير مميز. فإن كان مميزاً فحكم تصرفاته حكم الصبي المميز، وإن كان دون ذلك كانت أحكامه أحكام الصبي غير المميز.

وجملة أحكام الصبي في العقود والتصرفات أنه إذا كان غير مميز، بأن كان دون السابعة من عمره لا ينعقد شيء من تصرفاته. أما إذا كان مميزاً بأن بلغ هذه السن فما فوقها دون البلوغ، كانت تصرفاته على ثلاثة أقسام

الأول: أن يتصرف تصرفاً ضاراً بماله ضرراً ظاهراً - كالطلاق والقرض والصدقة، وهذا لا ينعقد أصلاً فلا ينفذ ولو أجاره الولي.

الثاني: أن يتصرف تصرفاً نافعاً نفعاً بيناً كقبول الهبة. وهذا ينعقد وينفذ ولو لم يجزه الولي، وكإجارته نفسه للعمل بأجرة مثله وعمله فعلاً فيما استؤجر عليه.

الثالث: أن يتردد بين لنفع والضرر - كالبيع والشراء باحتمال كون الصفقة رابحة أو خاسرة، وهذا القسم ينعقد موقوفاً على إجازة الولي، وليس لولي أن يجيزه إذا كان في الصفقة التي عقدها لصبي المميز غبن فاحش، ومثل هذا عقد الزواج، حيث يتوقف على إجازة الولي أو إذنه.

ويجزي فقه الإمامين مالك وأحمد - في الجملة - على نحو هذه الأحكام. أما فقه الإمام الشافعي فلم يعتد بتصرف الصبي سواء كان مميزاً أم غير مميز فلا تتعقد منه عبارة، ولا تصح له ولاية، لأنه مسلوب العبارة والولاية لما كان ذلك وكان من شروط صحة عقد الزواج ولزومه ونفاذه بترتب آثاره عليه - أن يكون كل

## من أحكام الرواج وما يتعلق بها

من العاقدین کامر الاهلیة (بالغاً عقلاً) - فإذا بشر المعنوه - رجلاً أو امرأة - عقد زواجه، كان عقده موقوفاً على إجازة وليه إذا كان ممبراً أما إذا كان غير ممبر، وقع عقده باطلاً ولا تلحقه إجازة الولي - كالصبي تماماً هي أحكامه المتقدمة.

وإذا كان ذلك فإذا كنت المسؤول عنها قد بلغ العتة بها درجة إسقاط التميز، لم يجز لها أن تباشر أي تصرف ومن ذلك عقد تزويج نفسها، فإذا بشرته وهي غير مميزة وقع العقد باطلاً، والأمر في هذا إلى القاضي صاحب الاختصاص لأنه لا ينبغي أن يبت في أمر ضعيف العقل ومختله، إلا بعد أن يمتحن وينحري حاله، وصاحب الولاية في هذا هو القاضي، وله أن يستعين بأهل الخبرة في تبيان وتحديد حالة المسؤول عنها العقلية فإذا ظهر أنها غير مميزة قطعاً، كان عقد زواجها الذي باشرته باطلاً لا يحيز معاشرتها كزوجة شرعاً، ويعتبر من يعاشرها بمقتضى هذا العقد رانياً، والقاعدة الموضوعية للقضاء في هذا أرجح الأقوال في فقه الإمام أبي حنيفة، إمضاء للمادتين ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والسادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وذلك لحل التشريع الخاص (القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢) من النص على هذا الحكم.

هذا ولا يباشر تزويج المعتوه سواء كان ممبراً أم غير ممبر، لا ولي نفسه شرعاً، الأب ثم الجد للأب ثم باقي العصبة بترتيب الميراث، أو القيم الذي يئنه القاضي بالتزويج، أو ذات القصى صاحب الولاية هي أمور عديمي الأهلية و به سبحانه وتعالى أعلم.

## زواج المجنون بنفسه باطل

للسائلة أخ شقيق يبلغ من العمر ثمانية وخمسين عاماً لا عمل له. مصاب بمرض الجنون منذ عام ١٩٦٨ وإلى الآن. وانها عينت عليه قيماً بلا أجر وبحكم قضائي. وان اخاها المذكور قد احتالت عليه امرأة تصفوه بثلاثين عاماً مستغلة عدم تمييزه وإدراكه. ونسبت إليه طفلاً مولوداً في ١٦/٢/١٩٧٨ حيث سجلته أبا لهذا الطفل في دفتر المواليد. وبعد عشرة أيام من تاريخ قيد هذه الواقعة، أي في يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٨ حررت هذه المرأة على أخي السائلة عقد زواج رسمي. وتم عقد القران بوكالة شقيق الزوجة عنها. وأثبت وكيلها في العقد أنها أنسة بكر رشيدة ثم يسبق لها الزواج. كما ثبت في وثائق العقد أن شقيق السائلة المذكور رجل بالغ رشيد وتولى العقد بنفسه. بالرغم من أن هذه المرأة تعلم يقيناً أنه فاقد الوعي والإدراك وليس أهلاً للتصرف وأنه محجور عليه.

وبالعقد أيضاً أن الزوج والزوجة بلا عمل دون أن يكفله أحد. مع أنه لا يعي ولا يدرك ولا يرتزق، أي أنه لا عقل له ولا مهنة. ورفضت بهذا الطلب صورة ضوئية غير رسمية من شهادة الميلاد وصورة ضوئية غير رسمية من عقد الزواج. وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعي في هذا الزواج وفي نسب الطفل المولود قبل زواج أمه البكر بعشرة أيام.

### الإجابة

إن صحة عقد الزواج وبطلانه أو فساده أمر محكوم بمرجع الأقول في هذه مذهب الإمام أبي حنيفة، بقاؤه لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة تريب، لمحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وللجنة السادسة من لقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥.

ومما اشترطه فقهاء هذا المذهب لانعقاد الزواج صحيحاً مستقلاً شره أن يكون العاقدان كاملين الأهلية، وذلك بأن يكونا بالعين عاقلين. وفرعوا على هذا أن الزوجين إذا كانا عديمي الأهلية لجنون أو صغر أو عته أو كان أحدهما الأعرج أو بوجدهم، لم ينعقد الزواج إذا باشره فقد الأهلية منهما بنفسه، فإن باشره وهو بهذا الحال وقع العقد باطلاً لانتهاء شرط الانعقاد، ووقع الخلل في صلب العقد وركبه.

## من أحكام الرواح وما يتعلق بها

ومتى كان هذا، لم يترتب عليه شيء من آثار عقد الزواج الصحيح، فلا يحس به دخول بينهما، ولا يجب به المهر، ولا تستحق بمقتضاه نفقة، كما لا يستحق هو الطاعة، ولا يثبت به توارث إذا مات أحدهما، ولا نسب لمولود، ولا أحكام المصاهرة، ولا يقع فيه طلاق، لأن الطلاق فرع وجوب الرواح الصحيح.

وإذا كان ذلك فإذا كان الشخص المسؤول عنه مجنوناً منذ سنة ١٩٦٨ وحتى الآن، جنوناً مطبقاً لا يفيق في بعض الأوقات يكون عقد زواجه الذي باشره بنفسه وهو في هذه الحالة قد وقع باطلاً.

ومتى وقع عقد الزواج باطلاً، لم يترتب عليه أي أثر من آثار العقد الصحيح. أما إذا كان جنون هذا لشخص غير مطبق، بمعنى أنه يفيق في أوقات معلومة ثابتة، كنت تصرفاته في وقت الإفقة مثل تصرفات العقلاء الراشدين، فتصح عقودهم وتستتبع آثارها.

ولما كان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ قد حلا من القاعدة القانونية التي تحكم عقد لرواح وآثاره إذا تولاه فقد لأهلية وناقصها، كانت واقعة هذا السؤال محكمة بأرجح لأقوال في فقه مذهب أبي حنيفة على الوجه المتقدم.

وإذا ثبت أن الرجل المسؤول عنه محنون جنوناً مطبقاً، وأن هذا الحال قائم حتى تاريخ مباشرته عقد الرواح بنفسه، كان هذا العقد باطلاً، لا يترتب أي أثر من آثار العقد الصحيح، ومنها نسبة أولاد إليه.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## أثر العنة في عقد الزواج

ما حكم الشريعة الفراء في امرأة تزوجت رجلاً يكبرها بسبعة عشر عاماً وأنجبت منه على فراش الزوجية الصحيحة ولداً وبنتاً. ومنذ وضعها للبنت من نحو ستة عشر عاماً لم يقربها بالعاشرة الزوجية معللاً بأنه مريض بالقلب. وقد عرض الزوج على العديد من

الاطباء، ولم يجدوا به مرضاً عضوياً يمنعه من ذلك. وقد تعرضت الزوجة بسبب عدم قضاء رغبتها الجنسية لحالة مرضية خطيرة جعلتها تطلب من زوجها الطلاق إلا أنه رفض. والسؤال هل من حق هذه الزوجة طلب الطلاق لهذا السبب؟

الإجابة:

اتفق علماء الشريعة الإسلامية على أن سلامة الزوج من بعض العيوب شرط أساسي للزوم الزواج بالنسبة للمرأة. بمعنى أنه إذا تبين لها عيب فيه، كان لها الحق في رفع أمرها إلى القاضي طالبة التفريق بينها وبين زوجها المعيّب. والفقهاء وإن اختلفوا في تحديد هذه العيوب إلا أنهم اتفقوا على أن العنة عيب يجيز للزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها. والعنة - بضم العين وفتحها - الاعتراض، من عن بالبناء للمجهول والعنّين في اللغة من لا يقدر على الجماع، وشرعاً من نحرز الله عن الدخول في قبل زوجته وموضع الحرث منها. وأكثر أهل العلم<sup>(١)</sup> على أن الزوجة إن اعترفت أن زوجها قد وصل إليها بطل أن يكون عيباً. فإذا ادعت عجزه بعد هذا، لم يسمع دعواها ولم تصرف له مدة، بهذا قال الإمام أبو حنيفة وأصحابه، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وعطاء وطاووس والأوزاعي والليث بن سعد، والحسن بن يحيى، وشريح وعمرو بن دينار وأبو عبيد. ومقتضى هذا أن الزوج إذا وصل إلى زوجته وقاعاً في مكان الحرث منها ولو مرة، فلا يفرق بينهما بما طرأ عليه من مرض وقف به دون تكرار الوصول إلى حرثها وهذا هو ما روي أيضاً عن الإمام عيسى بن أبي طالب رضي الله عنه. قال "إن على الروحة أن تصرف إن كنت العلة طارئة، وكر قد سبق له حماعها وقد نص فقهاء المذهب الحنفي في هذا الموضع على أنه ( .. ولو تزوج ووصل إليها

(١) لمعني لابن قدامة الحنبلي مع الشرح الكبير ج ٦١٠ والمطلى لابن حزم ج ١١ ص ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢.

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

ثم عجز عن الوطء بعد ذلك، وصار عنيماً، لم يكن لها حق الخصومة..<sup>(١)</sup> وعلى أنه ( .. فلو جن بعد وصوله إليها مرة أو صار عنيماً بعد الوصول إليها لا يفرق بينهما لحصول حقها بالوطء مرة، وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء، ويأثم إذا ترك الديانة متعنتاً مع القدرة على الوطء..)<sup>(٢)</sup> . وفقه هذا المذهب هو المعقول به قضاء، هي التفريق بين الزوجين بسبب تعيب الزوج بالعنة، بل على وجه العموم بالنسبة لعيوب التناسل، كما تشير إلى هذا المذكرة الإيضاحية للقانون رقمي ٢٥ لسنة ١٩٢٠ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ جاء بها في الفقرة الخامسة ما يلي (ومما تحسن الإشارة إليه هنا أن التفريق بالطلاق بسبب اللعان أو العنة أو إباء الزوج عن الإسلام عند إسلام زوجته يبقى الحكم فيه على مذهب أبي حنيفة) ومن ثم فلا يسري على الادعاء بالعنة حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ كما نبهت إلى ذلك المذكرة الإيضاحية على الوجه السابق

لما كان ذلك. وكان البادي من السؤال أن هذه الزوجة قد وصل إليها زوجها وأنجبت منه ابناً وبناتاً هي مراحل لتعليم لمختلفة، ثم إنه توقف عن وقاعها منذ حملت في انتهما التي بلغ سنها الآن ست عشرة سنة. إذ كان ذلك فقد بطل عن هذا الزوج وصف العنة، ولم يبق لزوجته هذه حق في طلب التفريق بينها وبينه قضاء بهذا السبب لحصول حقها في المباشرة ببيهما أو الانجاب، وإن كان الزوج يأثم ديانة إذا ترك وقاعها متعنتاً مع القدرة عليه<sup>(٣)</sup> . ومع هذا ففبما نقل عن

(١) الفتاوى لحامية المطبوعة على هامش لعتوى الهدية ج ١ ص ١٢ طبعة ثنية بولاق. الأميرية ١٣١٠ هـ.

(٢) الدر المختار لحصكفي شرح تنوير الأبصار لعلاني، وحاشية رد المحتار لاس عابدين ج ٢ ص ٩١٧ و ٩١٨، والبحر لرائق لاس بحيم لمصري لحنفي ج ٤ ص ١٢٥

(٣) لمراجع لسابقة في فقه المذهب لحنفي.

الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه النصيحة المثلثة لهذه الروحة. إذ عليها وفقاً لقوله أن تصبر ونصار بنفسها، وتستنعين على تهدئة أحوالها ورغباتها الجسدية بالصوم، كما نصح رسول الله ﷺ في حديثه الشريف: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم فإنه له وجاء»<sup>(١)</sup> وليستمع لزوجان إلى قول الله سبحانه

﴿ لَطَلْتُ مَرْثَابٌ فِيمَسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ۖ وَلَا تَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ تَحْفَا ۖ لَا يُقِيمُ حُدُودَ اللَّهِ ۖ فَمَنْ حَصَمَ إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۖ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۚ إِنَّكَ حُدُودَ اللَّهِ ۖ وَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ اللَّطِيفُونَ ۚ ۝ فَمَنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ نَعْدٍ حَتَّىٰ تَبْكِحَ رَوْحًا عَتَرَهُ ۚ فَمَنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ۚ إِنْ طَلَّ أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۚ ۝ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا غَلَّظْنَ أَهْلَهُنَّ فَأَمْسَكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ صَنَمَ نَفْسَهُ ۚ وَلَا تَتَّخِذُوا ءَيْتَ اللَّهِ هُزُوءًا ۚ وَذَكِّرُوا بِعَمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ بِعَصَاكُمْ بِهِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۚ ۝ (٢) ۚ

(١) صحيح البخاري ج ٤ ص ٢١٨

(٢) الآيات من ٢٢٩ - ٢٣١ من سورة البقرة



## من احكام الزواج وما يتعلق بها

وعلى الزوجين الامتنال لأوامر الله سبحانه بالمعاشرة بالمعروف كما في القرآن الكريم

﴿ أَشْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَحْدِكُمْ وَلَا تُصَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَى حِمْلٍ فَأَبِيقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُحُورَهُنَّ وَتَمْرُوا بَنِيكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَمُتْرَضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ (١)

فإذا استحالت العشرة ونعدم السبب الشرعي للتفريق بين الزوجين قضاءً، فقد وجه الله سبحانه في القرآن الكريم إلى حل عقدة لزواج بقوله

﴿ فَإِنْ جَفَمَ إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا حُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْتَدَتْ بِهِ ﴾ (٢)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

## اشتراط الزوجة حق الدراسة والعمل

نم عقد قرآن طالبة بيكالوريوس العلوم جامعة القاهرة، حرصاً على مستقبلها، اشترطت لنفسها في عقد الزواج الشرط الآتي:

(تشترط الزوجة إتمام دراستها الجامعية، والعمل بعد التخرج، وأداء الخدمة العامة).

وأن الزوج وافق على هذا الشرط، ودّونه المأذون بخطه على القسيمة الأولى من قسائم العقد، وحين تسلم الوثائق من المأذون، لم يوجد هذا الشرط مدوناً عليها، واعتذر المأذون بأن المحكمة ألغت القسيمة الأولى، لأن هذا الشرط يمنع توثيق عقد الزواج.

والسؤال،

(١) الآية ٦ من سورة الصلاق.

(٢) من الآية ٢٢٩ من سورة البقرة.

## الفناوى الإسلامية - الجزء الثالث

(أ) هل من حق الزوجة أو وكيلها أن يشترط هذا الشرط في عقد الزواج حرصاً على مستقبلها؟

(ب) هل في هذا الشرط مخالفة للدين والشرع؟

(ج) هل يمنع هذا الشرط أو أي شرط آخر غير مخالف للدين والشرع توثيق القسائم في المحكمة والسجل المدني؟

(د) هل يمنع قانون الأحوال الشخصية مثل هذا الشرط؟

الإجابة

إن عقد الزواج متى تم بإيجاب وقبول مجزاً مستوفياً باقي شروطه الشرعية كان عقداً صحيحاً مستتباً آثاره من حقوق وواجبات لكل واحد من الزوجين. والعقد المبرز هو الذي لم يضاف إلى المستقبل، ولم يعلق على شرط، لكنه قد يقتصر بالشرط لذي لا يخرجه عن أنه حاصل في الحال بمجرد توفر أركانه وشروطه الموضوعية.

والشرط المقتصر بعقد الزواج لتحقيق مصلحة لأحد الزوجين ثلاثة أقسام الأول: الشرط الذي يباقي مقتضى العقد شرعاً كاشتراط أحد الزوجين تأقيت لزواج، أي تحديده بمدة، أو أن يطلقها في وقت محدد، فمثل هذا الشرط باطل، ويبطل به العقد باتفاق الفقهاء.

الثاني: الشرط الفاسد هي ذاته، مثل أن يتزوجها على ألا مهر لها أو ألا ينفق عليها، أو أن ترد إليه الصداق، أو أن تنفق عليه من مالها، فهذا وأمثاله من الشروط الباطلة في نفسها، لأنها تتضمن إسقاط أو التزام حقوق يجب بعد تمام العقد لا قبل انعقاده، فصح العقد وبطل الشرط في قول جميع الفقهاء.

الثالث: الشرط الصحيح عند أكثر الفقهاء وهو ما كان يقتضيه العقد، كاشتراطه أن ينفق عليها، أو أن يحسن عشرتها، أو كان مؤكداً لآثار

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

العقد ومقتضاه كاشتراط كفيل في نفقتها وصداقها، أو ورد به الشرع كاشتراط الزوج أن يطلقها في أي وقت شاء، أو اشتراطها لنفسها أن تطلق نفسها متى شاعت، أو حرى به عرف كُنْ تشتراط الزوجة قبض صداقها جميعه أو نصفه، أو يشترط هو تأخير جزء منه لأجل معين حسب العرف المتبع في البلد الذي جرى فيه العقد.

وقد يكون الشرط غير مناف لعقد الزواج كما لا يقتضيه العقد، وإنما يكون بأمر خارج عن معنى العقد كالشروط التي يعود نفعها إلى الزوجة، مثل أن تشتراط ألا يخرجها من دارها أو بلدها أو ألا يسافر بها أو لا يتزوج عليها، فهذا أيضاً من باب الشروط الصحيحة. لكن الفقهاء اختلفوا في وحبوب الوفاء بها على طائفتين.

إحداها أن هذه الشروط وأمثالها وإن كانت صحيحة في ذاتها لكن لا يجب الوفاء بها، وهو قول الأئمة أبي حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي واللبث والثوري. الطائفة الأخرى إن الشرط الصحيح الذي فيه نفع وفائدة للزوجة يجب الوفاء به، فإن لم يف به الزوج، كان للزوجة طلب الطلاق قضاء، روي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وسعد بن أبي وقاص، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي وأحمد بن حنبل. وأدلة كل من الطائفتين على ما قالوا مبسطة في محلها من كتب الفقه.

لما كان ذلك، وكانت الزوجة في العقد المسؤول عنه قد اشترطت لنفسها (إتمام دراستها الجامعية ولعمل بعد التخرج واداء الخدمة العامة) وكان هذا الشرط داخلاً في نطاق القسم الثالث للشروط، بمعنى أنه من الشروط الصحيحة ذات النفع والفائدة للزوجة كان جائزاً، لكن لا يجب الوفاء به في قول جمهور الفقهاء، ويلزم الوفاء به في قول الإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه.

ولا كان هذا الشرط باعتباره اشتراط العمل للزوجة بعد الانتهاء من دارستها، قد نُقِره القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية أخذاً بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، لكن هذا القانون قد اعتد به شرطاً مانعاً للحكم بنشوز الزوجة إذا خرجت بدون إذن الزوج لإتمام درستها أو للعمل ولم يضع جزاء ملزماً للزوج بتنفيذه كما لم يعط للزوجة حق طلب الطلاق، كما يقول مذهب الإمام أحمد عند عدم الوفاء بالشرط الصحيح لدي يعود نفعه وفائدته على الزوجة

ولما كان القضاء يجري في خصوص انعقاد الزواج وشروطه وفي كثير من أحكام الأحوال الشخصية على أرجح لأقوال في فقه الإمام أبي حنيفة لذي لا يلزم الزوج بالوفاء بمثل هذا الشرط، توقف العمل به قضاء إلا في حال النشوز فقط كما تقدم.

ولما كانت لائحة المأذونين لم تبح للمأذون تدوين أي شروط لزوحين أو لأحدهما مقترنة بعقد الزواج، يكون موقف المأذون صحيحاً في حدود اللائحة التي تنظم عمله، لا سيما ووثيقة الزواج قد أعدت أصلاً لإثبات العقد فقط، حماية لعقود الزواج من الجحود، وذلك لخطورة آثارها في ذاتها على المجتمع، على أنه يمكن كتابة هذا الشرط أو غيره مما يتفق عليه الزوجان، ويدخل في نطاق الشروط الصحيحة شرعاً في أية ورقة أخرى غير وثيقة الزواج، التي لا يتسع نطاقها القانوني لغير بيانات عقد الزواج ذاته.

ومما تقدم يتضح أن الشرط الوارد في لسؤال من الشروط لحارجة عن ماهية عقد لزواج المفترضة به، وفيه نفع وفائدة للزوجة.

## مر أحكام الزواج وما يتعلق بها

ويدخل بهذا ضمن الشروط الصحيحة التي يجوز اشتراطها، لكن لا يلزم لوفاء به في رأي جمهور الفقهاء، وبحسب الوفاء به في مذهب الإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه.

والشرط في داته لا مخالفة فيه للدين، لكن المأثون ممنوع وفقاً للائحة المأثونين من تدوين أية بيانات لا تحوي الوثيقة موضعاً لها، ومنها الشروط فيما عدا الكفالة وما يختص بالمهر وغيره من البيانات الواردة فيها. وقامون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وإن أجاز للزوجة اشتراط العمل لمصلحتها ودرء للشور، لم يترتب على هذا الشرط جزاء على الزوج، سوى إجازته لها الخروج للعمل المشروط دون إذنه، ولا تعد باشر بهذا الخروج، وبالقيد التي ورت فيه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## صداق المرأة والجهاز

أولاً: إن رجلاً تزوج على مهر مسمى تم قبضه، ورغم دفعه المهر المتفق عليه كاملاً، قام بتجهيز منزل الزوجية بجميع محتوياته بما في ذلك كل الأدوات العصرية، والزوجة لم تسهم بأي مبلغ في هذه التجهيزات.

ويسأل عن ملكية مشتملات المنزل، علماً بأن كثيراً من هذه الأدوات كانت موجودة بمنزل الزوجية قبل الزواج.

ثانياً: إمام مسجد دار نقاش بينه وبين بعض المصلين فاتهم نفسه بأنه فاسق أمام شهود. ويسأل السائل هل تصح الصلاة خلفه بعد ذلك؟

عن السؤال الأول قل الله تعالى.

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نَخْلَةً فَإِنْ طَسَّ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَسًا

مَرَّةً ۝﴾ (١)

أجمع أهل العلم على ثبوت الصداق للروجة على زوجها متى تم عقد زواجها صحيحاً، وعلى وجوبه، وعلى أنه عطية من الله للمرأة بمقتضى هذه الآية. ومن أجل هذا قال جمهور الفقهاء إن المهر حق خالص للزوجة، تتصرف فيه كيف شأنت، وليس عليها إعداد بيت الزوجية ولا تشترك في إعداده، إذ لا يوجد نص من مصادر الشريعة يلزمها بأن تجهز منزل الزوجية كما لا يوحد نص بجبر أب لزوجة على ذلك. فإذا قامت بذلك، كانت متبرعة وأذنة للزوج باستعمال جهازها الاستعمال المشروع مع بقاء ملكيتها لأعيانه.

وقد لُوا إن تجهيز البيت واجب على الزوج، بإعداده وإمداده بما يلزم من فرش ومنايع وأدوات لأن كل ذلك من النفقة الواجبة على الزوج لزوجته وهم يحالف أحد في أن يسكن الزوجة واجب على الزوج. ومتى وجب الإسكان، استتبع ذلك تهيئة المسكن بما يلزمه، باعتبار أن ما لا يتم الواجب إلا به كان واجباً.

هذا وإن كان فقه الإمام مالك، لا يرى أن المهر حقاً خالصاً للزوجة وعيها أن تتجهز لزوجها بما جرت به العادة في جهاز مثلها لمثلها، بما قبضته من المهر قبل الدخول إن كان حالاً، ولا يلزمها أن تجهز بأكثر منه، فإن زفت إلى الزوج قبل لقص، فلا يلزمها التجهيز إلا إذا قصي به شرط أو عرف. (٢)

(١) الآية ٤ من سورة النساء.

(٢) حاشية الدسوقي على شرح الكبير ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٢٨.

## من أحكام الزواج وما يتعلق بها

لما كان ذلك وكان الظاهر من الواقعة المسؤول عنها أن الزوج بالرغم من دفعه المتفق عليه كاملاً - قام بتجهيز منزل الزوجية بجميع محتوياته بما هي ذلك كل الأدوات العصرية دور أن تشترك الزوجة في التجهيز بأي مبلغ. إذ كان ذلك كانت هذه التحفيزات ملكاً للزوج باتفاق الفقهاء.

### وعن السؤال الثاني

الجماعة شرط في صحة صلاة الجمعة. أما في غيرها من الفروض، فهي مشروعة على خلاف في حكمها بين الفقهاء، وقد شرعها الله في القرآن قال سبحانه:

﴿وَرِئَاءَ كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup>

وفي الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما قوله ﷺ "صلاة الجماعة تفصل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة". واتفق المسلمون على مشروعيتها. وقد استنبط الفقهاء شروطاً استوحيها توفرها في الإمام، واختلفوا في إمامة الفاسق، ففي فقه مذهبي الإمامين أبي حنيفة والشافعي تصح إمامته للناس في الصلاة مع الكراهة. إذا لم يوجد سواء، فلا كراهة، وتصح إمامته لمثله مطلقاً دون كراهة. وفي فقه الإمام مالك ضمن أقوال - الحوار والمبع على الإطلاق - وقبل تحوز إمامته إن كان فسقه في غير الصلاة، أو إن كان غير مقطوع بفسقه، أو كان فسقه بتأوله في بعض الأحكام المجتهد فيها، وهذا غير المتأول في العقيدة إذ لا تحوز إمامته وفي فقه الإمام أحمد إن إمامة الفاسق ولو لمثله غير صحيحة إلا في صلاة الجمعة والعيد، إذا تعذرت صلاتهما حلف غيره، فتجوز الصلاة خلفه ضرورة، وهذه هي الرواية المشهورة عن الإمام أحمد وهناك رواية أخرى بالصحة.

(١) من الآية ١٠٢ من سورة النساء

### العناوين الإسلامية - الجزء الثالث

لما كان ذلك وكان الأصل حمل حال المسلم على الصلاح، كانت الصلاة خلف الإمام المسؤول عنه صحيحة في افروض كلها اتباعاً لمذهب الإمامين أبي حنيفة والشافعي وقول في مذهب الإمامين مالك وأحمد، إذ لعن حدة النقش دفعته إلى اتهام نفسه بذلك. والله سبحانه وتعالى أعلم



## من أحكام النفقة والأجور وما يتعلق بهما

### الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم في مصر

تساءلت السلطات القضائية البلجيكية عن صحة واقعة زواج يهودية تمت عام ١٩٥٤ بالقاهرة أمام السلطات الدينية اليهودية فعلاً من وجهة نظر قانون الأحوال الشخصية لمصري.

#### الإجابة

إن مسائل الأحوال الشخصية في مصر محكومة في جعلتها بما بيته اامادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قواعد إسنادية ونصها

تصدر الأحكام طبقاً للمسور في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا لأحوال التي يصر فيها قانون المحاكم الشرعية على قو عد خاصة، فيجب أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد.

ومن هذا يظهر أن القانون العام للأحوال الشخصية هو في الحملة أرجح لأقوال في فقه أبي حنيفة.

وبالنسبة للمصريين غير المسلمين - ومنهم اليهود - فإن مسائل الزواج مستثناة من أحكام القانون العام للأحوال الشخصية بهذا الاعتبار، إذ تقصي القواعد المنظمة للطوائف الدينية في مصر بخضوع الزواج للأحكام الدينية لكل طائفة بشرط اتحاد ملة وصائفة الزوجين في نطاق الصام العام، فإذا اختلف الزوجان ملة أو طائفة كانت منارعتهم هي شأن عقد الزواج محكومة بقو عد الشريعة الإسلامية ممثلة في أرجح لأقوال في فقه أبي حنيفة.

وعلى ذلك، فالزواج المعقود في مصر يعتبر صحيحاً، إذا كن قد تم وفقاً لشروطه هي فقه أبي حنيفة، أو وفقاً لحكم ملة وصائفة الزوجين إن كانا غير مسلمين وكانا متحدين في الملة والطائفة.

وترتيباً على ما تقدم فإنه إذا كنت واقعة زواج اليهودية المسؤول عنها قد تمت في مصر عام ١٩٥٤ أمام لسلطات الدينية اليهودية فعلاً وكان طرفا الواقعة - مع أنهما يهوديان - متحدين في الطائفة كذلك، فإن العقد يكون قد طابق القانون، ويمكن الرجوع حينئذ في شأن ستيفاء العقد لشروطه الموضوعية لأحكام دينهما وطائفتهم أما إذا كان قد اختلفا في الطائفة مع أنهما يهوديان، فالشروط الموضوعية للعقد يرجع في شأنها إلى أرجح الأقوال في فقه مذهب أبي حنيفة.

### رد الشبهات حول قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

الاعتراضات التي أثيرت حول المواد ٥ مكرراً و٦ مكرراً و١٨ مكرراً والمادة ٢ فقرة ٥

(أ) عن المادة الخامسة مكرراً

- ١- النص لا يستتبع تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله.
- ٢- القانون لم يحصر طرق إثبات الطلاق فيما جاء به من وسائل علم المطلقة، بل إن لكل من المطلقة والمطلق إذا لم يوثق الطلاق أن يثبت وقوعه قضاءً بكافة طرق الإثبات الشرعية.
- ٣- الأمر في حال الخلاف خاضع للدليل، لأن البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر.
- ٤- التنظيم الذي فرضه القانون للعلم بالطلاق وتوثيقه إجرائي فقط لا يمتد إلى وقوع الطلاق ذاته، فلا تلازم بين وجوب التوثيق ووقوع الطلاق، فالطلاق واقع ولو لم يوثق، وتلزمها آثاره منذ العلم به وهذا هو حكم الفقه الحنفي الذي جرى به القانون.

من أحكام النفقة والأجور وما يتعلق بهما

٥ وجوب توثيق الطلاق لا يمتد أثره إلى النسب، وذلك لأنه ثبت بكافة الطرق في نطاق القوانين المستمدة من الفقه الإسلامي.

٦ المطلقة شفاهة من قبل صدور القانون كانت تبقى معلقة إلى أن تقيم الدليل قضاء، وهذا امر نظامي للاحتياط.

(ب) عن المادة السادسة مكرراً

١ اقتران الزوج بزوجة أخرى بغير رضا الأولى يعتبر إضراراً بها ولا يحرم ما أحل الله، ومستند هذا ما أوضحه ابن القيم تخريجاً على قواعد الإمام أحمد وقاعدة فقه المالكية. لا ضرر ولا ضرار. والتخريج غير النص.

٢ - القول بأن هذا لم يفعله الرسول ﷺ وأصحابه والتابعون، قول حق لم يرد به وجه الله والضرر معيار شخصي للزوجة لا لعقد الزواج.

(ج) عن المادة الثامنة عشرة مكرراً.

١ - النص جاء وفاقاً لمذهب الإمام الشافعي في الجديد القائل بوجوب المتعة استمداداً من كلام الله تعالى، ولم يمنعها غيره، وإنما قالوا بالندب.

(د) عن المادة الثانية عشرة خامسة

١ النص لا يخالف الفقه الإسلامي، وإنما هو مأخوذ من فقه مذهب الأئمة. الشافعي وأبي حنيفة ومالك.

٢ متى أخذ القانون يقول مجتهد، فلا يحتاج عليه بقول مجتهد آخر. طالما لا يوجد نص قاطع.

نطلب من سيادتكم الرد والتعليق على ما سبق

الإجابة

أصلعنا على نشره بعنوان (مناقشة قانون الأحوال الشخصية في ضوء الشريعة الإسلامية).

وقد جاء بهذه الشرة الاعتراض على النقاط التالية من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية.

#### (أ) المادة ٥ مكرراً

تترتب آثار الطلاق بالنسبة للزوجة من تاريخ علمها به.

وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها وتوثيقه فإذا لم تحضر، كان على المطلق إعلانها بوقوع الطلاق على يد محضر مع شخصها أو في محل إقامتها ... إلخ.

وقد جاء في الشرة تعليقاً على هذا النص ما خلاصته إن النص حدد طريق العلم بما لم يقل به أحد من العلماء وأنه لو أعلمنا النص بحالته لأدى إلى تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله.

#### وساق فروضاً رتبها على هذا الذي استفادته.

وظاهر أن هذا التعليق بعيد عن عبارة هذه المادة.

ذلك أن النص خال من أية أداة للحصر، وإنما جاء بطرق لإعلام الزوجة بالطلاق، فإن أوقعه الزوج ووثقه في حضورها فهذا أبلغ طرق العلم، وإن أوقعه في غيبتها، فهذا ما شرع له إجراء الإعلان بمعرفته ثم تسليمها نسخة شهادة الطلاق بمعرفة الموثق بالإجراء الذي يصدر به قرار من وزير العدل فإذا لم يفعل كل منهما الإجراء الموكول إليه كان الجراء العقاب المقرر بالمادة ٢٢ مكرراً من ذات القانون.

فهل مع هذا تبقى المطلقة معقدة، وهل عبارة النص تدل على الحصر لغة أو وضعاً أو شرعاً؟

فإذا طلقها ولم يوثق رغم هذا العقاب، كان عليها أن تثبت الطلاق بكل طرق الإثبات الشرعية والقنوية، فإن النص لم يغلق هذا الباب لأنه قد راعى أن الطلاق

## من أحكام العفة والأحور وما يتعلق بهما

تترتب عليه الحرمة، وهو حق لله تعالى أناطه بالزوج يستقل بإصداره في نطاق قول الرسول ﷺ: "أنقض الحلال إلى الله الطلاق"<sup>(١)</sup>.

أم إرثها منه إذا مات، فذلك تبع لنوع الطلاق وثبوته، فإذا ثبت بئناً صغرى أو كبرى فلا ميراث. وإن كان موته وهي في العدة، وإن لم يثبت، فهي زوجته بالعقد لثابت قطعاً وترثه.

ولو رجع السيد الفاضل إلى موضع النص المشار إليه في المذكرة الإيضاحية، لعلم أن نص القانون (المادة ٥ مكرراً) جاء علاجاً لهذه الحالة التي قصى فيها الفقه الحنفي بتأخير بدء العدة إلى وقت الإقرار بالطلاق السابق زجراً له، ولعلم أن نص القانون جاء مقتناً لقول الفقه في هذا الموضع.

والقول بأن النص المستدل به قاصر على العدة، والقصبة في آثار الصلاق كلها، وأن النص قاصر على حالة لإخفاء غير وارد لأن أول آثار الطلاق العدة، وبها تبدأ كل لحقوق والواجبات المترتبة على الطلاق، يدل لذلك قول صاحب الدر المختار في الموضع المشار إليه في المذكرة لإيضاحية

"لو كنتم طلاقها لم تنقض رجراً له، وحينئذ فمبدؤهم من وقت الثبوت والظهور ومتى بدأت، تبعتها كل آثار الصلاق فالقضية واحدة، ثم إن النص قد أبى حكم عم الزوجة بالطلاق بحضورها مجسسه وتوثيقه كما أوجب إعلانها إذا لم تحضر وهذا هو المقصود الأصيل للنص.

ولقد قرر الفقهاء استنفاصاً من النصوص الفرآنية والنبوية أن تصرف الإمام على الرعية موط بالمصلحة ولو لم يرد بها نص ظاهر، ولنا في عمر من الحصاب رضي الله عنه القدوة، فإنه لما فتح الله البلاد على المسلمين في عهده ونشأت لديهم

(١) رواه أبو داود وابن ماجة وحاكم.

الوظائف والأعمال التي لم يكن بهم بها عهد، دون الدواوين ورتب الوظائف وأجار تولي غير المسلمين الأعمال التي لا يحسنها المسلمون، فهل مع هذا يكون في إلزام المطلق توثيق طلاقه إثم ومخالفة لشرع الله؟ أم أن ذلك يدخل في مقاصد الشريعة في سياسة البلاد والعباد وينطبق عليه قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه "يحدث للناس أقضية بقدر ما يحدثون من فحور".

هل كان في زمن الرسول ﷺ وأصحابه من يكتُم طلاق امرأته ويحبس أمر الطلاق عنها نكايَةً بها وسعيًا لإسقاط حقوقها؟ وهل نزل وقوفًا عند قول المتقدمين من الفقهاء أن الكتابة لا تصلح دليلًا للإثبات عند النزاع، ونهمل قول المتأخرين من الفقهاء الذين اتخذوا الكتابة دليلًا، وأنها في عصرنا انقسمت الأوراق إلى رسمية وعرفية؟.

وهل كنا نزل وقوفًا عند قول بعض المجتهدين الأعلام، لا يجوز الفصاء على غائب، ونترك الخصوم يتغيبون عن محس القضاء فتتعطل الأحكام وتضيع الحقوق؟ وهل نزل وقوفًا عند تكليف المدعي إحضار خصمه مجلس لقضاء وإلا فلا تسمع دعوته، أو نفكر وبأحد بما هو أيسر وأهدى للناس مادام الله سبحانه هد أمر بالحكم بالعدل دون أن يحصر لنا طرق الوصول إلى هذا العدل؟

لا شك أن أصول شريعة الله تحوي أحكام واقعات الحياة خيرها وشرها حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

هذا ولئن شاء استردة، فليصلح مقاصد الشريعة في كتاب المواقات للشاطبي ج ٢ وغيره من كتب أصول الفقه، ولأشده و لنظائر لابن نعيم الحنفي المصري، ولأشده و لنظائر للسيوطي الشافعي، وكتب الفقه الحنفي في باب العدة.

(ب) المادة ٦ مكرراً

## من أحكام العقة والأجور وما يتعلق بهما

يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها.

جاء بالمشرة تعليقاً على هذا النص ما خلاصته

إن هذا النص لم يقل به أحد من الفقهاء، وهو يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة وما علم من الدين بالضرورة، وأنه يؤدي إلى أن رسول الله ﷺ قد ارتكب لحرام وفعل الإضرار حين تزوج بأخريات بغير رضا الأولى، وكذلك فعل أصحابه والتابعون، ثم جاء بالمشرة بعد هذا أن فقه الإمام مالك قد نص على أن الزواج بأخرى ليس من الضرر، ومع هذا فإن النص ليس في مصلحة الأسرة... إلخ.

ثم قالت ومن هنا يتضح أن المذكرة الإيضاحية قد حانيتها الصواب حين دعت في صفحة ٢١ أن هذا الحكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك.

وقبل بيان سند نص المادة تجب الإشارة إلى أن عبارة (وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك . إلخ) في ص ٢١ من المذكرة الإيضاحية جاءت عقب نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ويسبب توضيحاً للنص، لو ارد في لقرار ٤٤ سنة ١٩٧٩ في المادة ٦ مكرراً، وإنما بيان مصدر هذا النص الأخير، هو ما جاء بالمذكرة الإيضاحية صفحة ٢٢، من قولها "ومستند هذا ما أوضحه بن القيم تخريجاً على قواعد الإمام أحمد وقواعد فقه أهل المدينة" ..

ومن هذا، يظهر أن المذكرة لم تجنب لصواب ولم تسب فقهاء لمن لم يقل به، وإنما خرجت على قواعد مذهب الإمام أحمد وقواعد فقه أهل المدينة تبعاً لما وصحها العلامة ابن القيم، وأصل هذا في قواعد هؤلاء لحديث البيهقي الشريفي، وهو في مرتبة الحسن ورواه مالك في الموطأ وأخرجه بن ماجه والدارقطني في سننهما، وهو قاعدة عامة من قواعد لإسلام، فقد أوتي صلوات الله وسلامه عليه جوامع لكم فقال "لا ضرر ولا ضرار"، و لضرر إلحاق مفسدة بالغير، و لضرار

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

مقابلة الضرر بالضرر، وهي قاعدة من رُكن هذه، لشرعية، وتشهد لها بصوص كثيرة من الكتاب والسنة وسيد لبداً الاستصلاح في درء المفسد وجلب المصالح، وهي عدة الفقهاء وعمدتهم وميزانهم في تقعيد الأحكام لشرعية للحوادث، وبصها ينفي الضرر نفيًا، ويوجب مبعه مطلقًا ويشمل الضرر الخاص والعام، كما يفيد دفعه قبل الوقوع بكل طرق الوقاية الممكنة ورفعها بعد الوقوع بما ييسر من التدبير لتي تزيله وتمنع تكراره.

هذه القاعدة تتسع أفاقها وتضييق وفقًا لحوادث الزمان، إذ هي ذاتها ثابتة مستقرة، ولكن المنظور أو الذي في حاجة إلى التطور هو الإدراك العقلي والتجربي لدى الناس، ثم وسائل التطبيق الزمنية وفقه الفقهاء. فقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" يأخذ منها الفقه في كل زمن ما يظهر من صنوف الضرر والإضرار. وحين يعود إلى الفقه المالكي، نجد أنه قد تواردت كلماته على هذه القاعدة في شأن الطلاق، واحتلت في بيار الأمثلة بين مقر ومكثّر، فهي أمثلة لقاعدة لا حصر لأحكامها ومدى انطباقها، بل يرجع ذلك إلى حوادث الزمن ومقتضيات الأحوال، ففي هذا الفقه ولها النصيب طليقة بائنة بثبوت لضرر وإن لم يتكرر، ومثلوا له بقولهم "كقطع كلامه عنها أو تولية وجهه عنها في الفراش" (١) وحين رددت بعض هذه لكتب أن الزوج بأخرى أو التسري لبس من باب الضرر، اكبت كتب أخرى بالنسري فقط كمثال لما لا يكون إصراراً بالروجة، ففي مواهب الجليل شرح مختصر خليل جزء صفحة ١٧ وعلى هامشه التاج وإلكيل (ولها لتطبيق للضرر) قال ابن فرحون في شرح ابن الحاحب. "من الضرر قطع كلامه عنها، وتحويل وجهه في الفراش عنها، وإيثار امرأة عليها وضربها ضرباً مؤلماً.

(١) حاشية حذري على شرح مجموع الأمير ج١ قيس الضع.



## من أحكام البعقة والأحور وما يتعلق بهما

وليس من الضرر مدعها من الحمام والنراهه وتذيبها على ترك الصلاة ولا فعل التسري<sup>(١)</sup>. وفي ذات الصفحة في الهامش في كتب التاج والإكليل بعد نقل مثال ما سبق . ونظر إذا كان لها شرط في الضرر قال في لسليمانية إذا قطع الرجل كلامه عن زوجته أو حول وجهه عنها في فراشها فذلك من الضرر بها ولها الأخذ بشرطها. وقال المتنصي إذا ثبت أنه يضر بزوجه وليس لها شرط فقبل إن لها أن تطلق نفسها وإن لم تشهد ابينة بتكرار الضرر، قل ويستوي على القول الأول من شرط الضرر ومن لم يشترط.

هذه قاعدة فقه مالك في الضرر وفقهاء المذهب بين مقل ومكثر في الأمثلة ومن هنا وعى هدى م تقدم، قالت المذكرة لإيضاحية إن نص هذه المادة نخريج على قواعد أهل المدينة، وهرق بين لتخريج و لنص. ثم فقه لإمام أحمد بن حنبل قد أجاز للمرأة أن نشترط على زوجها ألا يتزوج عليها، فإذا اشترطت وتزوج فلها مرقه قال بن قدامة في هذا الموضع "إن أحق ما أوفينم به من الشروط م ستحلتم به الفروج وإن تزوجها وشرط لها أن لا يتزوج عيها فلها فراقه إذا تزوج عيها.

وبعد أن تحدث ابن قدامة في الشروط في النكاح وبيان المخالفين والمذاهب في هذا الموضع قال ص ٤٤٩ "وقولهم إن هذا يحرم الحلال قلنا لا يحرم حلالاً وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف لها. وقولهم ليس من مصلحته (أي العقد) قلنا، لا نسم ذلك فإيه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد، كان من مصلحة عقده".

وبعد رأيت أن دعوى مخالفة نص المادة ٦ مكرراً للكتاب والسنة وإجماع الأمة وأنه محرم لما أحل الله دعوى لا سجد لها، وأن قاعدتها جاءت بخريجاً

(١) شرح ابن الحاجب لابن فرحون.

### العتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

صحيحاً على قواعد إمامين جليلين مالك وأحمد بن حنبل؟ بل إن فقه مالك - كما سبق - يجيز للزوجة في حال الضرر وثبوته الطلاق ولو لم تشترطه.

أما أن هذا لم يفعله رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون، فإنه قول حق أريد به غير الحق، فإن أولئك كانوا عدولاً أو هم العدل يتزوجون علانية بل يزوج أحدهم أخاه ابنته أو أخته وترضى الأولى أو الأوليات شأن البيئة والعادة، فإن امتد الزمن وجاءت زوجة لا ترضى أن تكون لها ضرة، قلنا لزوحها بل أمسكها وقلنا لها لا، بل من الحتم أن تكون لك هذه الضرة، ونهسر قواعد الإسلام في دفع الضرر والإضرار «لا ضرر ولا ضرار» وعموم الآية

((فَأَمْسِكُوهُنَّ مَعْرُوفٍ وَوَسِّرْهُنَّ مَعْرُوفٍ وَلَا تُكْسِكُوهُنَّ صِرَارًا بَتَّعْتُوهُنَّ))<sup>(١)</sup>

فليس من العشرة بالمعروف إمسال الزوجة بالرغم عنها، ولبس كل زوجة تقبل أن تكون لها شريكة في زوجها، لأن الضرر هنا معياره شخصي، ولما كانت المرأة سريعة الانفعال، فقد وقت القانون مدة تتروى فيها الزوجة وتهداً عاطفتها، وقد يذهب غضبها فتستقر مع زوجها.

(ج) المادة ١٨ مكرراً - في شأن المتعة المطلقة بعد الدخول

إن هذا النص جاء وفقاً لمذهب الإمام الشافعي القائل بوجوب المتعة ولم يسمعها غيره وإنما قالوا بالنذر، فهل في تقرير حق شرعي للمطقة إصر أو إثم، وهل خشية التحاير على القابور يمنع إعماله وإصداره، أو يصدر القانون بالحكم اشعري وتتخذ الوسائل لحمايته وتنفيذه.

(١) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(د) المادة الثانية من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ البديل للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ جاء في فقرتها الخامسة

(ولا يعتبر سبباً لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية دون إذن زوجها - في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم لشرع أو يجري بها العرف أو عند الضرورة - ولا خروجها للعمل المشروع، ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة استعمال الحق، أو ماف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه).

جاء بالبشارة تعليقاً على هذا النص إن نصوص الشريعة الإسلامية على النقيض من هذا الحكم، وسأقت نصوصاً في بشور الروحة من فقه مالك وفقه أحمد وفقه الشافعي ومن أمانة العلم أن نقول للباس وعلمهم أن ما في كتب الفقهاء، إنما هي نصوص فقهية وليست نصوص الشريعة ذاتها، ثم يسوق نص الفقه الحنفي في خروج الزوجة لزيارة والديها ففي تنوير الأنصار وشرحه لدر المحتار في باب نفقة "ولا يمنعها من الخروج إلى الوالدين في كل جمعة إن لم يقدر على إتيانها على ما ختاره في الاختيار ولو مسناً أبوها زمناً مثلاً فاحتجها، فعليها تعاذه ولو كافراً وإن أبى الزوج، وفي الهداية ج ٢ ص ٣٣٥ لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين ولا بمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم التقدير سنة هو الصحيح" وفي شرحها فتح القدير لكمال بن الهمام في ذات الموضع "ولو كن أبوها رمب مثلاً وهو محتاح إلى خدمتها والروح يمنعها من تعاذه فعليها أن تغضبه مسلماً كن الأب أو كافراً وهي مجموعة اسوازل (هإن كانت قالة أو عسالة أو كن لها حق على آخر أو لآخر عليها حق تخرج بالإذن وبغير الإذن)

وفقه لشافعية فإن النص الذي ساقته النشرة ص ٢٦ نقلاً عن مغني المحتاح شرح المنهاج جزء ٣ ص ٢٦ عني عن البين فقد جاء به - كم جاء بالنشرة - والنشور هو الخروج من المنزل بغير إذن - ثم أبان النص بعد هذا ما تخرج فيه بدون إذن فقال - لا إلى القاضي لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا أعسر بها الزوج ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها فقيهاً ولم يستفت لها ولقد أضاف فقه الشافعية إلى هذا كما جاء في تحفة المحتاح بشرح المنهاج "خروجها بلا إذن الزوج إذا أشرف البيت أو بعضه على الانهدام أو تخاف على ماله أو نفسها من فاسق أو سارق".

وفي فقه المالكية كما جاء في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ح ٥٧٩ "إن لزوح إذا حلف على زوجته، لا ترور والديها يحنث ويقضي لها بالزيارة إن كانت مأمونة وهي شابة وهي محمولة على الأمانة حتى يظهر خلافه" وفي كتاب التاج والإكليل لمختصر خليل ج ٢ ص ١٨٥ على هامش منح الجليل "وفي العتبية ليس للرجل أن يمسع زوجته من الخروج لدار أبيها وأخيها ويقضى عليه بذلك خلافاً لابن حبيب".

وفي ص ١٨٦ من منح الجليل وليس له مع زوجته من التجارة وله منعها من لخروج. قال أبو الحسن يعني الخروج للتجارة وما أشبه ذلك، وأما في زيارة أنبيها وشهود جنازتهما فليس له منعها وكذلك خروجها إلى المساجد.

وقوله ليس له منعها من التجارة أنه لا بغلق عليها. ثم قال قال سحنون في نوازلها لذات الزوج أن تدخل على نفسها رجالاً تشهدهم بغير إذن زوجها وزوجها عائب ولا تمتنع من ذلك لكن لا بد أن يكون معهم محرم.. ثم قال وتجاوز الشرکه بين النساء وبينهن وبين الرجال، بل لقد عد الفقه المالكي منع الزوج زوجته من

## من أحكام النفقة والأحوار وما يتعلق بهما

زيارة و ديبه إضراراً بها كما جاء في مواهب الجليل ص ٢٤ ح ٤ - على هذا حانت تلك الفقرة. وأفصحت المذكرة الإيضاحية ص ٢٢ عن أمثلة يهتدى بها في سير خروج الزوجة بحكم الشرع، وم حرى به لعرف، وما قصت به لصورة. كما أتت أن خروجها بإذن لروح للعمل، أو عملها دون اعتراض منه، أو إذا تروجها عملاً بعملها. كل ذلك أمر مشروع، ولعل في القول المشار إليها سيد كل ذلك من قول فقهاء مذهب الحنفية و المالكية والشافعية.

فإذا جاء البص وبقي سقوط نفقة الزوجة إذا حرحت دون إذن زوجها في هذه الحالات، فإنه لا يكون قد خالف الفقه الإسلامي، إذ إن هذا لفقّه يقر هذا لخروج في تلك الحالات على نحو ما سبق بيانه.

هذا ولعله من المناسب أن يصحح أمر الأخذ من كل مذهب فقهي بما يلائم دون ارتباط بفقّه معين، وقد درج على ذلك التشريع في مصر منذ صدور القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠. وعدل به عن فقه مذهب أبي حنيفة في موضع دين نفقة الزوجة ومدة العدة وأحكام المفقود. بل لقد سبق ذلك في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، فقد عمل بقاعدة جوار بخصيص القصاء وغيرها من القواعد التي أصلها فقهاء المذاهب استنباطاً من الكتاب والسنة، وذلك يدخل ضمناً فيما اصطلح عليه علماء أصول الفقه بالتقليد والتلفيق ومباحثهما في مواضعهما من هذا العلم الأصيل ومن شاء فليطالع في شأن هذين الاصطلاحين كتب مسلم الثبوت وشرحه هو تح الرحموت، وجمع الجوامع بشرح جلال المحلي، والتقرير والتحير لأن أمير حاج على التحرير للكمال بن الهمام، والتلويح على لتوصيح لسعد الدين التفتازاني، والموافقات لشاطبي و لإحكام في أصول الأحكام للامدي، وقواعد الأحكام في مصالح الأدم للعز بن عبد السلام، وإعلام الموقعين لابن القيم، وفتاوى الشيخ علبش المالكي في قسم لأصول، وتبصرة الحكام لابن

### العتاوس الإسلامية - الجزء الثالث

فرحون المالكى في الركن الثامن من أركان القضاء، ثم الباحثين القيمين من أبحاث مجمع البحوث الإسلامية في شأن التقليد والتلفيق في التشريع، أحدهما للعلامة المرحوم الشيخ فرج السنهوري، والآخر بقم الشيخ عبد الرحمن الفلهود وهما مشوران ضمن بحوث المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية.

وبعد

فإنه مع الاحترام والتقدير لما أبداه بعض الإخوة من العلماء من آراء ومحاذير لم تغب عن فكر من راجعوا هذه التعديلات التي انتهت على النحو الذي صدرت به في القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - أرى أن من الحير أن تتوفر جهود الجميع للإفصاح عن قواعد أخرى منتخبة من فقه المذاهب تسد حاجة المجتمع، وتداوي مشاكله المتعددة، والتي بذكي أوارها تدل الثقافات على موجات الأثير

إن القوانين لا تعدل سلوكًا وإنما هذا السوك، من باب العقيدة يجب أن يستقر في نفوس الناس، وذلك هو بناء الإنسان الذي بدأ به الإسلام في مكة المكرمة

إن هذا البناء يقتضي أن يستبين كل مسلم وكل مسلمة أن الأسرة المسماة مبناه قول الله سبحانه

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَحَقَّ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةٌ وَرَحْمَةٌ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١)

هذه صلة الأسرة في الإسلام ومن واجب علماء المسلمين أن يقرؤا هذه الصلة في النفوس بالدعوة الدنية المستنيرة بلغة العصر وسبل الإعلام فيه، وبأخذو

(١) الآية ٢١ من سورة الروم.

## من أحكام النعقة والأجور وما يتعلق بهما

حذرهم من استغلال المفرضين لهم ودفعهم إلى ما لبس من أخلاق العلماء ولا ينبغي لهم.

وبعد فإن إطلاق القول على عواهنه دون تريث أو ترقب أو اطلاع على ما تم أمر جد خطير على الناس، فهذه مجلة لها اسمها تناقض تعديلات للأحوال الشخصية لم ترد في القانون.

(أ) تقييد الطلاق وعدم وقوعه إلا أمام القاضي وبإذنه

(ب) تقييد تعدد الزوجات

(ج) المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث

لقد صر القانون ووفق عليه مجلس الشعب، فهل جاء به شيء مما أذاعته المحلة عن هذه الموضوعات؟ اللهم لا. وإن أساء البعض الفهم والتأويل وحملوا العبارات ما لا تفيده ولووا رؤوسهم تأكيداً لفهم غير مستقيم

أما التحايل على القانون الذي حذر منه بعض الكتب، فإن ذلك من سمات هذا العصر ليس بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية، وإنما لكل القوانين، لأن قد وصلنا إلى درجة تقويم السوك بالقانون دون أن تستقيم النفوس التي هي لصدور. ولقد قيل مثل هذا وقت أن أوجب القانون توثيق عقد الزواج، منذ أكثر من ستين عاماً، فهل توقف الناس عن الزواج بعيداً عن المأذون؟

ثم هل نشفق على الرجل الذي يطلق زوجته خفية استغلالاً لحق أسنده الله إليه ولا يحيط به زوجته علماً، حتى إذا ما اشتجرا وكثيراً ما يقع الشجار في زمننا بارزها بورقة الطلاق؟

أنشفق على رجل مثل هذا من السجن إن هو لم ينفذ القانون؟ ولقد قال بعض الكتاب والعلماء إن القانون منع الرجل من التزوج بأخرى إلا بإذن الزوجة الأولى وهذا غير صحيح، إن القانون أوجب إخطار الأولى بالزواج فقط دون تعرض لعقد

الزواج الجديد. فأين هذا من ذلك التأويل البعيد عن عبارة ونص الإجراء الذي حدده القانون؟

ولعل في لعدرة المنقولة قسلاً عن ابن قدامة الفقيه لحنبلي العاء  
قولهم هذا يحرم حلالاً، قننا لا يحرم وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم  
يف لها<sup>(١)</sup>.

هذا ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى ما أورده ابن تيمية إذ قال مسألة  
فيمن يقول إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة، هل قوله صواب.. وما  
معنى قولهم النص؟<sup>(٢)</sup>

ثم أجاب بما خلاصته الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن  
النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد، ومنهم من يقول إنها وافية بجميع  
ذلك، ومن ينكر ذلك إنما ينكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي  
أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد وقال ولفظ النص يراد به تارة  
ألفاظ الكتاب والسنة سواء أكان اللفظ دلالة قطعية أم ظاهرة، وهذا هو المراد من  
قول من قال النصوص تتناول أفعال المكلفين.

وبعد فعلنا ستهدي بالقرآن الكريم في البدء والختام. قاله سبحانه يقول

﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ  
وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝ ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) كتاب المعنى لابن قدامة ج ٤ ص ٤٤٩.

(٢) الفتاوى لابن تيمية المجلد الأول في المسألة ٢٤٠ ص ٤١٠.

(٣) الآية ١٠ من سورة لشورى



من أحكام العفة والأجور وما يتعلق بهما

ويقول

﴿ وَإِذَا حَضَّهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهَا<sup>١</sup> وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ<sup>٢</sup> وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَفَاسَدْتُمْ بِالشَّيْطَانِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(١)</sup> ﴾

ويقول تواتر نعمائهم

﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ حَاجُّوكُمْ مَّوْعِصَةً مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءً لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ<sup>(٢)</sup> ﴾

صدق الله لعظيم، وهدانا إلى صراطه المستقيم، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

## تكيف المتعة في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

يطلب الأستاذ/ م. ب. ن.

إبداء الرأي في تكيف المتعة التي اقتضاه نص المادة ١٨ مكرر- المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩. حيث جاء به أن الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل، كما سأل السائل هل تعتبر هذه المتعة نفقة أو لا؟

الإجابة

إن الحقوق التي تنشأ للزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج وبسببه متبوعة، وقد وصفت النصوص الشرعية هذه الحقوق وسمتها، وعلى سبيل المثال،

(١) الآية ٨٣ من سورة النساء.

(٢) الآية ٥٧ من سورة يونس.

المهر سماه القرآن الكريم صداقًا في قوله تعالى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ مَحَلَّةً<sup>(١)</sup>﴾

وسماه أجرًا في قوله تعالى

﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيصَةً<sup>(٢)</sup>﴾

ونفقة المعتدة تحدث عنها القرآن بالأمر بالإنفاق في قوله تعالى

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَى حَمَلٍ فَأَنْصِفُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ<sup>(٣)</sup>﴾

وفي شأن المتعة جاء قول الله سبحانه

﴿وَرِنْ كُنَّ أُولَى حَمَلٍ فَأَنْصِفُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ<sup>(٤)</sup>﴾

وقوله تعالى

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتْعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ<sup>(٥)</sup>﴾

(١) من الآية ٤ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٦ من سورة الطلاق.

(٥) الآية ٢٤١ من سورة البقرة.

## من أحكام النفقة والأجور وما يتعلق بهما

ومن هدير لا يدين، يرى أن الله سبحانه سمي ما يُعطى لمرأه بعد الطلاق باسم المتعة، بمنف فرض حقاً آخر في آية أخرى باسم النفقة، ولتغابر في لتسمية يقتضي تغاير النوع، ومن هنا فسر العلماء متعة المرأة بأنها ما وصلت به المرأة بعد الطلاق من متاع قد يكون نفداً وقد يكون عيناً.

لما كان ذلك، كست المتعة في معيارصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة وأقوال لعقهاء بوعاً من مستحققات المطلقة على المطلق، لا يدخل تحت عنوان النفقة، ولا يحمل اسمها ولا طبيعتها، وإنما هو حق قرره القرآن الكريم باسم المتعة، كما قرر الصدق وسماه مرة بهذا الاسم ومرة باسم المهر وأخرى باسم الأجر.

ولا يرد على هذا أن النفقة اتحدت في هذا القانون أساساً لتقدير المتعة لأن نص القانون يسر لبقاصي المعيار الذي يتقيد به عند تحديد المتعة لأن حال الزوج والمطلق من يسر وعسر معتبر في تقدير النفقة والمتعة كما تشير إليه النصوص الكريمة المسطورة.

وإذا كان ذلك، كانت المتعة المقررة للمصلحة بهذا القانون بوعاً من حقوقها مهابلاً للمهر وللنفقة وليس من انواع النفقات، ومن ثم، لا يأخذ حكم النفقة ومميزاتها، وإنما شأنه شأن الصداق وعبره من الدون العامة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الخلوة بين الإنكار والإثبات

امرأة طلقها زوجها بإشهاد رسمي ذكر فيه أنه لم يدخل ولم يختل بها، لكنها قد رفعت ضده دعوى نفقة أقرت فيها بأنه لم يدخل بها، ولكنه اختل بها خلوة شرعية صحيحة، وقد حكم لها على مطلقها بالنفقة وبثبوت الخلوة الشرعية الصحيحة. وطلبت السائلة بيان ما إذا كانت تعتبر شرعاً مطلقاً قبل الدخول والخلوة كما جاء بإشهاد الطلاق، أو أنها مطلقاً قبل الدخول وبعد الخلوة الصحيحة ليتضح واقعها شرعاً أمام مخاطبتها؟

إن نصوص الفقه الحنفي الذي يجري القضاء على أرحح الأقوال فيها هي عقد الزواج وفي بعض أحكام الطلاق وفق نص المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ تقضي بأنه - إذا اختلف الزوجان في أن الطلاق وقع قبل الدخول أو بعده أو قبل الخلوة الصحيحة أو بعدها كان القول له والبينة بينتهما. لما جاء في الأشباه والنظائر في قاعدة الأصل عدم - وجاء فيها في الفن الثالث إذا اختلف الزوجان في الوطاء فالقول لنا فيه أي لمن يبقى الدخول الحنفي. وفيها أيضاً لو قالت طلقني بعد لدخول وعليه كمال المهر، وقال قبله ولك نصفه فالقول لها في وجوب العدة عليها. وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها للحال - ولأن القول من يشهد له الظاهر، ولأن البينات شرعاً لإثبات لا للنفي - ولأنه لا يعلم خلاف مطلقاً في الفقه الحنفي في أن القول للمطلق أن الطلاق قبل الدخول والخلوة أو بعدهما في ادعاء البينة والسكنى لما كان ذلك، كن القول للزوج عند اختلافهما في أن الطلاق بعد الخلوة الصحيحة وقبل الدخول أو قبلهما وكانت البينة على الزوجة.<sup>(١)</sup>

وإذا كان ذلك فإذا كن المطلق في هذه الواقعة قد أثبت في إظهار الطلاق أنه قبل الدخول والخلوة الصحيحة، وإذا كانت المطلقة قد أقامت بينتهما في دعوى نفقتها على هذا المطلق، وثبت أن الطلاق كان بعد الخلوة الصحيحة، وقضى لها نهائياً بذلك كان الاعتبار لما قامت عليه البينة وانتهى إليه القضاء، وتصبح السائلة إذا ثبت ذلك مطلقة قبل الدخول وبعد الخلوة الصحيحة بمقتضى إظهار الطلاق الرسمي الصادر من المطلق بإقراره وبمقتضى ثبوت الخلوة الشرعية، لصحبة

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم في المواضع المسببة وأنفع الوسائل لمرسوس ص ٣٩  
والمسوط للسرخسي ج ١٧ ص ٢

من أحكام النفقة والأجور وما يتعلق بهما

قضاءً بالحكم الصادر بينهما. ومن هذا يعلم اجواب رد كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم

### لا تسند القوانين إلى الزمن الماضي إلا بنص

شخص طلق زوجته بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٦ وانقضت عدتها بوضع الحمل في ١٩٧٩/٧/١٠. فهل تستحق مطلقته نفقة متعة طبقاً لقانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعمول به من ١٩٧٩/٦/٢٢؟

الإجابة:

إن الإسلام قرر أن يكون مبدأ سريان لحكم لتشريعي منذ إبلأعه من المشرع وتقريب العمل به - بحد هذا صريحاً في آيات القرآن الكريم التي وردت بإرسال الرسل إلى أقوامهم وجاء الكلمة الجامعة في هذا في قول الله سبحانه

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾<sup>(١)</sup>

ولا رجعية في لتشريع في لإسلام أنضاً إلا بص من الشارع. وأظهر لأمثلة على ذلك قول الرسول ﷺ في خطبته في حجة الوداع "ألا وإن كل ربا في الجاهلية موصوع، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون غير ربا لعباس بن عبد المصّب فإنه موضوع كله"<sup>(٢)</sup> فالغى بذت الرب القائم لا من وقت التحريم، بن رجع به إلى ما قبل تحريمه. وبمثل هذا جرت القوانين الوصعية كمبدأ عام.

لما كان ذب وكان العمل جارياً قبل صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ببعض أحكام لأحوال الشخصية بأن لا متعة وجوباً للمطلقة بعد الدحول - وفقاً

(١) من آية ١٥ سورة الإسراء.

(٢) رواه جابر، هاشم مستحب كز العمال في سس الأقوال والأفعال على مسند لإمام أحمد ص ٢٨٨ ج ٢.

### العتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

لحقه مذهب لإمام أبي حنيفة - وأنه ابتداءً من تاريخ لعمل بهذا القانون، صار الأعمال لنصوصه المأخوذة من فقه مذهب الإمام الشافعي في الجديد من أقوله القائل بوجوب المتعة للمطقة بعد الدخول متى توافرت شروط الاستحقاق ولما كان الطلاق بعد الدخول هو لسبب المباشرة في استحقاق المطقة بعد لدخول للمتعة، وكان الطلاق في الواقع مسئول عنها، قد وقع قبل العمل بهذا القانون لما كان ذلك، لم يحب لهذه المطلقة متعة لصلاق بعد الدخول المقررة به، وإن كانت عدتها قد انقضت بوصع الحمل في طل إعماله، ذلك لأن إسناد الاستحقاق لداء السب وليس لتوابعه، إذ إن لعدة ثر للصلاق كالمتعة، هذا وإطلاق اسم لنفقة على متعة خطأ شائع، والواقع الشرعي والقابوي أنها لا تدخل تحت أنواع النفقة، فقد أفردہ القرآن بتسمية خاصة فقال.

﴿ وَلَمُطَلِّقَتٌ مَّعَ الْمَعْرُوفِ حَفٌّ عَلَى الْمُتَّقِينَ ۚ ﴾ (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٢٤١ من سورة النقرة.

## من أحكام الحضانة

ما رأي الشرع في المشروع الابتدائي للاتفاقية الخاصة بالنواحي المدنية للاختطاف الدولي للأطفال الذي أقرته اللجنة الخاصة في ١٦ نوفمبر ١٩٧٩

### الفصل الأول: مجال تطبيق الاتفاقية:

#### المادة الأولى:

هذه الاتفاقية موضوعها

(أ) ضمان الإعادة السريعة للأطفال المنقولين ظلماً أو المحتجزين بطريقة غير مشروعة في كل دولة من الدول المتعاقدة

(ب) وأيضاً ضمان الانتفاع الفعلي بحق الحضانة وبحق الزيارة في كل دولة من الدول المتعاقدة.

#### المادة الثانية

تتخذ الدول المتعاقدة لتدبير الملائمة لكي تضمن في حدود أقاليمها تحقيق أهداف الاتفاقية، ويتعين عليها أن تتخذ أسرع الإجراء،ات المباحة لها.

#### المادة الثالثة:

نقل الطفل وعدم إعادته يعتبران غير مشروعين عندما يقعن انتهاك لحق الحضانة التي يمارسها فعلاً شخص (أو مؤسسة) مفرداً أو مبصماً، ويكون مخولاً بقانون دولة الإقامة المعتادة للطفل قبل بقاءه أو حثاجه مباشرة، سواء بحكم القانون، أم بقرار قضائي أم إداري، أم باتفاق له قوة لقانون هي هذه الدولة

#### المادة الرابعة:

تطبيق الاتفاقية على كل طفل يقل سنه عن (١٦ سنة) كنت إقامته المعتادة في دولة متعاقدة قبل الاعتداء على حقوق احضانة أو الزيارة مباشرة.

#### المادة الخامسة:

يُعنى في تطبيق هذه الاتفاقية أن

(أ) تعبير «حق الحضانة» يعني حق العناية بشخص الطفل، وخاصة حق تحديد محل إقامته.

(ب) تعبير «حق الزيارة» يتضمن حصة حق اصطحاب الطفل لفترة محددة لمكان آخر غير محل إقامته المعتاد.

#### الفصل الثاني: السلطات المركزية:

#### المادة السادسة:

تعين كل دولة متعاقدة سلطة مركزية يُنَاط بها القيام بالالتزامات التي تفرضها عليها الاتفاقية لكل دولة فيدرالية أو دولة ذات نظم قانونية متعددة نافذة وتعيين أكثر من سلطة مركزية وتحديد لامتداد الإقليمي لسلطات كل واحدة منها.

تعين الدولة التي تستعمل هذه الرخصة السلطة المركزية التي يمكن توجيه الطلبات إليها بقصد إرسالها إلى السلطة المركزية المختصة في هذه الدولة.

#### المادة السابعة:

يجب على السلطات المركزية أن تتعاون فيما بينها وأن تشجع التعاون بين السلطات المختصة في دولها لضمان الإعادة السريعة للأطفال، وتحقيق الأهداف الأخرى لهذه الاتفاقية



## من أحكام الحضانة

وبصفة خاصة فإنه يعين عليها، إما مباشرة، وإما بواسطة سطات أخرى مختصة في دولها

( أ ) اتخاذ الخطوات لاكتشاف مكان الطفل لنقله أو المحتجز بطريقة غير مشروعة.

(ب) أن تتخذ بنفسها أو بواسطة غيرها كل تدبير مؤقت يفيد في منع أضرار جديدة للطفل أو أضرار أخرى للأطراف ذات الشأن.

(ج) تبادل - إذا ثبت هذا أنه نافع - المعلومات المتعلقة بالمركز الاجتماعي للطفل

(د) كل تدبير مناسب بنفسه أو بواسطة غيرها سواء لضمان إعادة الطفل الاختيارية، أو لتسهيل الحر الودي

(هـ) إعطاء معلومات ذات طابع عام عن مضمون قانون دولتها فيما يتعلق بتطبيق لاتفاقية

(و) اتخاذ أو تشجيع اتخاذ إجراء قضائي أو إداري بقصد إعادة الطفل، وعند الاقتضاء، تحيد أو السماح بممارسة حق الحضانة أو حق الزيارة.

(ك) منح أو تسهيل عند الاقتضاء، الحصول على المساعدة لقضائيه والقانونية وتشمل خدمات محامي.

(ر) أن تتخذ الإجراءات الإدارية اللازمة والملائمة بقصد ضمان إعادة الطفل سالماً.

## الفصل الثالث: إعادة الطفل:

### المادة الثامنة:

كل شخص يدعي أن حقه في الحضانة قد انتهت بحوز له لكي بضمن إعادة الطفل أن يبلغ السلطة المركزية محل الإقامة المعتادة للطفل أو سلطة أية دولة أخرى متعاقدة، وينبغي أن يتضمن الطلب

(أ) التفصيل المتعلقة بشخصية الطالب و لطفل، والشخص الذي يدعي أنه نقل الطفل أو احتجزه

(ب) تاريخ ميلاد الطفل

(ج) الأسباب التي يستند عليها الطالب في طلب إعادة الطفل

(د) كل المعلومات الممكنة المتعلقة بمحل وجود الطفل وهوية الشخص الذي يدعي بوجود الطفل لديه

يجوز أن يكون الطلب مصحوباً أو مكملًا بما يلي

- صورة طبق الأصل مصدق عليها من أي قرار يصد في هذا الشأن أو أي اتفاق له قوة القانون

- شهادة أو إقرار مصدق عليه صادر عن السلطة المختصة لدولة محل الإقامة المعتد للطفل أو عن أي شخص آخر ذي صفة بشأن النصوص التشريعية عن حقوق الحضانة في هذه الدولة

- أي مسند آخر خاص بهذا الشأن

### المادة التاسعة:

قبل اتخاذ أي إجراء قصائي أو إداري تتحد جهة المركزية لدولة التي يوجد بها الطفل بنفسه أو بواسطة غيرها كل إجراء من شأنه ضمان تسييمه الاختياري.

#### المادة العاشرة

يجب على لجهات القضائية أو الإدارية لكل دولة متعاقدة أن تت على وجه لسرعة في طلبات إعادة الطفل وإذا لم يفصل هذه لجهات خلال ستة أسابيع من تاريخ تسليمها الطلب فإنه يتعين على السلطة المركزية للدولة المطلوب منها أن تحظر الطالب والسلطة المركزية للدولة الطالبة مع إعطائها الأسباب ولا يقوم الالتزام المفروض على السلطة المركزية للدولة المطلوب منها بمقتضى هذه الفقرة، إلا عندما تكون هذه السلطة قد أخطرت بالطلب.

#### المادة الحادية عشرة:

عند انتهاك حق الحضانة في حكم المادة ٣ وعندما تكون مدة نقل عن سنة أشهر من وقت تقديم الطلب قد انقضت ابتداءً من تاريخ انتهاك حق الحضانة، فإن السلطات القضائية أو الإدارية للدولة التي يوجد بها الطفل تأمر بعودته الفورية. غير أن السلطات القضائية عندما تكون إقامة الطفل مجهولة فإن فترة الستة أشهر المشار إليها في الفقرة السابقة تبدأ مد اكتشاف الطفل دور أن تجاوز سنة ابتداءً من انتهاء حق الحضانة.

#### المادة الثانية عشرة:

ورغم نصوص المادة السابقة، فإن السلطات القضائية أو الإدارية للدولة المطلوب منها ليست ملزمة بأن تأمر بإعادة الطفل إذا أثبت الشخص الذي نقل الطفل

(١) أنه في وقت انتهاك المدعي لم يكن لطالب مباشر فعلاً أو بحسن نية حق الحضانة على الطفل.

(ب) أو أنه يوحد خطر جسمه هي حالة عودة الطفل يعرضه للخطر الجسماني أو النفسي أو أن هذه الحضانة ستضعه في مركز لا يحتمل. ويجوز أيضاً للسلطات القضائية أو الإدارية أن ترفض عودة الطفل إذا لاحظت أنه يعارض في عودته وأنه قد بلغ سناً ودرجةً من النضج من المناسب أن يعتد فيها بوجهة نظره.

في تقدير الظروف المشار إليها في هذه المادة، يتعين على السلطات القضائية أو الإدارية أن تأخذ في الحسبان المعلومات المقدمة من السلطات المركزية لدولة محل الإقامة المعتادة للطفل عن مركزه الاجتماعي.

#### المادة الثالثة عشرة.

عند الفصل في طلب إعادة الطفل، فإن السلطات القضائية أو إدارية تأخذ في الحسبان قانون دولة الإقامة المعتادة قبل نقله كما هو منصوص عليه في المادة ٣.

#### المادة الرابعة عشرة.

يجوز للسلطات المركزية القضائية أو الإدارية لدولة متعاقدة أن تطلب من سلطات دولة الإقامة المعتادة للطفل أن تتخذ جميع الخطوات العملية للحصول على قرار أو شهادة قضائية تثبت أن الطفل قد نُقل أو أُحتجز، وأن هذا النقل أو عدم إعادة الطفل كان أمراً غير مشروع في حكم المادة ٣ من هذه لاتفاقية.

#### المادة الخامسة عشرة.

نصوص هذا الباب لا تمنع سلطة الجهات القضائية أو الإدارية من أن تأمر بإعادة الطفل بعد انتهاء المدة المشار إليها في المادة ١١.

**المادة السادسة عشرة:**

إن القرار الخاص بإعادة الصل لا يمس حق الحماية.

**الباب الرابع: حق الزيارة**

**المادة السابعة عشرة:**

يجوز تقديم طلب بتحديد أو حماية ممارسة حق الزيارة إلى السلطة المركزية لإحدى الدول المتعاقدة طبقاً للأوضاع نفسها الخاصة بطلب إعادة الطفل، وتلتزم السلطات المركزية بالتعاون لمصوص عليه في المادة ٧ لضمان الممارسة الهدئة لحق الزيارة، وتوفير كل الشروط التي تخضع لها ممارسة هذا الحق، والتعب بقدر الإمكان على العقبات التي من شأنها أن تعترض مباشرة هذه الحقوق. ويجوز للسلطات المركزية أن يمارس مباشرة أو بواسطة السلطات المختصة في دولتها اتخاذ إجراء قانوني أو لمساعدة في اتخاذه بقصد تحديد أو حماية حق الزيارة والشروط التي قد تخضع لها ممارسة هذا الحق

**الباب الخامس: أحكام عامة**

**المادة الثامنة عشرة:**

لا يجوز فرض أية كفالة أو وديعة تحت أي اسم على الشخص الذي يفهم عادة في دولة متعاقدة كشرط أولي لاتخاذ إجراءات قضائية تدخل في نطاق الاتفاقية.

**المادة التاسعة عشرة:**

لا يطلب أي تصديق أو أي إجراء مماثل في نطاق الاتفاقية.

**المادة العشرون:**

كل طلب وكس إبلاغ وأيضا كل المستندات موجهة إلى السلطة المركزية لدولة المطلوب فيها بلعتها الأصلية مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية أو إحدى اللغات الرسمية لهذه الدولة. فإذا تعذر ذلك، يمكن أن يتم بترجمة فرنسية أو انجليزية.

## العناوين الإسلامية - الجزء الثالث

غير أن لسولة المتعاقدة أن تعرض على استعمال الفرنسية أو الإنجليزية عملاً  
بالتحفظ المصنوع عليه في المادة العاشرة

### المادة الحادية والعشرون

لما نصي لدولة المتعاقدة ولاشخاص المقصر عده في هذه الدولة الحق في  
كل ما يتعلق بصيوق لاتفاقية في المساعده لقضائية والقانونية في جميع الدول  
للتعاقدة الأخرى كما لو أنهم من مواطني الدولة الأخرى ويقومون بها عادةً.

### المادة الثانية والعشرون

تتضمن كل سلطة مركزية بفقائها الخاصة عند بصيوق الاتفاقية ولا تعرض  
السلطة المركزية والسلطات الإدارية لأخرى على لدولة المتعاقدة أي أعباء فيم  
يتعلق بالطبقات المقدمة طبقاً لهذه لاتفاقية. ولكن يجوز

(أ) صب سداد كل لبققات التي لا يعطيها نظام المساعده القضائية التي قد  
تترتب على الاستعانة بالمحامين أو وكلاء الدعوى  
(ب) طلب دفع اللبققات المترتبة على إعادة الطفل إلى وطنه

### المادة الثالثة والعشرون

عندما يكون من الواضح عدم توفر لشروط التي تقتضيها الاتفاقية وأن  
الطب لا أساس له فإن السلطة المركزية لا تكون ملتزمة بقبول الطلب.  
وفي هذه الحالة، تحصر لسلطة المركزية فوراً الصالبة أو السلطة المركزية التي  
أبلغها الطلب باعراضها.

### المادة الرابعة والعشرون

لكل سلطة مركزية أن تطب أن يكون الطلب مصحوباً بتصريح يخولها سلطة  
العمل باسم الصالب أو تعيين شخص أو مؤسسة لهما صلاحية العمل باسمها.

#### المادة الخامسة والعشرون.

لا تحول هذه الاتفاقية دون تقديم الشخص الذي انتهك حقه في الحضانة أو الزيارة من أن يخاطب مباشرة السلطات القضائية أو الإدارية للدول المتعاقدة.

#### المادة السادسة والعشرون.

كل طلب مقدم للسلطات المركزية للدول المتعاقدة طبقاً لأحكام الاتفاقية الحالية وأيضاً كل المستندات والمعلومات التي قد ترفق أو تقدمها سلطة مركزية تكون مقبولة أمام محاكم الدول المتعاقدة.

#### المادة السابعة والعشرون.

بالنسبة إلى الدولة التي لها في مادة حماية الأطفال نظامان قابوسن أو أكثر وأجبة التطبيق في وحدات إقليمية مختلفة  
(أ) كل إحالة إلى مكان الإقامة المعتاد في هذه الدولة تفسر على أنه يحيل إلى الإقامة المعتادة في وحدة إقليمية من هذه الدولة.  
(ب) كل إشارة إلى قابوسن دولة لإقامة المعتادة تفسر على أن المقصود بها هو قانون الوحدة الإقليمية التي بها إقامة الطفل المعتادة.

#### المادة الثامنة والعشرون.

فيما يتعلق بإحدى الدول المتعاقدة التي لها في مادة حضانة الأطفال نظامان قابوسيان أو أكثر وأجبة التطبيق على فئات مختلفة من الأشخاص، فإن كل إشارة إلى قانون الدولة يقصد بها النظام القانوني الذي يعينه قابوسنها.

#### المادة التاسعة والعشرون.

لا تلتزم الدولة التي لوحداتها الإقليمية، لمختلفة قواعدها القانونية لخاصة في مادة حضانة الأطفال بتطبيق هذه الاتفاقية عندما لا تكون الدولة ذات النظام القانوني لموحد غير ملتزمة بتطبيقها.

## الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

### مادة V

العلامات بالاتفاقيات الأخرى تقررها الدورة الرابعة عشرة.

### مادة W

التطبيق الانتقالي للاتفاقية تقرره الدورة الرابعة عشرة.

### مادة X

(التحفظات مقبولة).

### مادة Y

تدرج في الشروط النهائية

يجوز للدولة المتعاقدة التي تشمل وحدتين أو أكثر من الوحدات الإقليمية التي لها قواعدها القانونية الخاصة في مادة حماية الأطفال عند التوقيع أو التصديق أو لقبول أو الموافقة أو الانضمام، أن تصرح أن الاتفاقية الحالية ستمتد إلى كل هذه الوحدات الإقليمية أو إلى واحدة أو أكثر من بينها، ويجوز لها في كل وقت تعديل هذا التصريح بتقديم تصريح جديد.

تبلغ هذه التصريحات إلى وزارة خارجية ممكة هولندا، ونذكر صراحةً الوحدات الإقليمية التي ينطبق عليها الاتفاقية.

### الإجابة

اولاً: إن الإسلام نظم تربية الطفل منذ ولادته وحدد الولاية عليه في ثلاث

مراحل

### المرحلة الأولى:

ولاية تربيته، وهي في الفترة التي يعجز فيها الطفل عن أن يقوم بنفسه بحاجاته التي تتوقف عليها حياته، وتسمى مرحلة الحصانة، ويعرفها لفقهاء بها تربية الولد (ذكراً كان أو أنثى) و لقديم على أمور طعمه ولداسه ونظافته وتعليمه وتطبيبه.



### المرحلة الثانية:

الولاية على النفس. ومهمتها الحفظ والتأديب وإحسان التوجيه إلى الطريق الذي يسلكه الولد في حياته، وإكمال تعليمه بأن يكون عضواً نافعاً في مجتمعه يؤدي حقوق الله وحقوق العباد.

### المرحلة الثالثة:

الولاية على المال لتدبير شؤون أموال الصغير وإدارتها وتمييتها إن كان ذا مال حتى يبلغ رشده وأشدّه ويحسن التصرف فيها.

وجعل الإسلام المرحلة الأولى من حق الأم وواجبها أو من يليها من الحاضنات، وأناط المرحلتين الأخيرتين بالأب أو من يقوم مقامه من العصابة في عمود النسب الأبوي.

وجرى التشريع المصري في نطاق أرجح الأقوال في فقه المذهب الحنفي، فحدد أقصى سن حضانة النساء للصبي بتسع سنين قمرية، وأقصاها للبتة إحدى عشرة سنة قمرية (المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩).

ثم استبدلت هذه المادة بالمادة ٢٠ من لقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونصها

ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثنتي عشرة سنة، ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة، والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتهما تقتضي ذلك.

ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة وللأحداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين.

وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً نظمها القاضي على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً.

### الفتاوى الإسلامية - الجزء الثالث

لما كان ذلك، وكانت الشريعة الإسلامية قد جرت أحكامها على توفير الاستقرار والأمان للطفل ببقائه في يد صاحب الحق الشرعي في حصنه ومنع نفيه من مكان إلى غير محل إقامة الحاضر إلا بموافقته، أو بانتهاء مدة الحضانة المقررة في القانون إلى مرحلة أخرى من المراحل سالفة لذكر وكان مشروع الاتفاقية لمعروض يهدف إلى ذلك في الجملة، يكون مقبولا شرعاً بالتحفظات التالية

إنه لا يجوز للام وهي حاصلة لطفلها أن تسافر به إلى مكان يبعد عن محل إقامة الأب بعداً لا يمكنه من زيارته ورويته ثم العودة إلى مهره هي اليوم نفسه بوسائل السفر المعتادة لمثله، فإن فعلت سقط حقها في الحضانة، وصحت حرراً من السفر به دون موافقة من أبيه، وكذلك، لتسأن بالنسبة للأب بجمع جبراً من أحد الولد (الذكر أو الأنثى) وإحراجه من محل إقامة لحاصه لقائمه فعلاً وصاحبه الحق في حضائته بغير رضاها وموافقتها.

ثانياً: عن المادة الرابعة من المشروع إن التسمية في اللغة العربية والشريعة معالم تنتهي إليها، فقط صفل يطلق على الذكر وعلى المؤنث ويبقى هذا الاسم للولد (ذكراً أو أنثى) حتى يميز، ثم يقال له بعد ذلك صبي إن كان ذكراً وصبية إن كانت أنثى وعند الفقهاء، الولد صفل ما لم يراهق الحنم، أي ما لم يبلغ بالعلامات الطبيعية التي يتغير بها جسده، وهو الاحلام والإحبال للذكر والحبر والحل للأنثى. وقد يكون البوغ بهذه العلامات الشرعية قبل سن العشرة أو بعدها للبيت، وفي الثانية عشرة أو بعده للصبي. وحنم الفقهاء على أنه إذا لم تظهر تلك العلامات والتعيرات الحسدية على الصبي أو لصبية حتى بلغ أو بعث سن الخامسة عشرة بالسنتين القمرية كان بالغاً بالسن، ودخل بهذا في نطاق التكليف الشرعية، وصار مسؤولاً عن فروض دينه وواجبات دينه ومجتمعه.

وعلى هذا جرى نص المادة ٢٠ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في إنها،  
حضانة الصبي بلوغه سن الخامسة عشرة من العمر، حيث يرتفع بد  
والديه عن إجباره على الإقامة مع أي منهما، وإن كانت ولاية أبيه على  
نفسه بطرا ورعية وبصحا وتوجيه لا ترتفع إلا بظهور رشده، ولأب  
إجباره على الإقامة معه - بحكم قضائي - إذا انحرف.

لما كان ذلك كان نص هذه المادة حين ارتفع بالنسبة الذي تنتهي به  
الطفولة إلى ١٦ سنة محالاً للنصوص الشرعية

وأقترح بتحفظ على هذا النص بالمعيار الشرعي للبلوغ على النحو  
المتقدم، وبم يعطى للأب حق الاعتراض ومنع ولده من السفر إلى خارج  
بلده متى أثبت أن الولد في حاجة لرعايته بسبب انحرافه عملاً بقواعد  
الولاية الشرعية للأب على أولاده لا سيما إذا كان مسلماً والأم غير  
مسلمة.

ثالثاً عن المادة الثامنة عشرة أفرح استحفظ عليها ما يلي

(أ) أنه ليس لمختصين في مدة الحضانة رأي، لأن القانون المصري - أخذ  
بإلفقه الحنفي والفقهاء المالكي في التعديل الأخير بالقانون رقم ٤٤ لسنة  
١٩٧٩ - قد أناط تقدير المصلحة بالقاضي عند اختلاف الأبوين مع أيهما  
يقيم الولد بعد انتهاء سن حضانة الأم له على ما هو مدين في نص المادة  
٢٠ من هذا القانون، وعلى قاضي الموضوع وهو يطبق هذا القانون أن  
يتعرف على المصلحة بكل الطرق الممكنة على أن تكون مصلحة مشروعة  
في الإسلام مراعيها في تقديرها بشأن الولد محفوفاً في عقيدته ودينه  
وأخلاق الإسلام.

(ب) لا يرفع التحفظ لسابق ما نوهت به المادة ١٣ من المشروع من أنه يؤخذ في الحساب عند الفحص في طب إعادة الصفل قسود دولة الإقامة المعتادة قبل نقله كما هو منصوص في المادة (٣).

إد الاقتراح المطروح في هذا السحفظ هو النص على وجوب الالتزام بالقانون المصري تطبيقاً للشرعية الإسلامية التي تحيط بالأولاد بالرعاية والحفظ لينشؤوا على الدين والخلق القويم.

رابعاً: حق الزيارة هو ما عبر عنه القانون المصري في شأن الحضانة تبعاً لأقوال فقهاء الإسلام بحق الرؤية، وهو وارد في المادة ٢٠ سالفه الذكر.

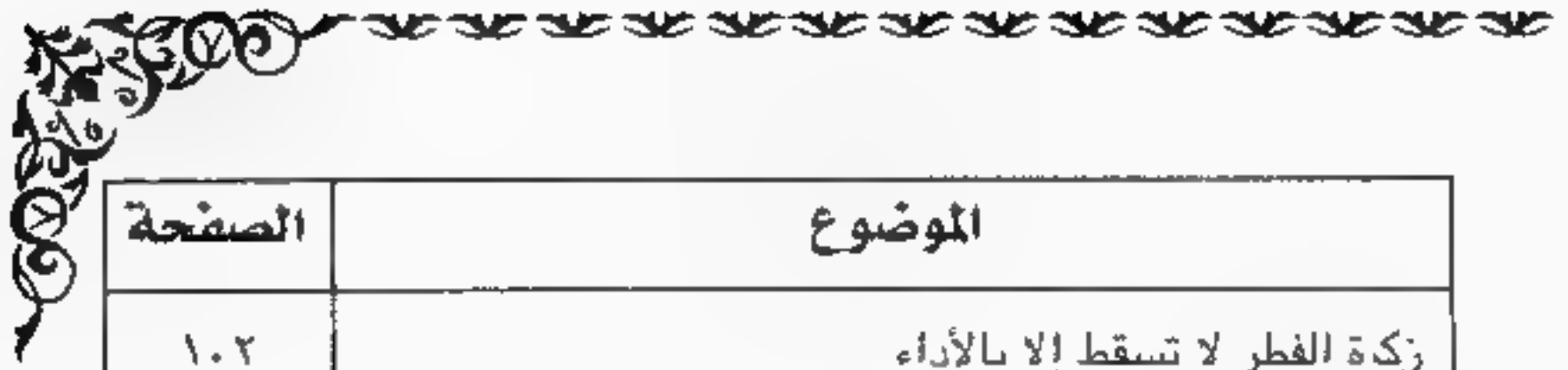
وتكملة لما جاء بها - وفقاً لنصوص فقه المذهب الحنفي عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية - فإن من بيده الطول لا يكلف نقله إلى الطرف الآخر ليراه، بل عليه فقط ألا يمنعه من الرؤية، سواء بعدت المسافة أم قربت بين محل إقامة الحاضر الفعلي وبين محل إقامة لطرف الآخر الرابع في الرؤية، وهذا لا يجمع من اتفاقهما على غير ذلك، ولكن لا يقصي بقل المحضون إلى غير محل إقامة الحاضر دون موافقته لأنه صاحب حق قائم دائم فعلاً، أما الزيارة أو الرؤية فأمر طارئ، موقوت ومن ثم كان على طالبها عبء الانتقال ما لم يرص صاحب اليد على الود لأن هد الحكم مقرر لمصلحة يحور له النزول عنه، وهذا ما لم يكن هي الانتقال بضرر بالمحضون، فإنه عندئذ يجب على القاضي رفض طلب النقل أو الزيارة، لأن المناط هو رعاية مصلحة الولد والقاضي هو لقيم عليها.

هذا وإن كانت المادة ٢٨ من التقنين المدني تنص على أنه لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذ كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب في مصر إلا أنني أقترح مع هذا التحفظ صراحة بعدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي تخالف الشريعة الإسلامية. والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الفهرس المطوع

الصفحة	الموضوع
٥	تعريف بالإمام الأكبر فضيلة الشيخ جاد الحق
٧	المقدمة
١١	من أحكام القرآن
١١	ترتيب الآيات وعلامات الوقف
١٧	المصحف الإمام
٢١	من أحكام الطهارة وما يتعلق بها
٢١	عبادة الحائض والنفساء
٢٢	عبادة المستحاضة
٢٤	حكم سلس البول
٢٩	من أحكام الصلاة وما يتعلق بها
٢٩	مواقيت الصلاة
٣٣	صلاة العيد في الشارع أمام المسجد
٣٥	حكم قراءة القرآن في المسجد يوم الجمعة
٣٧	فوائت الصلاة
٤٠	صلاة العيد في قاعات اللهو
٤٥	حكم القعود الأول في الصلاة ورضاع محرم

الصفحة	الموضوع
٤٧	صلاة الجنازة وستر الجثة عند نقلها
٥٠	صلاة المريض ومن به سبس بول
٥٤	سن الأصحية وأوقات الصلاة
٦٤	قصاء القوائت
٦٧	<b>من أحكام الصيام و ما يتعلق بها</b>
٦٧	صوم مريض القلب
٧١	الفطر في السفر
٧٣	العمل في نهار رمضان لا يمنع الصيام
٧٤	صيام المجهد جسمياً أو ذهنياً
٧٨	الإفطار بدون عذر
٧٩	الأعذار المبيحة للفطر
٨١	كفارة إفطار المرأة عمداً في رمضان
٨٢	بدء الصيام وانتهائه في النرويج
٩٧	<b>من أحكام الزكاة و ما يتعلق بها</b>
٩٧	رفع الزكاة
٩٨	رفع الزكاة لمشروع إنشاء معهد أمراض الكبد



الصفحة	الموضوع
١٠٢	زكاة الفطر لا تسقط إلا بالأداء
١٠٣	زكاة المال المدخر لجهاز البنت
١٠٤	دفع زكاة الأموال لبناء وعمارة المساجد
١٠٦	الزكاة وعقود التأمين على الحياة
١٠٩	الضريبة والزكاة
١١٣	زكاة المال
١١٤	زكاة مال المجنون
١١٧	إعطاء الأرض الزراعية للأخ
١٢٠	أسئلة حول الزكاة
١٣٠	حلي النساء من الجواهر وأمثالها لا زكاة فيها
١٣١	حلي النساء من الذهب ومن الفضة هل فيهما زكاة؟
١٣٣	حلي النساء للادخار
١٣٦	كيف تزكى الأسهم والسندات وأشباههما؟
١٣٧	زكاة التجارة والصناعة بالمفهوم المعاصر وكيف تحسب
١٥٢	<b>من أحكام الحج وما يتعلق بها</b>
١٥٢	الحج بمال فيه شبهة

الصفحة	الموضوع
١٥٦	أعمال الحج والعمرة
١٥٨	نصائح وتوجيهات
١٦٠	ملابس الإحرام
١٦١	متى تحدد موعد السفر بحمد الله ووسيلته
١٦٢	ما يباح لمحرّم
١٦٥	ركعتا الطواف الشرب من ماء زمزم السعي بين الصفا و لمروة
١٦٧	إعادة الإحرام لحج
١٦٨	الحج عرفة - الصلاة بمسجد نمرة
١٦٩	الذهاب إلى منى - الإنابة من الرمي
١٧٠	التحلل من إحرام الحج طواف الإفاضة - لمسبب بمنى ورمي
١٧١	بقي الجمرات - أماكن رمي الجمرات الثلاث ووقته
١٧٢	حيض المرأة قبل طواف الإفاضة
١٧٣	صواف الوداع - تعجيل العودة - زيارة المدينة المنورة
١٧٤	خطة هذه الزيارة وأدائها
	حلاصة



الصفحة	الموضوع
١٧٧	فائدة أموال جماعة الحج في البنت لا يجوز صرفها في وجوه الخير
١٧٩	تأجيل الهدى غير جائز
١٧٩	مكانه الحج في الإسلام
١٨٢	ما هي شروط وجوب الحج؟
١٨٢	ما مدى الاستطاعة الموجبة للحج؟
١٨٢	ما هي الشروط الواجب توافرها في نفقات الحج؟
١٨٤	هل يجزىء الحج الذي يتم بطريق جهة العمل حيث تتحمل جميع النفقات أو بعضها؟
١٨٤	هل يجوز الخروج للحج بصريق القرعة التي تتم بمعرفة الجهات المسؤولة أو جهة العمل؟
١٨٤	هل تجوز الاستدانة للحج؟
١٨٥	متى يجب على المسلمة الحج، وهل للزوج منع زوجته من أداء هذه الفريضة؟
١٨٦	ما الفرق بين الحج والعمرة؟
١٨٦	هل تجوز الإنابة في الحج؟

الصفحة	الموضوع
١٨٧	ما هي أركان الحج ومن أين يحرم الحاج؟
١٨٨	ما حكم فقد الماء في أثناء رحلة الحج؟
١٨٨	هل يحوز الحج عن المتوفى قريباً أم غير قريب؟
١٨٩	حج وزكاة دين
١٩٠	الاستطاعة الصحية والحج عن الغير
١٩٢	حج المرأة وهي في عدة الوفاة
١٩٧	مفاجأة الحيض للمرأة أثناء الحج وقبل طواف الإفاضة
٢٠٣	<b>من أحكام الزواج وما يتعلق بها</b>
٢٠٣	زواج الكاثوليكى باطل إذا لم يتم على يد رجل دين
٢٠٥	السن القانوني ليس شرطاً في صحة عقد الزواج
٢١٢	زواج عرفي مع اختلاف الدين والجنسية
٢١٥	قواعد إبرام عقود الزواج
٢١٨	زواج لرجل بمن زنى بها إنه
	تحديد الصداق وقبض جزء منه قبل العقد ليس شرطاً في
٢٢١	صحة عقد الزواج
٢٢٣	انعقاد الزواج بعبارة المرأة أصيلة أو وكيلة
٢٢٥	عقد الزواج الثاني عسى الزوجة قبل طلاقها باطل

الموضوع	الصفحة
غياب الزوج عن زوجته	٢٢٦
شبكة	٢٢٨
الخلوة الصحيحة ترتب آثارها الشرعية	٢٢٩
نكاح المحارم باطل ولا يثبت نسباً للأب	٢٣١
عجز الزوج عن المعاشرة الجنسية	٢٣٢
هل من حق الزوج إحصار زوجته على الحجاب؟	٢٣٤
وفاء الخاطب قبل العقد وبعد تقديم الشبكة	٢٣٦
زواج المسلم بغير المسلمة وبينت المرتني بها	٢٣٧
زوجة الأب محرمة على ابنه تائيداً	٢٤١
درجة القرابة بين ابن الزوج وزوجة أبيه	٢٤٢
استقلال الروجة بذمتها المالية	٢٤٣
صرع الزوجة	٢٤٦
وفاء الخاطب بعد دفع المهر وإعداد الجهاز	٢٤٧
زواج فاسد بعد حكم باطل بالطلاق	٢٤٨
زواج البهائي من المسلمة باطل	٢٤٩
زواج المعتوه	٢٥٢



الصفحة	الموضوع
٢٥٦	رواج المحنون بنفسه باطل
٢٥٧	أثر العنة في عقد الزواج
٢٦١	اشتراط الزوجة حق الدراسة والعمل
٢٦٥	صداق المرأة ولجهاز
٢٦٩	<b>من أحكام النفقة والأجور وما يتعلق بهما</b>
٢٦٩	الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم في مصر
٢٧٠	رد الشبهات حول قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩
٢٧٢	وساق فروضاً رتبها على هذا الذي استفاده
٢٨٥	تكييف المتعة في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩
٢٨٧	الحلوة بين الإكثار والاثبات
٢٨٩	لا تسعد القوانين إلى الزمن الماضي إلا بنصر
٢٩١	<b>من أحكام الحضانة</b>
٢٩١	ما رأى الشرع في اشروع لابتدائي للاتهامية الخاصة بالنواحي المدنية للاختطاف السولي للأطفال؟











